مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيان العمري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـــي محـافظـــة

محمـــــد أبـو حمـور

السنة 24 | العدد (94) | شتاء 2021

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمان - شتاء 2021

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف 4613451-6-962+ / فاكس 4613452-6-962+

ص.ب 927657 - عمان (11190) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2010/916/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمـد سـعيد نـــوفـل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

1. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
2. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.
3. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.
4. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.
5. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
6. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.
7. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
8. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على 400 كلمة لكل منهما.
9. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
10. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على 6500 كلمة، ومراجعة الكتاب على 700، والتقرير على 2600 كلمة.
11. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.
12. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي الأردن في عهد الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة جوزيف بايدن 2021-2024 **التحرير**	7
البحوث والدراسات القوى السياسية العربية بين التعصب الحزبي والفكري والقبلي وبناء الجماعة الوطنية **عبد السلام بغدادي**	17
السياق الحضاري للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي: المؤشرات والمطالب **عبد السلام معلا**	43
ملف العدد: الانتخابات النيابية الأردنية والحكومة الجديدة تحليل مضمون كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور بشر الخصاونة **عبد الله المجالي**	67
قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية 2020 **أيمن خاطر** **عبد الله المجالي**	77
المقالات والتقارير العنصرية في العالم- معيار الدين والفكر وممارسة الحضارة العربية الإسلامية **عودة الجيوسي**	113
معاداة الساميّة: المفهوم والتعريف العملي والاستخدام **سعيد اللحام**	121

تقرير الندوة السنوية: التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية **عبد القادر نعيم**	133
الأزمة العراق 2019-2020: استراتيجية الخروج **فريق الأزمات العربي**	145
جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية مسيرة 22 عاماً 1998-2020 **عدلي الكيالي**	153
الملف البيبلوغرافي **الإسـلاموفوبيا** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **عمر الجبالي**	161 165 173
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	177
English Section **Report** *United States Presidential Election 2020* ***Khaled Safouri***	181
Report *Jordan's 2020 Parliamentary Election – New Trends and Political Ramifications* ***Marwan Asmar***	189
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

الأردن في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة

بقيادة جوزيف بايدن ٢٠٢١ -٢٠٢٤

شكل فوز جوزيف بايدن مرشح الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام ٢٠٢٠ تحولاً أساسياً في طبيعة السياسة والسلوك الأميركي السياسي الخارجي خلال العهد الجديد لأربع سنوات على الأقل، ويعدّ الأردن تقليدياً حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة وفق التقارير والتقديرات والوثاق الأميركية المتعددة على أكثر من صعيد، ما يشير بقوة إلى أن الأردن سيتأثر بهذا التغير في الإدارة الأمريكية.

ولذلك فإن التحول في الإدارة الأمريكية وسلوكها تجاه العالم والشرق الأوسط سوف يلقي بظلاله على طبيعة العلاقة خلال الحقبة الجديدة، خاصة وأن الأردن قد تعرض لضغوط كبيرة جداً، بل ولعمليات ابتزاز لموقفه السياسي من قبل الإدارة الأمريكية السابقة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إزاء ملف القضية الفلسطينية، كما تعرّض لضغوط عربية متعددة وعلى مستويات مختلفة أيضاً في ظل تلك الإدارة، والتي أعطت الضوء الأخضر لبعض الدول لتأخذ دوراً أكبر من حجمها وقدراتها وإمكاناتها الجيوسياسية، مما انعكس على الأردن انعكاساً مباشراً سواء فيما يتعلق بمواقف السياسة الخارجية من القضية الفلسطينية أو فيما يتعلق بوضعه الاقتصادي أو دوره الإقليمي، بل وطبيعة علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويعنى هذا التحليل باستشراف دور الأردن وسياساته الخارجية وأوضاعه الداخلية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة بما تحمل من أيديولوجيا سياسية مختلفة، وبما تحمل من طريقة مختلفة كذلك في إدارة السياسة الخارجية، وبما تحمل من رؤية لأهمية الأردن وطبيعة دوره ومكانته الدولية والإقليمية في المعادلات الجارية، الأمر الذي يفتح التفكير الاستراتيجي الأردني على الفرص المتاحة والتحديات التي ستنجم عن هذا التحول لاتخاذ السياسات

والتوجهات الاستراتيجية الأنسب خلال الفترة الديمقراطية للحكم في الولايات المتحدة لأربع سنوات ٢٠٢١-٢٠٢٤.

يمكن القول إن التحول في الإدارة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري يغير تقليدياً من أنماط السلوك السياسي والأمني للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبالطبع فإن ثمة ثوابت أساسية تتعلق بالمصالح التي تعرف بأنها حيوية للولايات المتحدة مثل أمن إسرائيل وتدفق النفط والأسواق التجارية والعبور الآمن للمنطقة وعبرها إلى العالم الآخر، لكن ذلك لا يعني التطابق بين الحزبين في السلوك السياسي أو أنماط المقاربات، حيث شهد العقدان الأخيران ثلاثة أنماط سلوكية مختلفة بين الرؤساء أيضاً، وحتى بين الرئيسين الجمهوريين جورج بوش الابن ودونالد ترامب، ناهيك عن اختلاف السلوك بينهما وأنماطه في عهد باراك أوباما الديمقراطي، ولذلك فإن النظر إلى هذه المفارقات في السلوك السياسي والأمني والاقتصادي بين الحزبين ما بين دونالد ترامب وجو بايدن يتوقع أن يشهد تحولات مهمة، وأساسها الانفتاح على العالم، واستخدام سياسات الاحتواء المزدوج، وارتفاع منسوب الاهتمام بالحريات العامة والصحفية والحزبية، وبحقوق الإنسان.

ولقد عانى الأردن من ضغط شديد في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على صعيد عملية السلام وعلى صعيد تنامي دور دول صديقة للأردن على حسابه، وفرض عملية التطبيع رغبة ورهبة على دول عربية عدة تسببت بتهميش واضح لدور الأردن في عملية السلام وفي القضية الفلسطينية، وفي العلاقات مع إسرائيل، خصوصاً في عهد حكومات إسرائيلية يقودها اليمين الإسرائيلي المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو الذي لم تكن علاقاته أبداً على ما يرام مع الأردن وملكه، ما دعا الملك للإعلان عن سوء العلاقات أمام العالم وأمام قيادات الكونغرس الأمريكي، أي إن الأردن كان يعيش حالة من الضغط والابتزاز السياسي في مجال الاقتصاد والدور من حلفائه التقليديين ومن إسرائيل كما من الإدارة الأمريكية، وهي حالة نادرة عاشها الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني.

وعلى صعيد التحول الاستراتيجي الممكن في ظل الإدارة الجديدة، فان دور دول

حليفة أخرى في الشرق الأوسط سوف يتراجع لاعتبارات جيوسياسية وجيواستراتيجية أمريكية وشرق أوسطية، كما أن إسرائيل تشهد تراجعاً في قوتها السياسية في ظل سقوط حكومة بنيامين نتنياهو، وتضعضع حزبه وانقسامه، والتحضير لانتخابات مبكرة في أذار/ مارس عام ٢٠٢١، ما يفتح الفرصة للأردن ليأخذ دوره الطبيعي، وليتراجع ضغط الدول الصديقة العربية عليه، وليعطى فرصة التقاط الأنفاس الداخلية بالعودة إلى مسار ديمقراطي وسياسي داخلي أفضل، أساسه تعزيز الحريات العامة والصحفية، وتنشيط الحياة الحزبية، واحتواء القوى الإسلامية والمعارضة الأخرى في النظام السياسي، والتراجع عن أي خطوات تصعيدية معها، حيث تشكل هذه المكونات أساساً مهماً من أسس الفلسفة الديمقراطية في الحكم، والتي شهدها عهد أوباما نسبياً، باستثناءات خاصة لها مقاربات أخرى.

من هنا فإن الأردن أمام فرصة سانحة لتطوير دوره الإقليمي والعربي خلال الأعوام الأربعة القادمة، بما في ذلك بروز فرصة أكبر لتراجع الضغوط في مقابل توفر فرص الدعم الاقتصادي والاستثمار الأوسع في البلاد، وهو ما سينعكس على تعزيز استقرار الحكم والاستقرار السياسي والاجتماعي وفتح الفرصة للاستقرار الاقتصادي.

والسؤال الأساسي أمام صانع القرار الأردني اليوم، هل الأردن مستعد للتعامل مع هذه المتغيرات بعقلية منفتحة من جهة وببرامج وسياسات مناسبة وبحكومة وقيادات سياسية مناسبة للاستفادة من هذا التحول المتوقع خلال هذا العام وحتى العام ٢٠٢٤ من جهة أخرى؟ وهل يمكن أن يبادر الأردن بتغييرات مهمة على هذا الصعيد للتجهّز والاستعداد لقطف ثمار هذا التحول، ابتداء بتعزيز الحريات العامة وتنشيط العمل الحزبي وتقوية دور البرلمان في القرار وتخفيف الضغوط الحكومية عليه، وإعطاء القوى المعارضة، وخاصة الإسلامية منها، فرصة المشاركة الواسعة في الصورة الرئيسية للدولة عبر البرلمان والعمل المدني والحزبي والنقابي؟

وعلى الصعيد الخارجي والإقليمي هل لدى الأردن رؤية أو يمكنه أن يبني رؤية لدوره في القضية الفلسطينية في عهد الإدارة الجديدة، وحتى في مجالات الأمن والاستقرار في المنطقة، وهل لديه مقاربات جاهزة ليقترحها على الرئيس الجديد لتكون جزءاً من توجهاته

وسياسات إدارته، وهل سيشكل الأردن نموذجاً للديمقراطية النسبية في المنطقة يمكن للإدارة الأمريكية الجديدة أن تأخذه بالاعتبار في تطوير أدوار الحلفاء في الشرق الأوسط، وربما إعادة تموضعهم في هرم الأهمية خلافا لعهد دونالد ترامب؟

من المفترض أن هذه المسالة أصبحت من الديناميكيات الأساسية التي يجب أن تحرك العقل الأردني والقرار الأردني لاتخاذها سريعا وبإشارات ورسائل حقيقية وواقعية بعيداً عن الآمال وبعيداً عن التخوفات، مثل تخفيف التدخلات الأمنية في العملية السياسية والحياة المدنية، وتراجع استهداف الحركة الإسلامية وحزبها والأحزاب المعارضة الأخرى، بل وتخفيف التدخل في الأحزاب الموالية وتوجيه دفتها بإدارة ذات بعد أمني، والعمل على إجراء انتخابات شفافة للبلديات وللنقابات وللعمل الطلابي في الجامعات، وسرعة تعديل القوانين الضاغطة على الحريات العامة والاقتصاد والاستثمار مثل قانون غسيل الأموال والإرهاب ومحكمة أمن الدولة وغيرها؟

على الأردن أن يستعد لدخول مرحلة جديدة تحسم دوره ومستقبله في المنطقة لصالحه ولصالح أمنه الوطني والقومي، وعليه استجماع أوراق القوة بالوحدة الوطنية في الداخل والقائمة على الحريات والشراكة والديمقراطية، والقائمة على الاستناد إلى وحدة الموقف الفلسطيني ومساعدته على بلورة معطيات جديدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق ربما يراقب القريبون من صناعة القرار والجهات المعنية تسارع التحول في مواقف عدد من حلفاء الأدن والولايات المتحدة إزاء سياسات كانوا قد ضغطوا على الأردن لتبنيها وتحمل تبعاتها تجاه سوريا وليبيا مثلا (زيارة الوفد المصري الى طرابلس)، وتجاه الديمقراطية والأحزاب والحريات العامة، وتجاه العلاقات مع تركيا وإيران، حيث يتوقع أن يشهد عهد الإدارة الجديدة تحولات أساسية في هذه الملفات الإقليمية المختلفة والحساسة، ويبدو أن الذين يستعدون ويخططون مسبقاً يقطفون الثمار مبكراً، وأما الذين يتأخرون ويؤخرون توجهاتهم وينتظرون فيبدو أن كثيراً من ثمار هذه التحولات قد تفوتهم.

ظل الأردن تاريخياً دولة محورية ودولة ذات بعد جيوسياسي ودور استراتيجي حيوي

بالنسبة للإدارات الأمريكية (باستثناء عهد دونالد ترامب)، ويتطلع الأردن اليوم إلى فرصة جديدة لاستعادة مختلف أوراقه الداخلية الخارجية، وفي القضية الفلسطينية، وبالتالي استعادة قوته الجيوسياسية وقوة أدائه وعقلانيته في المقاربات الإقليمية المختلفة، وابتعاده عن الاصطفاف في المحاور المتصارعة أو خصومات الأصدقاء، كما في الأزمة الخليجية، أو كما في المعركة التي يخوضها البعض لأهداف ومرامٍ خاصة ضد حركات الإسلام السياسي المعتدلة مثل جماعة الاخوان المسلمين مثلاً لاعتبارات داخلية، وأحياناً أخرى لا علاقة للحالة الأردنية بها على الإطلاق، وقد حاول الأردن بالفعل النأي بنفسه عن هذه المسارات لكن الضغط لم يتوقف، وهو اليوم يمكنه تنفس الصعداء، فحتى السائرون في هذا الدرب لم يعد لهم غطاء دولي يساعدهم أمام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وهم يحاولون وسيحاولون تعديل سلوكهم سواءً تفهماً للتغير أو تحت الضغط من الإدارة الأميركية الجديدة، وتعد دعوة رئيس البرلمان التونسي السيد راشد الغنوشي لزيارة مجلس النواب الأمريكي إشارة مبكرة على هذه التحولات، فعلى الأردن أن لا يكون بعيداً عنها إن لم يكن شريكاً فيها وفي رسمها مع الإدارة الجديدة، دون خشية من الضغوط ومحاولات الابتزاز السابقة، والتي أصبحت تتراجع وتؤول إلى الصفر خلال السنوات القادمة في عهد هذه الإدارة.

وللأردن تاريخياً علاقات قوية مع الكونغرس الأمريكي الديمقراطي وبعض الجمهوري، ويمكنه الشروع بالتواصل واستثمار الفرصة والإسهام في رسم هذه التوجهات بعقلية أردنية منفتحة متوازنة وعميقة الفهم كما كان دائماً في عهدي الملك الحسين والملك عبد الله الثاني لتعميق التفهم الأميركي لظروفه وتوازناته الداخلية والإقليمية.

ولذلك فإن النظر إلى هذا التحول بواقعية دون مبالغة من جهة، ودون التقليل من أهميته من جهة أخرى، إنما يفضي إلى النظر بجدية لإعداد مشاريع عملية أردنية، واتخاذ إجراءات تؤدي في محصلتها إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي في المجتمع، وتشجيع التنمية والتطور الاقتصادي، وطبعاً مع ممارسة أقصى درجات الشفافية، وتفعيل دور مجلس النواب الجديد، والتدخل الملكي المباشر بإعادة الثقة في مؤسسات الدولة في العملية السياسية وتشجيع الحياة الحزبية وحرية العمل، بلقاءات مع الأحزاب والقوى السياسية المعارضة،

وعلى رأسها الحركة الإسلامية، وزيادة المشاركة والشراكة السياسية في البلاد، سواء بتطوير التشريعات أو الإجراءات والأنظمة، أو بإشراك القوى السياسية المعارضة الرئيسية في الحكومة، وكذلك في بلورة رؤية أردنية متماسكة للتعاون مع الإدارة الأمريكية الجديدة في حل أزمات المنطقة بدور قوي ومتوازن في كل من ليبيا وسوريا واليمن والعراق، بعيداً عن التموضعات الصفرية التي حاول البعض دفع الأردن إليها خلال عهد ترامب، وكذلك في الصراع العربي- الإسرائيلي بشقه الفلسطيني والعربي على حد سواء لمحاولة نزع فتائل الحروب والعنف، وعدم توفير الفرصة والحجج للجماعات المتطرفة والإرهابية أن تُنشئ بيئة حاضنة أو تغرّر بالشباب العربي كما حصل في العقد الماضي ٢٠١٠-٢٠٢٠.

ويخلص هذا التحليل ليؤكد أن ثمة فرصة ربما تلوح أمام الأردن بالتحول في الإدارة الأمريكية، وأن عليه المسير لتوفير شروط التحول الخاص بوضعه الداخلي وبدوره الإقليمي، وباستعادة أهميته في السياسات الدولية من جهة، وفي السياسة العربية والإسلامية من جهة أخرى، وأنه إن نجح باستباق التحول وفق ما أشار إليه التحليل فإنه قد يكون شريكاً في إعادة بناء الواقع الصعب في المنطقة، بما في ذلك بناء التسويات، ووقف الاحتراب الداخلي، وإنشاء نموذج للحريات والديمقراطية والشراكة الوطنية، وسوف تنظر إليه الإدارة الأمريكية نموذجاً ناجحاً في الشرق الأوسط.

ويعتقد بأن العوامل الداخلية المتماسكة والقوية تساعد في حال استجماعها ووقف الاستهداف لقواها الحية أن تشارك بقوة في رسم هذا التحول الأردني لتطوير التنمية والبناء وإنهاء الأزمة الاقتصادية، وتنمية القطاعات الصحية والزراعية والصناعية، والحياة الحزبية والبرلمانية، وتقوية الحكومات برجال السياسة والاقتصاد من مختلف الأحزاب، وبالتالي تقوية الوضع الجيوسياسي للمملكة وفتح الأفق أمامها نحو دور جيواستراتيجي حيوي في التعامل والعلاقة مع الإدارة الأمريكية والعالم العربي والإسلامي، وحتى مع دول الخليج العربي وتركيا وإيران على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى صعيد آخر، وفي ظل هذا التحليل للتحول، فإن على الإدارة الأمريكية الجديدة

أن تسعى لتقوية الدور الأردني الخلّاق وفق التجربة التاريخية، كما عليها أن تخفف الضغوط على الأردن لصالح إنعاش وضعه الداخلي واقتصاده واستقراره السياسي والاجتماعي، حتى يتمكن من المساعدة بالفعل في إعادة الاستقرار إلى المنطقة بعقليته المتزنة وعلاقاته الودية والجدية مع الجميع، وحتى لا تتيح الفرص للاعبين الآخرين للّعب في داخل المملكة أو الضغط عليها عبر البوابة الاقتصادية أو الأمنية أو غيرها، وليشعر الأردن بطمأنينة تساعده على سرعة التحول إلى دولة ديمقراطية نموذج في المنطقة كما كانت تطمح الإدارات الديمقراطية المتتابعة، وعلى حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق الديمقراطي بل كلنتون خلال تأبين الراحل الملك الحسين عام ١٩٩٩: "لن ندع الأردن وحده، وسنقف معه بكل قوة ليكون دولة حديثة ديمقراطية". أ. ه

التحرير

البحوث والدراسات

القوى السياسية العربية
بين التعصب الحزبي والفكري والقبلي وبناء الجماعة الوطنية

د. عبد السلام بغدادي*

مقدمة

شهدت الساحة العربية في السنوات المنصرمة ثلاث ظواهر متباينة وجديدة في التاريخ الحديث للعالم العربي، تمثلت الأولى بانتشار حركات الاحتجاج، التي أطلق البعض عليها تسمية الربيع العربي، بموجته الأولى ٢٠١١، والثانية ٢٠١٩، والتي جل عناصرها من الشباب المتعلم والمثقف، وهي حركات تطالب بالإصلاح والتغيير الذي يُفضي إلى إقامة نظم سياسية عربية تأخذ بمقاييس الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتعيد للوطن الكرامة المفقودة التي هدرت على أيدي نظم دكتاتورية، وهو حراك يمثل معقد آمال الأغلبية العربية، لأنه يتعلق بالحرية والكرامة والعدالة لعموم المواطنين.

أما الظاهرتان الأخريان، فهما، وإن اختلفت منطلقاتهما وأهدافهما، يصبّان في المحصلة في خراب الأوطان وهدم الدول القائمة في المجال العربي الكبير، وكان الحراك الأول ضمن هذه الدائرة حراكاً ملتحفاً بالدين ومتدثّراً بالطائفية، ومستخدماً السلاح في سعيه لإقامة دول دينية تحت شعارات مختلفة تتذرع بالدين مرة وبالطائفية مرة أخرى، كما في تجربتي القاعدة وداعش.

أما الحراك الثاني في إطار هذه الدائرة المعتمة، فهو المتمثل بقوى سياسية أو مسلحة أو بالاثنتين معاً، ويسعى لسلخ أجزاء من الوطن العربي وإقامة دويلات أو دول جديدة تحت عناوين إثنية (عرقية/ ثقافية)، مثلما حصل في جنوب السودان، وكاد أن يحصل في إقليم كردستان العراق، وقد يحصل في دول أخرى، وهو حراك يسعى في النهاية إلى اقتطاع أو تقطيع أوصال الأرض العربية ضمن مشاريع التقسيم والتفتيت التي تستهدف المنطقة العربية.

من هنا، جاءت هذه الدراسة لتغطي جزءاً من معالم هذه الظاهرة التي تكاد أن تتحول إلى واقعة أو حقيقة ثابتة، لا يمكن الفكاك منها في ظل هذه الأوضاع المتردية التي يمر بها العرب في هذه المرحلة.

* أستاذ قسم الدراسات الأفريقية- مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد.

تناولت الدراسة المشهد العربي المعاصر في ضوء صعود قوى التعصب والتطرف والكراهية التي تسعى لتفكيك الخرائط العربية وإعادة رسمها بما يحوّلها إلى جغرافيا متناثرة تحت عناوين ويافطات جديدة لا تحمل أي ألوان أو ملامح عربية، ولكنها عرقية أو دينية.

مع تأكيد الدراسة أن هذه الظاهرة ما كانت لتظهر وتستفحل بفعل هذه القوى وحدها، وإنما بإسناد من قوى إقليمية ودولية، قوى تستهدف العرب، ليس في حاضرهم ومستقبلهم، بل في ماضيهم أيضاً، تفاعل وترافق معهما إهمال أو تقاعس أو تعهّد من قبل كثير من النخب السياسية العربية، التي لا يهمها شيء سوى البقاء في السلطة.

ولإثبات هذه الفرضية تبنّت الدراسة المنهج السوسيولوجي المقارن، متحركاً عبر المكان والزمان العربيين، وفي النهاية سعت الدراسة لإيجاد مخرج واقعي للإفلات من هذا النفق المظلم الطويل الذي يخنق أنفاس العرب في كل مكان، من قبل أن تأتي جائحة كورونا لتجهز على ما تبقى من أنفاس عربية سليمة.

مشكلة الدراسة وأهدافها ومنهجيتها

تطرح الدراسة أسئلة متعددة وشائكة، من قبيل: هل هناك أزمة مستعصية على صعيد الهوية أو الجماعة الوطنية في عالمنا العربي؟ وهل الهوية العربية متنازع عليها؟ لأن هناك من يطالب بإعادة النظر في الخريطة العربية، لتجزئة المجزّأ وتقسيم المقسم من جديد، بعدما تعرض له السودان من تشطير، وما يتهدد وحدة أراضي العراق وسوريا واليمن وليبيا. وهل هناك في المقابل من يريد دمج خريطة بأخرى، تحت شعارات دينية أو طائفية؟ وهل يأتي هذا الأمر من قوى محلية فحسب؟ أم إن هناك أيادٍ إقليمية ودولية توجه أو تشارك أو تخطط في هذا الفضاء الملتبس والمتداخل؟

إن هذا الأسئلة أو ما يناظرها لا تكشف إشكالية الدراسة فقط، وإنما تظهر أزمة الدولة الوطنية في عالمنا العربي وتضعها على المحك. وهنا يظهر لنا سؤال آخر: هل ساهمت الأنظمة العربية في التهيئة لهذا التفكك والتشظي الهوياتي؟ عن طريق سياساتها القمعية أو الطائفية أو القبلية أو الجهوية أو غيرها من السياسات اللاعقلانية واللاديمقراطية!

أسئلة أخيرة كثيرة تطرح نفسها ضمن هذا الملف الشائك، وتسعى الدراسة بإمكاناتها وأدواتها المعرفية البسيطة للإجابة عنها قدر الإمكان، عن طريق إثبات فرضية البحث التي تشير إلى أن الدولة الوطنية في عالمنا العربي مأزومة في هويتها وتماسكها البنيوي، لذا سعت الدراسة لإثبات ذلك عن طريق تبني منهج يسبر غور المشكلة، باحثاً عن حلول واقعية، وهو المنهج السوسيولجي المقارن، باعتباره الأقرب للوصول إلى نتائج مرضية أو مقنعة في دراسات من هذا النوع.

مدخل مفاهيمي

في اللغة، العَصَب بمعنى عُصبة الرجل وبنوه وقرابته لأبيه، وسُمّوا بذلك لأنهم عَصَبوا به، أي أحاطوا به[١]. وفي واقع الحال، التعصب يعني رفض الآخر وإقصاؤه[٢]، ووفق علم النفس الاجتماعي فإن التعصب يعني الرغبة الملحّة في تأكيد الذات أو المبالغة في احترامها مع المبالغة في نقد الآخرين وإنكار الحقائق التي لا تتفق مع اتجاهاتنا، ويعود هذا الأمر إلى الطفولة المبكرة للفرد وإلى موقفه من سلوك الآخرين نحوه، ومن المعايير الاجتماعية ومدى امتثاله للتقاليد، وأن طابع التعصب هو العدوان الذي يكون ظاهراً أو خفياً، ومهما يكن فإنه يتمثل في جور طائفة على أخرى وظلم فرد لآخر[٣].

ويُرجع عالم النفس الشهير فرويد العدوان والتعصب إلى غريزة الموت في مظهرها العام الذي يميل إلى إيذاء وضرر أي شيء حتى لو أدى الأمر إلى دفع صاحبها للانتحار، ذلك أن الاتجاهات تنشأ عند الأطفال في سن مبكرة جداً، وأنها تتأثر في نشأتها بالنظام الثقافي القائم والبيئة النوعية التي تتمثل في الأسرة؛ فالطفل يأخذ من أمه وأبيه وذويه ومحيطه العائلي اتجاهاته الأولى ويزداد التعصب قوة بازدياد نمو الطفل ونمو إدراكه الاجتماعي للفروق العرقية والثقافية بين الجماعات والطبقات[٤].

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، الكويت: دار الرسالة، ١٩٨٣، ص٤٣٥.

(٢) لطفية الدليمي، أزمة الثقافة في بلادنا وبرامج الأحزاب، المدى، العدد ٣١٧٨، ٢١ أيلول ٢٠١٤، ص١٧.

(٣) سعد صاحب، التعصب: اختلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد: التفكير بالسوء من دون برهان كاف، الصباح، العدد ٢٩٧٢، الاثنين ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٣، ص٤، ملحق الأسرة والمجتمع.

(٤) المصدر نفسه، ص٤.

والتعصب بحسب نظريات علم النفس الحديثة هو التفكير في الآخرين بالسوء دون برهان كاف، وهذه الجملة البسيطة تتضمن أهم عنصرين جوهريين في جميع تعريفات التعصب، وهما الإشارة إلى الحكم على غير أساس والصبغة الوجدانية، وهذا يشير قبل كل شيء إلى تعصب سلبي؛ فالناس كما يتعصبون ضد من يكرهون، يتعصبون أيضاً لمن يحبون، أي يفكرون حسناً في الآخرين دون تقديم البرهان على حكمهم، وهذا التعريف يعترف بالاتجاهين الإيجابي والسلبي، والتعصب هنا هو اتجاه موجب أو سالب، يؤيد أو يعارض، ويصطبغ دائماً بشحنة انفعالية، وبذلك يحول دون التفكير المنطقي السليم(٥).

ويعدّ التعصب وفق المعيار الأنثروبولوجي شكلاً من أشكال اللاتسامح المقيتة، وهو يعني، في أحد معانيه، الانحياز لجماعة فرعية ضمن إطار المجتمع الكبير، دون الالتفات إلى الآخر المُبعد بعامل اختلاف الهوية المذهبية أو القومية أو الثقافية أو أي شكل من أشكال الانتماء الفرعي، ويؤدي لا محالة إلى نمو مجتمع مصغر أو مجتمعات مصغرة داخل الوطن أو المجتمع (الوطني)، وبالتالي يقود إلى ضياع الوئام فيتفرق الشمل وتتمزق اللحمة لانعدام التمازج الحي.

إن التعصب أو التطرف لصالح فئة أو شريحة أو طائفة أو قومية يؤكد خاصيتها الفئوية، ولا يترك متسعاً للآخر أو مجالاً للالتقاء والتفاعل داخل الوطن الواحد، الأمر الذي يبعد أجواء الصفاء والوئام ويقرب مناخات الكراهية والبغضاء وتحطيم السلم الأهلي؛ فالتعصب المستند إلى قواميس أطرية متباينة تنتج بالضرورة قوانين حياة متخاصمة تؤول إلى منازعة وخصام توطئة لمواجهة ثقافية إثنية كريهة، تكون نتيجتها تدمير الوطن وتفكيك المجتمع(٦).

والتعصب من منظور علم الاجتماع السياسي يولّد التطرف والكراهية، وهو قرين الاستبداد، ونتاج عقل مستبد قديم، عقل سلطوي، عقل يكره النور والحياة والحرية والحوار(٧)، كما أنه وفقاً لعلم السياسة يقوم على آليات الإدماج والإقصاء والهيمنة

(٥) المصدر نفسه، ص٤.

(٦) نسيم ضاهر، الرأي العام المفقود في زمن العصبيات، الحياة، العدد ١٥٦٦٠، ١٨ شباط ٢٠٠٦، ص١٠.

(٧) بتصرف عن: فيصل درّاج، معقباً على ورقة العمل التي تقدم بها محمد نود الدين أفاية حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث: ملاحظات وتساؤلات، المستقبل العربي، السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول ٢٠١٣، ص١٤٠.

والإخضاع وفق علاقات القوة والسلطة، وتبرير ذلك كله، وهي آليات تعمل على تذويب أو اندماج الآخر المختلف[٨].

عربياً تمثل بعض القوى السياسية عقلاً هوياتياً أداتياً مؤدلجاً مُسيّساً متمذهباً، وعنصرياً أو طائفياً، وهو عقل نجح وللأسف في ظل ظروف دولية وإقليمية ومحلية معقدة، في تفكيك مساحات واسعة من المشتركات والجوامع، وبعض هذه الجوامع لم يتبلور بالكامل بعد، ولذا فقد تشظّت وتحولت إلى سرديات متخيلة قاتلة في ظل تجاذبات متأثرة بالعولمة والإعلام الإلكتروني، وقد كشفت النتائج أيضاً عن صراعات ومصالح آخذة في التكوّن والتشكّل وفق منطق يوظف إلى أبعد حد تلك التشكيلات الهوياتية الأولية في عالم استعصى على سيطرة قوة عظمى واحدة على الرغم من التفرد الأمريكي حتى الآن[٩].

هكذا ظهر عندنا خلال الأعوام الأخيرة تعصب انغلاقي "هوياتي"، وهو تعصب نتج عن عمليات تنميط واعية ولا واعية في دينامية الجماعة و"الآخر" المختلف في الدين أو الطائفة والمذهب أو القومية أو حتى في القبلية والمنطقة (الجهة، شرق غرب/ جنوب شمال)، وعمليات الاستثمار في الكراهية، انطلاقاً من عقلية دوغمائية (جامدة) قائمة على وهم امتلاك الحقيقة المطلقة؛ لذلك هناك من يعتقد أن الهوية العربية هوية متنازع عليها، تشهد تحولات دينامية في سيرورتها نحو التشكل والتفكك، وإعادة البناء، وهذا ما نشهده في كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا، وأماكن أخرى في عالمنا العربي المضطرب[١٠].

وهنا نقول إنه لا اعتراض على انتماء الفرد إلى جماعة فرعية إثنية صغيرة أو كبيرة، أو الاعتزاز والتفاخر بهذا الانتماء؛ لأن الإنسان حيثما كان هو وجود وهوية، فالوجود "نتاج الطبيعة والاجتماع البشري، والهوية نتاج الانتماء إلى الاجتماع الثقافي والسياسي في مكان وزمان، إذ يولد الإنسان في اجتماع ثقافي وسياسي معيّن، يجد نفسه وسط دوائر انتماء

---

(٨) بتصرف عن: عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الهوية: جدليّات الوعي والتفكك وإعادة البناء، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩، عرض عبدالحكيم غزاوي، المستقبل العربي، السنة ٤٢، العدد ٤٨٤، حزيران ٢٠١٩، ص١٥٠.

(٩) بتصرف عن المصدر نفسه، ص١٥٤.

(١٠) بتصرف عن المصدر نفسه، ص١٥٠.

متعددة .. ثمة دائرة العائلة، ودائرة العشيرة والقبلية، ودائرة النقابة والحزب، ودائرة المنطقة والإقليم ودائرة الوطن والدولة"[١١].

لكن الاعتراض هو على التعصب الهوياتي والتطرف السلوكي والكراهية في المشاعر تجاه الآخر المختلف في الهوية سواء داخل الوطن أو خارجه، وتبيان مخاطر هذه المشاعر السلبية والسلوك الهدّام لوحدة المجتمعات والأوطان.

إن الهوية الملتصقة بالمواطنة، هي بالأساس مرتبطة بجماعة محددة من البشر، ارتبط وجودها بالدولة الوطنية المعاصرة، لأنها تقوم على التمايز السياسي/ القانوني (وليس العرقي أو الثقافي أو الديني أو القومي أو القبلي...) عن الآخر (الأجنبي)، وليس عن المواطن، فهي ترتبط بالسياسة وتقوم على الجنسية؛ ذلك أنها بالأساس تقوم على التماثل مع الذات، والولاء لهذا التماثل[١٢]، فالهوية مجموعة من السمات والخصائص العامة التي تميّز مجتمعاً ما، أو شعباً ما، أو أمة ما أو جماعة وطنية معينة، وتعطيها شخصية متفردة، شريطة أن تعي هذه الخصوصية، حيث تعطي الهوية لأعضاء هذه الجماعة إحساساً بالانتماء إلى كيان اجتماعي معين، مما يجعلها تدين له بالولاء.

إذن، الهوية سياسياً وقانونياً، ترتبط هنا بالجماعة الوطنية، والتي نعني بها هنا جميع سكان دولة ما "عموم الشعب" بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية أو الدينية أو القومية أو العرقية أو القبلية أو أي انتماء إثني آخر، أي بمعنى جميع سكان الدولة ممن يحملون جنسيتها، ويتمتعون بمواطنيتها، وبما يضفيه هذا الوضع عليهم من التزامات تجاهها في أداء الواجبات أو التمتع بالحقوق، فعندما نقول مثلاً الجماعية الوطنية السورية أو العراقية أو السودانية أو غيرها، فإننا نعني عموم مواطني السودان أو سوريا أو العراق، بغض النظر فيما إذا كانوا من ديانة واحدة أو أكثر، أو يتحدثون بلغة مشتركة "العربية" أو أكثر، أو كانوا من قبيلة واحدة أو عرق معين أو غير ذلك.

---

(١١) عصام نعمان، معقباً على ورقة محمد نور الدين أفاية، ص١٢٨.

(١٢) عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات الإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، دراسات البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد ١، حزيران ٢٠١٨، ص١١٠.

من هنا فإن مصطلح "الجماعة الوطنية" إنما يشير إلى شعب دولة ما (وفق المصطلح السياسي القانوني) بصرف النظر عن عدد لغاته أو عروقه أو قومياته أو غير ذلك[١٣].

وهكذا فإن الهوية ترتبط بالسياسة أولاً وأخيراً، وإذا كانت "الهوية" وطنية، فإنها ترتبط بالدولة الوطنية الحديثة؛ إذ يتوحّد الجميع خلفها ضمن راية واحدة، بما يجعلهم جماعة وطنية واحدة، حتى وإن كانوا ينحدرون من أصول إثنية (عرقية/ ثقافية) مختلفة، بما يجعلهم يندمجون في سبيكة متجانسة متناغمة، متضامنة في ولائها الأول أو الأساس للدولة ورايتها[١٤].

إذ ليس للدولة سوى هوية واحدة هي هويتها السياسية، فليس للدولة هوية دينية أو طائفية أو عرقية، وأدنى ركون لهوية فرعية يجعلها دولة تمييز وإقصاء (إن صحّ تسميتها دولة هنا)، وليست دولة وطنية جامعة لجميع أفرادها.

لكن يبدو أن هذه الهوية الوطنية الجامعة، القائمة على وحدة الجماعة الوطنية، وشعورها بالانتماء المشترك إلى وطن واحد ومشتركات جامعة، لم تعد متفقاً عليها من بعض القوى السياسية المحلية في بعض الأقطار العربية؛ إذ باتت تسعى إلى تمزيق واقتطاع أجزاء منه تحت مسميات وشعارات عرقية أو طائفية أو مناطقية (تمزيق الكيانات القائمة وشطرها إلى أجزاء متنازعة– دويلات، طوائف جديدة). ومضى البعض الآخر من هذه القوى إلى تجاوز كيان الدولة الوطنية العربية الراهنة ودمجها أو صهرها في كيان أكبر تحت شعارات تنادي بدولة دينية أو طائفية عابرة للحدود والهويات الوطنية، شاطرة للجماعات الوطنية، وهذا ما تجسّد على أرض الواقع في تحركات كثير من التيارات الدينية المتطرفة على أرض العراق وسوريا المشحونة بكراهة الآخر (المختلف في الدين والمذهب)، والإضرار به أيما أضرار.

من هنا فإن أي نزوع فرعي هوياتي متعصب مضمّخ بالكراهية، ضمن حراك سياسي داخل الجماعة الوطنية الواحدة، بمعنى داخل الدولة الوطنية الواحدة، إنما هو نزوع

---

(١٣) عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٤.

(١٤) الهوية: بنظر البعض هي سبيكة من طبقات عامودية الارتسام، فيها المحلي والعشائري والجهوي والديني والمذهبي، انظر كمال الطويل، حول التجدد الحضاري، المستقبل العربي، العدد ٤٣٧، تموز ٢٠١٥، ص١٢٤.

انفصالي/ انقسامي يسعى لتدمير وحدة الجماعة الوطنية وسيادة الدولة، مثلما أن أي نزوع سياسي ذي طابع ديني/ طائفي، إنما هو نزوع يسعى لهدم الدولة وتذويبها في كيان ذي مسمى ديني يستبعد الآخر المختلف داخل الوطن وفق مقاييس قائمة على التعصب والتطرف والكراهية.

لكن ومهما يكن الأمر، فإن هذه القوى ظهرت واستفحل أمرها على أرض الواقع، بعضها ينشط سياسياً، وبعضها يحمل السلاح، كما هو حاصل في سوريا والعراق وليبيا واليمن، نصفها يسعى لسلخ أجزاء من الدولة القائمة تحت شعارات قومية، ونصفها الآخر يريد محو الدولة الوطنية الحالية، وتأسيس كيان يعتمد المخيال الديني[١٥] أو الطائفي، وبالنتيجة فإن الاثنين يسعيان في النهاية لتدمير الجماعة الوطنية بكل مشتركاتها وتاريخها.

١ -المشهد العربي المعاصر في ضوء صعود قوى التعصب والكراهية المدعوم دولياً

تأسيساً على ما تقدم، نلحظ اليوم "حُطام المشهد الكارثي الذي انفجرت فيه عصبيات وتضخمت هويات، وتشظى بعضها الآخر إلى طوائف ومذهبيات وإثنيات يسود فيها "وعي القطيع"[١٦]، حيث لا مكان للعقل في أغلب الأحيان"[١٧]؛ ففي عالم اليوم الذي يزداد

---

(١٥) التصور الديني عند الجماعات الدينية/ السياسية (و) أو المسلحة.

(١٦) نعني بالقطيع أو السرب هنا: تلك الكتلة الجماهيرية (الأمية أبجدياً وحضارياً في الأعم الأغلب)، التي يغلب عليها عادة التجمهر والحماس والاندفاع والتحشد مستسلمة لعواطفها وانفعالاتها، أكثر مما هي منقادة لعقلها، إذ تتحول إلى كتلة يتملكها الغضب والسخط، مما يسهل انقيادها لزعيم شعبوي يستثمر غضبها وعاطفتها ولاعقلانيتها، لخدمة أغراضه الشخصية أو أهدافه السياسية، ويحولها إلى كتلة بشرية هائجة تدمر البنى التحتية وتقتل الأبرياء في لحظات يغيب عنها العقل وتستفحل فيها روح العصيان والتجمع الدهماوي، إذ يتحول عنها الناس إلى ما يسمى الدهماء أو الغوغاء، الذين إذا ما تجمعوا دمروا، وإذا ما تفرقوا لم يُذكروا.

إذ إن الدهماء أو الدهماويين يأتون مجتمعين مرة واحدة، وهم من عامة الناس وسوادهم، وزعيمهم قائد يحصل على قوته عن طريق المناشدة المشبوهة والمثيرة لغضب الجماهير، وهو عادة ما يكون خطيب شعبوي (يقترب كثيراً من البسطاء والمهمشين) وماهر في استغلال الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السياسي. وهو هنا يتلاعب بأفكار الناس لغايات سياسية، قد تكون هذه الغايات يسارية أو يمينية؛ وغالباً ما يكون هذا الزعيم يتمتع بصفات كارزمية، بمعنى تمتعه بسمات الهالة أو الجاذبية التي تنطوي على سحر في شخصية الزعيم يدفع الغوغاء أو الرعاع إلى تقديسه، لذلك نراه دائما يتحدى المؤسسات السياسية والديمقراطية.

تفككاً، كما يزداد حداثة ومحافظة، وهو ما يتجلى انشطاراً وازدواجية في الهوية في أكثر من مكان من العالم، ولا سيما في بلدان العالم الثالث، وعلى نحو كارثي في وطننا العربي! أهم ما في هذه الديناميات والتحولات الجديدة التي طرأت على مفهوم الهوية تتمثل بإعادة ترتيب منظومة الأولويات على مستوى الولاءات (الطائفية/ المذهبية) والانتماءات الوطنية والقومية وغيرها من الانتماءات الإثنية، ومرجعياتها من جهة، والأنظمة الرمزية والمعايير البانية لهرم الهوية وفضائها من جهة ثانية، وهذا يظهر بوضوح في تحليل خطاب الفاعلين والمتصارعين من حاملي الثقافات المتباينة، ويؤدي إلى بلبلة اليقينيات المستقرة، وتحريكها بطريقة غير مسبوقة، وربما غير متوقعة[١٨].

ومن المعروف بدهياً لدى المطلعين على الدراسات الإثنية، أن الانقسام الطائفي يلي أو يأتي بعد الانقسام الديني/ المدني، ويولد من رحمه، وربما يكون أكثر خطورة منه، حيث يقسّم التيار المدني والتيار الديني على السواء، على أسس طائفية تمزق النسيج الوطني وتضع المذاهب في مواجهة بعضها، بل إنّ الطوائف التي تنتمي إلى مذاهب السلطة الحاكمة تجد أن تحالفها مع السلطة الحاكمة المستبدة في بلدها وخارجها ضرورة لمواجهة الطائفة الأخرى والحفاظ على هويتها الفرعية على حساب الهوية الجامعة للمجتمع (هوية الجماعة الوطنية/ هوية الدولة الوطنية).

إن تحوّل التنوّع المذهبي (الطبيعي) إلى انقسام طائفي (قائم على التعصب والكراهية) عندما يكون له بُعد سياسي ومرتبط بمشروع حكم، يكون وصفة جاهزة للحرب الأهلية وتمزّق الأوطان، وقد لاحظ المكتوون بالانقسام الطائفي أن الجماعة الطائفية عندما يكون لها مشروع حكم تصبح طائفة جديدة داخل طائفتها، وتتناحر مع باقي طوائف (فروع) المذهب نفسه[١٩].

وكذلك الحال بالنسبة للتيار المدني، الذي تسوده بدوره أسباب الانقسام، بسبب تعصب عقائد كل فصيل منه وعدم قدرة الفصائل على العمل السياسي الديمقراطي المشترك،

---

(١٧) عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الهوية، ص١٥٥.

(١٨) عماد، ص١٤٨.

(١٩) علي خليفة الكواري، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، المستقبل العربي، العدد ٤١٥، أيلول ٢٠١٣، ص١٤٩.

فالقوى القومية (العربية/ العروبية) ما زالت تحت السطح منقسمة، ولكل طيف من أطياف كل فصيل منها تنظيمه الذي يجترّ عداوات تنافس الماضي.

والقوى اليسارية لا تقل انقساماً واجتراراً لعداوات الماضي، وكذلك القوى الليبرالية، ويتضح ذلك الانقسام عندما يصبح تشكيل الأحزاب شرعياً فتكوّن كل مجموعة حزباً لها يتنافس على الاسم وشرعية التمثيل مع حزب المجموعة (الشقيقة اللدودة) الأخرى.

إن مختلف القوى السياسية، كل منها قطب لا يلتقي مع غيره في القطر نفسه، وإن كانوا متقاربين في موقفهم من التيار الديني، فهم ليسوا متقاربين في مواقفهم من القوى الطائفية نتيجة الانتماء الطائفي لكل منهم، وربما تجد حزبين يساريين أحدهما يتكون من السنّة والآخر من الشيعة على سبيل المثال، وكما هي الحال في الأحزاب الإسلامية كافة.

ولعل نظرة إلى مسميات الأحزاب المدنية وكثرتها، وقلة المنتسبين إليها في التيار المدني، تنبئ عن أزمة تعود لتاريخ العلاقات بين القوى الوطنية وفصائل كلّ منها، وقوى التيار الديني أيضاً، السنية منها والشيعية، ليست موحّدة، وتنظيماتها متنافرة ومتناحرة، وإن بدت متفقة ضد التيار المدني، وكذلك تنظيماتها أكثر جماهيرية ونفاذاً في المجتمع (على الأقل قبل سنوات) بسبب مكانة المسجد ودور الزكاة والأخماس في التأثير في المجتمعات العربية والإسلامية[٢٠].

إذاً علينا أن نضع في الاعتبار، أننا نعيش مرحلة حرجة تطرح تحديات على مجتمعاتنا العربية على صعيدي الهوية والثقافة، والتي نشهد آثارها حولنا في كل مكان تشظياً وتفككاً للمشتركات الجامعة، ولّدت ديناميات فاعلة في حركية الهويات الفرعية والدين والتدين وعلاقتها بالطقوس والشعائر المغذية للمخيال الهوياتي وبخاصة على مستوى الجماعات الفرعية والأقليات، على واقع آليات بناء وتفكك المجال العام والثقافة أو الديمقراطية التواصلية، وفقاً لتصورات الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس، وفي ضوء صناعة الإعلام والإنفوميديا وفضاء التدفقات والمجتمع الشبكي (فيض العولمة وانفجار المعلومات)، وبالتالي عمليات تكوّن الجماعة والفرد وإعادة تعريف كل منهما من خلال "التشبيك" وتداعياته، كل ذلك في إطار نقطة تحول فارقة في سيرورة توحّش النظام العالمي

(٢٠) المصدر السابق نفسه، ص١٤٩-١٥٠.

الحالي المعولم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً (الذي تلقى ضربة قاسية على إثر تفشي جائحة كورونا، Covid 19)، وسعيه الدؤوب لإدامة الإقصاء والهيمنة وإعادة ترسيم الخرائط الهوياتية والقومية من جديد ... إنها لحظة تفلّت النظام العالمي الحالي من القواعد التي سبق ورسمها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية[٢١].

وهكذا ظهر عنف النظام الدولي الحالي وتوحّشه، ليستولد في المقابل هويات صلبة، متشددة، متطرفة، بل وقاتلة، في تداعيات لا تزال تفعل فعلها الكارثي في العراق وسوريا، وفي أكثر من مكان في وطننا العربي، والحصيلة اليوم "وعي هوياتي" طوائفي ومذهبي، حيث عصبيات انفجرت، وإثنيات تضخمت وتسيّست، حتى بدأت تتحول إلى سياج لا يسمح للعقل بأن يخترقها، ولا "للجماعة" بأن تخرج عن طوقه.

أطاحت الهويات المتشظية في العالم العربي بالهوية العربية الجامعة، وأصبحت مُحرك العقل الجمعي، وهي أصابته في صميم بنيته؛ حيث وقعت أنظمة ومنظمات ودول وقوى سياسية حزبية وتيارات مختلفة في فخ الوعي الهوياتي– القطيعي المتمذهب، الذي يتغذى في فضائها الخطاب الديني والإثني المتشدد والمتطرف، والذي يشيطن الآخر متناغماً بذلك مع منطق الرؤية الغربية الجديدة[٢٢].

وقد تجسد ذلك كله في افتراق منطق الدولة الوطنية عن أحلام الجماعة الوطنية أو [دولة الأمة Nation State عن أحلام الأمة، وفشل الأولى (الدولة) في تحقيق وعودها وبناء المشتركات الجامعة والولاءات البانية لانتماءات جديدة على أساس الهويات "الفردانية" التي شكلت جوهر منطق الحداثة بمضمونها الليبرالي/ الديمقراطي[٢٣].

وهذا الأمر يقودنا إلى استكناه أزمة الدولة الوطنية[٢٤] عربياً، وتصدّع أركانها في أكثر من

---

(٢١) بتصرف عن عماد، ص١٤٩-١٥٠، وقارن مع عبدالسلام إبراهيم بغدادي وعبدالعزيز عليوي العيساوي، المجال العامل: إطار نظري مع إشارة إلى التجربة العراقية، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٩، ص٨-١٥.

(٢٢) عماد، ص١٥١-١٥٢.

(٢٣) بتصرف عن عماد، ص١٥١.

(٢٤) استكناه أزمة الدولة الوطنية بمعنى سبر غور المشكلات الضاغطة التي تعاني منها الدولة الوطنية في عالمنا العربي لمعرفة أسباب هذه الأزمات والمشكلات التي تفجرت في العقود الأخيرة، لاسيما على صعيد الهويات المستجدة

مكان (سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، والسودان...) بفعل عوامل عدّة، منها هذا الفيض الهوياتي الفرعي المتعصب، المشحون بالكراهية والتطرف والمدعوم من أطراف دولية عديدة.

٢ - الدولة الوطنية والتعصب الهوياتي الفرعي- العقائدي

تأسيساً على ما تقدم، يمكن تسجيل ثلاث ظواهر شهدتها المنطقة العربية في العقد الأخير، ظاهرة التطرف أو التعصب أو الكراهية، والعنف بكل أشكاله السياسية والإرهابية، وظاهرة الانطواء الإثني (العرقي/ الثقافي) على الذات الدينية أو الطائفية (المذهبية)، وتحصينها بتحالف أقليات، أو أطروحة اندماجها في بلدانها، وحمل قضاياها بالشراكة مع بقية المواطنين، وأزمة الدولة الوطنية في المنطقة العربية.

ولعل النقطة الأخيرة، أي أزمة الدولة الوطنية في عالمنا العربي، تشكل في إشكالياتها السبب الأساسي للظاهرتين الأولى والثانية؛ فبين سندان استبداد الأنظمة ومصالحها وحدوث الاختراقات الأمنية المتعددة من أجهزة استخبارية غربية وإقليمية لمجتمعاتنا وشبابها، ومطرقة استبداد الجوع والبطالة وتراجع الخدمات الأساسية وانعدام التنمية، ظهرت مخالب التطرف والتعصب والعنف لتتجسد في مجموعات راديكالية متشددة عنيفة تسعى إلى إقصاء الآخر المختلف عنه وإلغائه، مسلماً كان أو مسيحياً، شيعياً أو سنياً[٢٥].

وهناك من يرى أن الدولة الوطنية تمر بمخاض عسير، بات مرتبطاً بأوضاعها الداخلية الخاصة، وظروف العالم الخارجي، إلا أن هناك عوامل متداخلة كالأزمات الاقتصادية والمالية، ونمو مشاعر الأقليات بالدفاع عن وجودها الإثني، وانتشار الإرهاب، تُعد من السمات الطاغية على دخول الدولة الوطنية عهد الأفول، ومما ضاعف الأمر إطلالة العولمة كتيار مغاير ومقايض للدولة الوطنية، الأمر الذي بات يشكل عائقاً أمامها في الآجال المتوسطة والبعيدة، وبخاصة في قيادة المجتمعات وحفظ النظام العام وتحقيق السلم والأمن على الصعيدين المحلي والدولي[٢٦].

والمتسمة بالرجوع إلى الحواضن والانتماءات الفرعية والولاءات الضيقة- ولاءات ما قبل الدولة- أو الولاءات العابرة للدولة تحت يافطة الشعارات الدينية والطائفية، وتغليبها على الهوية الوطنية الجامعة (هوية الدولة الوطنية).

(٢٥) بتصرف عن، سام منسي، الدولة الوطنية من بيروت إلى بغداد، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٦٢، الاثنين ٢٥/ ١١/ ٢٠١٩، ص١٢.

(٢٦) بتصرف عن، جان فرانكس دقيزان، نهاية الدولة الوطنية: من برشلونة إلى بغداد، عرض ميلود عامر حاج، المستقبل العربي، السنة ٤١، العدد ٤٧١، أيار/ مايو ٢٠١٨، ص١٣٩-١٤٠.

ومع عهد التحول والتغيير على النطاق العالمي باتت الدولة الوطنية في وضع لا يسمح لها بالاستجابة لقدرات المجتمع وطاقاته في ضبط تحولاته، وهذا ما جعل بعض الجهات ذات النفوذ القوي والثروة الفاحشة في العالم بوجه خاص، تسعى في إدارة المرحلة الحالية لإشاعة الفوضى على نطاق عالمي، يحصل هذا تحت غطاء الرأسمالية الليبرالية، نظراً إلى تفاعل عوامل متعددة، لا سيما ما فوق وطنية، كالسوق والفرد والمنظمات الأهلية والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني العالمي ... الخ، على خلفية أن الصراع بات محتدماً في العمق بين العولمة والدولة الوطنية، الأمر الذي جعل انحسار طاقات الدولة الوطنية وقدراتها في ظل الانفلات الأمني والاحتقان السياسي محدوداً جداً، وهو ما سيضطر- في نظر بعض الباحثين- إلى وضع المجتمعات المحلية داخل هذه الدولة، في وحدة فيدرالية من أجل تسهيل عملية التعايش الاجتماعي بمواجهة اكتساح تيار العولمة الجارف بالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والمحطات الفضائية والرحلات عبر العالم التي أصبحت ميسّرة ومتاحة عملياً.

لكن، على الرغم مما فقدته الدولة الوطنية من جهة، ومما هي مُقبلة عليه من جهة أخرى، فلن تزول كلية من الوجود السياسي، ما بقيت احترافية السياسة وما بقيت هناك كوارث وجوائح تحتاج إلى جهد بمستوى دولة، بل أكثر، مثل فيضان النيل الأزرق في السودان، وانفجار مرفأ بيروت، وجائحة كورونا العالمية ٢٠٢٠، بل ستضعف[٢٧].

وهذا يعني أن الدولة الوطنية في عالمنا العربي بمختلف نماذجها تقريباً أخفقت في ترسيخ وحماية المشتركات الوطنية الجامعة، بل إن بعض النظم السياسية العربية ساهم مباشرة في تفكيك ما تكوّن من بذور وطنية جامعة عند شعوره بخطر فقدان السلطة، فعمد إلى سياسات عصبوية وطائفية ومذهبية عمّقت أزمة الشرعية في هذه الدول من جهة وأدخلت مجتمعاتها في أتون صراعات دامية لم تنته بعد، وهي صراعات فاقمتها العولمة، وأدت إلى المزيد من تعميق أزمة الشرعية في الوطن العربي، وهي أزمة عمّقها فشل مشاريع التنمية الشاملة وغرق معظم الأنظمة في التبعية والهزائم الكثيرة المتتالية، وهي التي اكتسبت مشروعيتها في

(٢٧) المصدر السابق نفسه، بتصرف، ص١٤١-١٤٢.

الأساس تحت عناوين تحررية وقومية واستقلالية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اقترن بتحوّل الفساد إلى ثقافة متجذرة وقوية تحولت إلى ما يشبه النهب المنظم[٢٨].

وذلك كله في ظل بيئة عربية متراجعة ثقافياً وفكرياً بخلاف ما هو ظاهر، قياساً على اجتياح الصور والأجهزة السمعية- البصرية، وفي ظل تدني مستوى المعيشة في البلدان العربية ذات الكثافة السكانية، والأمية الواسعة بأشكالها المتنوعة، كالأبجدية والحضارية، وضعف انتشار الجريدة الورقية والرقمية وعادات القراءة، وخصوصاً في أوساط النساء... الخ[٢٩].

٣ -دور النظم السياسية العربية في تفاقم ظاهرة التعصب الهوياتي (المكوناتي)

عمّقت النظم السياسية العربية الأزمة القائمة على صعيد التعصب الهوياتي، وإشاعة روح الكراهية والتطرف بين كثير من شرائح المجتمع، عن طريق اعتمادها آلة بطش وقمع حوّلت العنف إلى بنية مستدامة، ووظفته للمفاضلة والتمييز الفاضح بين مكونات المجتمع الأولية، القبلية والطائفية والمذهبية والإثنية، واستقواء بعضها على بعضها الآخر، ثم عمدت إلى توظيف هذه الانتماءات من صراعاتها لتثّبت هيمنتها واستمراريتها بالسلطة، وكيف لجأت إلى سياسات قمعية متوحشة تغوّلت فيها أجهزتها الأمنية مستندة في أغلب الأحيان إلى عصبية أو تحالف عصبيات، وقد ساهم هذا بإحياء مسألة الأقليات والطوائفيات والإثنيات والمذهبيات وعودتها إلى التداول من جهة، وعمّق أزمة الشرعية لدى هذه الأنظمة من جهة أخرى، ومع انكسار هيبة الدولة، ظهرت الولاءات والانتماءات "الأولية" لما قبل الدولة، وكما احتمت الدولة القمعية بأقليات إثنية أو جماعات طائفية أو مذهبية ممتدة خارج الحدود أو حتى بنخب عسكرية ضمن منظوماتها الأمنية للدفاع عن مصالحها المهددة، واحتمت بالمقابل القوى السياسية والاجتماعية المناهضة للدولة أو للسلطة بحاضنتها الشعبية وانتماءاتها الفرعية وامتداداتها المناطقية، وهو ما خلق تغذية متبادلة لصراعات اتخذت طابعاً

---

(٢٨) عماد، ص١٥٢-١٥٣.

(٢٩) أفاية، ص١١٠.

هوياتياً ومذهبياً، استفادت منه الأجنحة الأكثر تطرفاً أو أدلجة على الجبهتين أو الجهتين، على حساب قوى التغيير والتحوّل الديمقراطي[٣٠].

وحتى قبل ظهور التطرف والمتطرفين، أو اندلاع شرارة التعصب على نحو واسع، عملت معظم الأنظمة الاستبدادية على تغليب الانتماءات الفرعية لدى الناس على حساب المواطنة الجامعة والانتماء الوطني والرابطة الوطنية، بعضها لعب على وتر الأقلية، واستجلب إليه الجماعات الفرعية، تحت ذريعة حمايتها من الأكثرية، تاركاً لها هامشاً من الحرية في ممارسة شعائرها الدينية، أو المحافظة على خصوصيتها الثقافية، وبعضها لجأ إلى تهميش هذه الجماعات الفرعية وقمعها إلى حد العمل على إلغاء موروثها الثقافي، ولم يقتصر الأمر على التمييز بين المسلمين والمسيحيين والمكونات الأخرى، بل انسحب في حالات على التمييز بين السنة والشيعة داخل الدين الواحد أيضاً[٣١]، وهو تمييز دفع ثمنه الأبرياء غالباً، ولم يقتصر الأمر على النظم السياسية حصراً، وإنما امتد إلى كثير من القوى والأحزاب السياسية الموجودة في الساحة.

ففي العراق، على سبيل المثال، ظهر واضحاً أن الحزبية تاريخياً، وليس الآن فحسب، لم تنجح في زرعة الروح الوطنية، مما جعل أمر وصف هذه الأحزاب بـ "اللاوطنية" ممكناً جداً، وزاد في ذلك ارتباط بعض هذه الأحزاب فعلاً بجهات أجنبية، تستمد العون منها، مما أدى إلى نتيجة متوقعة تمثلت في نفرة اجتماعية واسعة مما أطلق عليه "حكم الأحزاب"، وبالتالي انخفاض فاعلية هذه الأحزاب في التأثير الشعبي العام، وانحسار تأثيرها في تفرعات عصبوية محدودة.

لقد خلقت الحزبية عموماً، وهذه الأحزاب المنشغلة بتأمين حصصها تحت عناوين طائفية وعرقية، وإهمالها لليافطة الوطنية العراقية، جمهوراً وطنياً جديداً لا سيما في الوسط والجنوب، جمهوراً شاباً من المتظاهرين من أشخاص وُصفوا بأنهم عابرون للحزبية ملتحقون بركب الوطنية الواسع، مما وجد التعبير عن نفسه بشعار "نريد وطن"[٣٢].

---

(٣٠) عماد، ص١٥٣.

(٣١) منسي، الدولة الوطنية، ص١٢.

(٣٢) لاهاي عبدالحسين، الوطنية والحزبية، المدى، العدد ٤٦١١، ١٦ شباط ٢٠٢٠، ص٦.

لقد خلقت الحزبية (العراقية) كظاهرة جدراناً من العزلة الأخلاقية والوجدانية والإنسانية بين الناس في الوقت الذي تراجعت فيه الوطنية بسبب ما أقحم في ميدان التفاعل الاجتماعي من عوامل الفرقة والتمايز والانغلاق، وكان للحزبية أن صارت عنواناً للعزل والتمايز، مما أدى بها إلى أن تنغلق على نفسها، وهذا لا يعني أن يقرّ الناس في العراق بحقيقة الفشل في الربط بين الوطنية والحزبية، ويكتفوا بتفهم التداخل والالتباس؛ فالتنوع في المجتمعات الإنسانية شائع ومتعدد الأبعاد، يضاف إلى ما يُذكر في الحالة العراقية "العشيرة والدين والمذهب والجماعة العرقية والمنطقة" ... الخ[٣٣].

مع ذلك يمكن القول إن قوى الإصلاح والتغيير على امتداد الساحة العربية لم تكن بخلاف قوى النكوص والانعزال، فضلاً عن النظم السياسية المتكلسة والفاشلة، تملك ما يلزم من الجاهزية للدخول في تنافس انتخابي أو تستند إلى أطر تنظيمية حزبية أو نقابية قادرة على التعبئة وجذب قاعدة اجتماعية تشاطرهم شعاراتهم وبرامجهم؛ إذ كان شباب المظاهرات والاحتجاجات قوة احتجاج أكثر مما كانوا يحملون مشروعاً مجتمعياً وسياسياً بديلاً، لذا سعت القوى الأخرى، قوى التعصب والتطرف والانعزال، ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي، إلى ملء الفراغ وربح الشوط الانتخابي أو اقتطاع جزء من الوطن تحت شعارات تبدو براقة لكنها انفصالية أو انعزالية[٣٤].

أخيراً، يمكن القول إن قوى التعصب والكراهية أفادت الكثير من فشل النظم السياسية العربية في مواجهة تحدي الإصلاح والتغيير والبنّاء، مما أدى إلى حراك شعبي عارم سواء في مصر أو ليبيا أو سوريا أو تونس أو اليمن (الربيع العربي الأول ٢٠١١) أو العراق أو السودان أو لبنان أو الجزائر (الربيع العربي الثاني ٢٠١٩).

وللأسف فإن هذه القوى الانعزالية استثمرت بقوة في هذا الحراك الشعبي العربي المطالب بوطن وحرية، بل إن هذه القوى النكوصية استغلّت حتى حراك الشارع العربي العفوي المطالب بحياة كريمة وخدمات لائقة، والتي عجزت أغلب النظم السياسية عن إيجاد

---

(٣٣) المصدر السابق نفسه، ص٦.

(٣٤) أفاية، ص١١٥.

حلول مناسبة لها، منها على سبيل المثال لا الحصر الارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين وانضمام الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى إلى جيوش الفقراء وانحياز السلطة للأغنياء على حساب الفقراء[٣٥]، وكذلك الفشل الحكومي في المجالات والقطاعات المختلفة، مثل عدم حل مشكلة البطالة والفقر، وتفشي الفساد المالي والإداري والسياسي، وسوء معاملة القوات الأمنية للمعتقلين ولعموم الناس، وعدم تشبّع هذه القوات بفكرة حقوق الإنسان[٣٦].

فضلاً عن فساد الطبقة الحاكمة وعدم التوزيع العادل للثروات، وعدم شعور المواطنين بالمساواة، أو شعورهم باليأس من المستقبل، وفقدان حالة الأمل، وهي عوامل تغذّي باستمرار حالة الاحتقان الذي يصعب التحكم بزمان انفجاره وحجمه واتجاهه، ويرى البعض أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات العربية المختلفة رفع من سقف التوقعات بالشكل الذي أصبح الفرد لا يقارن وضعه السياسي والاقتصادي مع أبناء قومه وإنما مع بقية الشعوب[٣٧].

إن وسائل التواصل نبّهت الشعوب العربية إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الكبير في العالم، وكثير من الناشطين العراقيين واللبنانيين ٢٠١٩-٢٠٢٠، على سبيل المثال، يقارنون في تغريداتهم على مواقع التواصل بين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين آخرين يعيشون في دول أخرى سواء كانت إقليمية أو دولية، واللافت أن هؤلاء المغردين يتناغمون مع أقرانهم في بلدان أخرى ومناطق مختلفة بالأحداث والشعارات والحركات، مما ساهم بولادة ظواهر متقاربة إلى حد بعيد وإن اختلفت الدوافع، وكان من الطبيعي جداً تسابق الشباب للدخول في "الثورة المعلوماتية" التي هي اليوم من صميم اهتماماتهم، والأكثر تعلقاً بها ومعايشة مع إيقاعاتها متأثرين

---

(٣٥) بتصرف. حسين عبدالرزاق، تغيير السياسات وليس الأشخاص، المدى، العدد ٣٨٢٣، ١١ كانون الثاني ٢٠١٧، ص١٢.

(٣٦) عدنان حسين، المصالحة فاشلة... لماذا؟، المدى، العدد ٢٩٦٥، ١٨ كانون الأول ٢٠١٣، ص٢.

(٣٧) صالح الشيخ خلف، عالم غير آمن، لماذا تتظاهر الشعوب، الصباح، العدد ٤٦٥٤، ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩، ص٦.

ومؤثرين لخلق رأي عام ينعكس على حراكهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذا الميدان أو ذاك[٣٨].

لا ريب أن هذه الأجواء وغيرها وفّرت بيئة مناسبة للعنف والتطرف، فضلاً عن تراكمات الماضي، ورواسب الحاضر القريب؛ إذ إن أسباب العنف في عالمنا العربي قديماً وحديثاً كثيرة ومتعددة، منها ما هو نفسي/ تربوي (إحباطات، شعور بالنقص، غياب الحكمة، تراجع المعرفة على الرغم من تطور تقنيات الاتصال)، ومنها ما هو اجتماعي (التحولات الاجتماعية والسلوكية المصاحبة للانتقال من مجتمع قديم إلى آخر جديد، ارتفاع سقف التوقعات في ضوء الثورة المعلوماتية، الحروب، التفاوت الطبقي أو التناقضات الطبقية الحادة، الفجوة بين الأجيال، تراجع الدور الاجتماعي "الخدمي/ التنموي" للدولة). ومن الأسباب ما هو اقتصادي (اتساع مساحة الفقر والفئات الضعيفة، انخفاض الدخول، تراجع فرص العمل والتوظيف)، ومنها ما هو سياسي (ضعف دور الدولة في مرحلة التغيير والتحول الديمقراطية، الاستقطاب أو التجاذب السياسي الحاد، الفوضى السياسية، تراجع شرعية ومشروعية كثير من النظم السياسية، إقصاء وعزل المعارضة أو تهميشها).

فضلاً عن الأسباب ذات الطابع السياسي/ الثقافي المتعلقة بالمحفز الهوياتي، التحريض العنصري/ الطائفي/ المحفز القيمي، والعامل الأيديولوجي، ويُضاف إلى ما تقدم من أسباب إقليمية ودولية تعمل بشكل دائم ضمن المنطق (الاستعماري) القديم: فرّق تسد [٣٩].

نخلص مما سبق إلى (أن المغذّيات الحقيقية للعنف والتطرف موجودة في الواقع الذي يعيش فيه الإنسان ككائن مفكر وفاعل، وهو واقع يؤول فيه القهر والاستبداد والتهميش، كمدخلات سياسية واجتماعية، إلى التشرد والتطرف والعنف بطبيعة الحال، والعكس صحيح في إطار جدلية التوليد والتغذية. وهذه خلاصة شديدة الأهمية تضعنا أمام معادلة: المشاركة والدمج المولّدين للاعتدال أو الإقصاء المُغذي والمولّد للتشدد والتطرف، وبحسب

---

(٣٨) المصدر السابق نفسه، ص٦.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، حول أسباب العنف العربي المتفاقم، انظر: عبدالسلام إبراهيم البغدادي، العنف العربي العراقي المعاصر: دراسة اجتماعية سياسية أولية في أسبابه وأشكاله ووظائفه وسبل الحد منه، عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٧، ص١٥-٤٧.

نوع وشدّة المدخلات "قهر أو إقصاء أو محاولات إدماج ومشاركة..."، تكون المخرجات "تشدد أو اعتدال" أو عنف مضاد)[٤٠].

وهذا الأمر ينقلنا إلى التفكير في مخرج ينقذنا من هول ما نعانيه، وما سوف نعانيه في المستقبل المنظور، من تشقق وتفكك وتفتت، وهو مشهد إن تحقق، فإنه لن يُبقي ولن يذر شيئاً سليماً من أرض العرب أو حتى شيئاً من ذكرهم بين الأمم!

ترى هل يكمن الحل في الخيار الديمقراطي؟ أم إن هناك خيارات أخرى، أقرب من الحلم الديمقراطي الذي تحول إلى يوتوبيا Utopia[٤١] بعيدة المنال عربياً!

الخاتمة: هل من سبيل للخروج من المأزق العصبوي

ليس الخروج من المأزق العربي المعاصر، المشحون بالمعضلات المركّبة، ومنها معضلة الكراهية المتبادلة بين كثير من الفرقاء السياسيين، ولوثة التعصب والتطرف التي طغت على بعض الحركات والأحزاب السياسية ذات الطابع العنصري أو المنحى الديني/ الطائفي... بالأمر السهل أو اليسير، لكنه في الوقت نفسه ليس بالأمر المستحيل إذا ما تمّ تحكيم العقل والمنطق واستحضار المصلحة العليا والنفع العام.

أمامنا هنا خياران: الأول قريب أو واقعي، يتعلق بالسياسات والإجراءات، والثاني بعيد نسبياً ويدخل في الإطار الصعب أو المثالي في ظل الواقع العربي المعقد، وينطوي تحت مظلة الخيار الديمقراطي، وإذا كان الخيار الديمقراطي مثالياً وبعيد المدى في البيئة العربية المستعصية حتى الآن على مثل هذا الخيار، فإن هذا، ضمن المرحلة، لا يُعدّ استسلاماً أو قنوطاً أمام تيار التعصب والكراهية الجارف، بل ينبغي التوقف هنا عند بعض الومضات

---

(٤٠) عماد، ص١٥٤.

(٤١) يوتوبيا أو يوطوبيا Utopia: وهي مشتقة من لفظ يوناني، ومعناها (لا مكان)، لذا فهي بمثابة الحلم أو الوهم أو الخيال، وصولاً إلى المدينة الفاضلة التي تحدث عنها أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد، والفارابي في القرن العاشر الميلادي. وكان توماس مور ١٥١٦ ميلادية، أشهر من استخدم التعبير، إذ صور فيه دولة مثالية يتحقق فيها الخير والسعادة للناس وتمحى الشرور ثم أصبحت الكلمة تصف كل عمل أدبي أو فلسفي بخصوص المدينة الفاضلة. وفي الاستعمال المعاصر، تعني كلمة اليوطوبي Utopian، كل من ينادي بإصلاحات اجتماعية وسياسية مثالية، إلى حد يتعذر معها تطبيقها، لأنها تقوم على الخيال أو الوهم أو الحماسة، بعيداً عن الواقع والعملي. ينظر في ذلك: بعلبكي، ص ١٢٩٧، وبعلبكي، ملحق الإعلام، ص ٣١، ٦٢، ٦٩.

والإشارات التي يمكن أن تغيّر من ملامح الواقع المشحون بهذه الأجواء العصبوية المنفّرة، ومضات ربما تقودنا نحو ضياء التسامح والصفح والتعايش في نهاية النفق المُظلم المُبطن بالتعصب والتطرف والكراهية، النفق الذي وجدنا أنفسنا فيه لأسباب داخلية وخارجية معقدة تمت الإشارة إلى بعضها فيما سلف.

إن أول ومضة يمكن التقاطها، هي ما جاء في تراثنا، بل في صميم إرثنا الإسلامي، نعني بها ما جاء في الصحيفة (صحيفة المدينة) التي تم اعتمادها بعد هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، إذ تقرر فيها، وبمبادرة من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، التسامح الديني بين جميع الفرقاء (أي التعايش والتجاور مع الاحتفاظ بالعقيدة الدينية، وحرية ممارسة الطقوس، ولم تُستثن أي جماعة، بما فيها جماعة المشركين، ولا شيء على الجميع سوى الالتزام ببنود ما جاء في الوثيقة أو المعاهدة، واتفق عليه)[٤٢]، انطلاقاً من الذكر الحكيم الذي يؤكد أنه "لا إكراه في الدين"[٤٣]، و"كل نفس بما كسبت رهينة"[٤٤].

وهذا يعني أن الإيمان والعقيدة مسألة فردية، يُثاب عليها الإنسان أو يُحاسب وحده دون غيره امتثالاً لقوله تعالى: "وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً"[٤٥].

وحديثاً وثيقة صادرة عن مؤسسة إسلامية كبيرة وعريقة (مشيخة الأزهر) عقب أحداث الربيع العربي (الأول) ٢٠١١، وهي وثيقة لم ينفرد بها الأزهر، بل ساهم في صياغتها مثقفون ونشطاء، وهي صادرة عن مؤسسة دينية وليست مدنية، إذ نصت الوثيقة: "لا يوجد في تشريعات الإسلام ولا في حضارته ولا في تاريخه ما يُعرف بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلطت على الناس، بل ترك الإسلام للناس حرية إدارة الدولة واختيار الآليات التي تتناسب مع العصر"[٤٦].

---

(٤٢) رشيد الخيون، التسامح مهمة عالمية في عصر العولمة، ٢-٢، المدى، العد ٤٥٨٩، ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٠، ص٦.

(٤٣) القرآن الكريم، البقرة: ٢٥٦.

(٤٤) القرآن الكريم، المدثر: ٣٨.

(٤٥) القرآن الكريم، مريم: ٩٥.

(٤٦) نقلاً عن، بدرية البشر، شيخ الأزهر وشيوخ آخرون، الحياة، ع١٧٨٢٠، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ص٢٣.

واعترفت الوثيقة (التاريخية/ المفصلية) بالديمقراطية كصيغة حديثة لمنهج الشورى، كما دعت للتداول السلمي للسلطة، وللفصل بين السلطات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد والبطالة، واعتبار القانون ولا شيء غير القانون آلية للمحاسبة.

ودعت الوثيقة إلى الاحترام والالتزام الكامل بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والطفل، واحترام التعددية والأديان السماوية وحرية ممارسة الشعائر للأديان كافة[٤٧].

وعدّت الوثيقة أيضاً أن الدعوات الحاثّة على الطائفية والعنصرية جريمة في حق الوطن، كما دعت إلى ضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين لبعث الفرقة بين الناس والتنابذ والعداء بين المواطنين، كما دعت لاعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع، ودعت الوثيقة إلى احترام حرية التفكير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة القيم الحضارية[٤٨].

تدلّنا التجربة العالمية الحديثة والمعاصرة، أن الدول المتقدمة ذات التنوع الديني والمذهبي، لو كرّست دستورها وقوانينها على أسس الدين والمذهب، لما وصلت إليه الآن.

إن أول شيء فعله الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون ١٨٠١-١٨٠٩ (وهو من مشرّعي الدستور الأمريكي) هو الرجوع إلى كتاب الفيلسوف البريطاني جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤ (رسالة في التسامح) ليقتبس منه فكرة المدنية في الحكم، والتسامح الديني في التعامل مع الآخر[٤٩].

لذا فإنّ من بدهيات السياسة الناجحة في عالم اليوم أن يتسم قادة العمل السياسي بالتسامح وسعة الأفق، والابتعاد عن بث الكراهية والتفرقة الطائفية والعنصرية ورفض الآخر، ذلك أن الانتصار الحقيقي في الحياة هو الانتصار على الكراهية، وأن رجل السياسة ينبغي أن يتحلى بالعفو والصفح والقدرة على الحوار، مثلما فعل كثيرون، من بينهم شارل ديغول ونيلسون مانديلا والمهاتما غاندي ومهاتير محمد وفيصل الأول وسوار الذهب وإسماعيل الأزهري والسلطان قابوس، وآخرون[٥٠].

([٤٧]) المصدر نفسه، ص٢٣.

([٤٨]) المصدر نفسه، ص٢٣.

([٤٩]) الخيون، ص٦.

([٥٠]) بتصرف عن: علي حسين، كتاب أتمنى أن يقرأه العبادي، المدى، العدد ٣١٧٥، ١٧ أيلول ٢٠١٤، ص١٩.

وعليه، إن أي مشروع لبناء الدولة على أسس عائلية أو طائفية أو عنصرية أو قبلية، أطاح وسوف يطيح بكل فرصة لتنمية وإعمار ونهوض واستقرار أي بلد، أو تكريس دولة المؤسسات والحريات والمواطنة الحرة المتساوية فيه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك، وفقاً للتجارب المعاشة منذ سنوات، من دون تحريم تسييس الدين وتديين السياسة، وبشكل أوضح منع تشكيل الأحزاب على أساس ديني، وبالتالي مذهبي وطائفي[٥١].

فالمشروع الوطني لا يمكن أن يتولّد من مشاريع طائفية أو عرقية أو عشائرية أو حتى مناطقية، حتى لا نقول إن مدفَنه يكون، بالذات، من هذه المشاريع الطائفية الضيقة، فليس ثمة من مشروع طائفي نظيف ومشروع آخر وسخ، والطائفيات وأشباهها لا تبني وطناً ولا دولة مدنية، فكيف إذا استقوت بالخارج أو بسلاح جماعات غير منضبطة[٥٢].

ولكي ينجح المشروع الوطني ويحقق أهدافه النبيلة في خلق قوى سياسية تعمل من أجل الوطن وعموم أفراد الجماعة الوطنية، بعيدة عن أي تعصب لجهة على حساب أخرى، فإنه ينبغي الركون إلى الحوار الوطني بين القوى السياسية كافة (إسلاميين، ليبراليين، يساريين، قوميين، وطنيين ... إلخ) حوار أفقي مع كل الشركاء في الوطن[٥٣]، ودعم المنابر السياسية والإعلامية والثقافية التي تشجع الحوار أو تروّج له، ونعني بدء الحوار البنّاء العقلاني الذي يفضي لتحقيق المصلحة العامة والنفع المشترك لعموم المواطنين عن طريق التوصل إلى نوع من التوافق الوطني[٥٤]، ورفع المستوى الحواري من السجال الأيديولوجي إلى النقد السياسي والفلسفي العميق، مع تحلّي الجميع بروح النقد والعقلانية والواقعية والتجريبية[٥٥]، والابتعاد عن الجدل العقيم وتوسيع دائرة الحوار مع جميع القوى السياسية وبشكل مفتوح ومستمر، وفتح القنوات مع جميع شرائح المجتمع المدني والقطاع الخاص بما يفعّل التشاركية

---

(٥١) فخري كريم، افتتاحية الجريدة، المدى، العدد ٢٨٩٦، ١٩ أيلول ٢٠١٣، ص٣.

(٥٢) بتصرف عن: عبدالإله بلقزيز، العراق بين أنفاق طائفية وأفاق وطنية، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٣٢٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، ص١٢٨.

(٥٣) رياض زكي قاسم، مداخلة مع أفاية، ص١٢٢.

(٥٤) بغدادي والعيساوي، المجال العام.

(٥٥) عفاف مطر، آراء نقدية في كتاب نقد العقل العربي، الصباح، العدد ٤٧٥٣، ٢٤ شباط ٢٠٢٠، ص١٤.

في إدارة شؤون الدولة[٥٦]، وتهيئة الأجواء التي تسمح ببناء مجال سياسي ديمقراطي ينمّي قوى الإصلاح والتغيير على حساب قوى سياسية ظلامية أو انفصالية أو نكوصية تجرّ إلى الوراء وتتغنى بنماذج متخيلة، لا يمكن أن يكون لها وجود على أرض الواقع[٥٧].

وأي حوار بنّاء يفضي إلى حلول وليس معالجات آنية، حلول تعتمد المؤسساتية والشفافية ومناهضة الشخصنة في الحكم، ومحاربة الفساد وحذف النزاع من قاموس السياسة وتبنّي الحكم الرشيد واعتماد القانون والحوكمة[٥٨]، وتفعيل التراضي المجتمعي والحفاظ على اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي وبث روح التفاؤل عوضاً عن روح التشاؤم والقلق من المستقبل، وإعادة بناء العقل الجمعي على أسس وطنية، والبحث عن أرض مشتركة تجمع الفرقاء جميعاً[٥٩].

إن الحوار البنّاء بين الفرقاء الفاعلين على الساحة الوطنية بمختلف توجهاتهم السياسية وانحداراتهم الاجتماعية والثقافية، سوف يفضي إلى تفعيل مبدأ الشراكة في صنع القرار الوطني ورسم السياسات العامة، بمعنى تفعيل دور المواطنين وعموم أفراد المجتمع المدني والقطاع الخاص في القرار، وفقاً لعقد اجتماعي جديد يضمن الحقوق والواجبات لجميع المواطنين من دون تمييز أو استثناء[٦٠]، عقد يراعي تفعيل الروح الوطنية، وإبطال كل ما من شأنه أن يروّج للعدمية الوطنية[٦١]، والانخراط في استنبات مرجعية سياسية جديدة مبنية على حقوق الإنسان، والثقافة والديمقراطية، وسيادة القانون والسلم المدني[٦٢].

---

(٥٦) بتصرف شديد عن: الشرق الأوسط، نظام الإنقاذ الوطني في السودان أمام اختبار كبير، العدد ١٢٧٤٦، ٢١ تشرين الأول ٢٠١٣، ص١٠.

(٥٧) أفاية، ص١١٤.

(٥٨) انظر مسعود ضاهر، في مداخلة مع أفاية، ص١٢٠، وقارن مع: فريدة النقاش، بحثاً عن مشتركات، المدى، العدد٣٧٢٣ الأربعاء ٢٤ آب ٢٠١٦ ص ١٢.

(٥٩) بتصرف شديد عن: عباس الصباغ، وسائل التضليل الاجتماعي، الصباح، العدد ٤٧٥٩، ٢ آذار ٢٠٢٠، ص١٢، وقارن مع النقاش.

(٦٠) أفاية، ص١١٤، وقارن مع: عبدالسلام البغدادي، الشراكة السياسية: رؤية عربية، عبدالفتاح الرشدان ونظام بركات (محرران)، الشراكة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن، ٢٠١٦، سلسلة ندوات ٧١، ص١٧-٢١.

(٦١) عامر حسن فياض، العراق بين بين، الصباح، العدد ٤٧٥٩، ٢ آذار ٢٠٢٠، ص١٣.

(٦٢) أفاية، ص١١٣.

والتفكير الجاد في الخروج من هذه الأطواق الحابسة، المتلبّسة والملتحفة بالتعصب والكراهية، بطريقة الالتفاف حول قيادة وطنية جامعة، يمكن أن تتكون من أحزاب وتيارات وحركات سياسية تتوافق على ما هو جوهري لصالح القضايا الوطنية العليا الجامعة (الكتلة التاريخية وفقاً للمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي)، أو نخب ثقافية تتساند فيما بينها لتمارس القيادة على نحو آدمي وأخلاقي، وليس بطريقة العزل والتحقير والتنمر، وحتى التصفية والقتل، وما إليها من طرق الاستبداد والتسلط[٦٣].

قيادة جامعة تدير عملية الانتقال من حالة الجماعة إلى حالة المواطن الفرد في دولة مدنية دستورية تؤمن حقوق الفرد، وتحترم الحريات، ويتساوى فيها الجميع أمام القانون، ورفض كل أشكال الاضطهاد والتمييز العنصري والإثني والديني، والتأكيد على مسألة العيش والتعايش معاً تحت مظلة المواطنة، ورفض تقسيم أوطانهم إلى كيانات وهويات مستقلة، والتأكيد على وحدتها الجغرافية ووحدة "مكوناتها"، وفصل الدين عن الدولة، "صوناً واحتراماً للدين، وحفاظاً على الدولة وحياديتها"، ورفض التدخلات الخارجية في أوطانهم، كما رفضهم تمدد بعض الجماعات الفرعية إلى الخارج، فلا التماس لحمايات خارجية، ولا تحالف أقليات، ولا انتماء جامع إلا الانتماء للوطن[٦٤].

بتعبير واقعي بعيد عن المفاهيم النظرية، ينبغي أن يرفض الجميع (حكومة ومعارضة) أن تكون هناك أي دولة أجنبية حامية لطائفة دينية أو جماعية إثنية داخل الوطن، تحت أي مبرر؛ فالحماية لا تأتي إلا من البيئة الداخلية، من دولة وطنية دستورية حديثة تكون على مسافة واحدة من جميع مواطنيها.

من هنا يأتي رفض شباب الحراك العربي لأي نظام ديكتاتوري، لأنه ذريعة لتدخل الدول الأجنبية في الشأن العربي تحت يافطة حقوق الإنسان والديمقراطية، والمطالبة بدولة قائمة على الحرية والعدالة، السجون فيها استثناء لا قاعدة، دولة لا تُفصل الأنظمة فيها على قياس شخص أو عائلة، دولة لا تجعل مواطنيها ورقة مقايضة لدى قوى إقليمية أو دولية[٦٥].

---

(٦٣) لاهاي عبدالحسين، ص٦.

(٦٤) سام منسي، ص١٢.

(٦٥) بتصرف عن المصدر السابق نفسه، ص١٢.

ولنجاح أي حراك فإنه لا بد من وعي دور الرابط التنظيمي بين المجموعات المنضوية في الحراك، عن طريق اندماجها في تجمعات، يشترك أعضاؤها في قواسم مشتركة تجمع ولا تفرّق، كي تأخذ حجمها ودورها ونتاج أفعالها وممارساتها الإيجابية[٦٦]، عن طريق تبنّي ثقافة تدعم الانتماء إلى الحيز الجغرافي والاعتزاز بروح المكان- الوطن، لأن فقدان روح المكان والشعور بالانتماء إليه أولى الخطوات نحو الشعور بالاغتراب والنفي والخيرية[٦٧]. واعتماد التعليم التنموي/ المُستنير الذي يحسن نوعية الحياة ويفضي إلى حياة مدنية قوامها الرضا والتعاون والتوازن والتوافق بين الجميع[٦٨].

من هنا، فإن دور المثقف ينبغي أن يكون جزءاً فاعلاً من أي حراك جماهيري يرنو للتحرر ووحدة الأوطان ونبذ الانعزال والكراهية[٦٩].

وإلغاء سياسة تصفير منجزات الآخر أو أفكاره؛ فتغيير الحاضر لا يعني البدء من الصفر[٧٠]، وتجنّب تجريم أصحاب الأفكار والرأي ومعاقبتهم، بل إعطاؤهم فرصة حقيقية لطرح مبادرات إصلاحية أو إبداعية[٧١].

أخيراً علينا جميعاً الاستفادة من التجارب المعاصرة الناجحة في مجال إشاعة روح التسامح والصفح والتعايش، عوضاً عن روح التعصب والتطرف والكراهية، والخروج بنماذج قابلة للحياة، مثلما فعلت ماليزيا وسنغافورة وكمبوديا ورواندة وجنوب أفريقيا وأنغولا.

---

(٦٦) رياض زكي قاسم، في مداخلة مع أفاية، ص١٢٤.

(٦٧) انظر عماد، ص١٥٤، وقارن مع أفاية، ص١١٦.

(٦٨) انظر: بغدادي، الشراكة السياسية، ص٤٢-٤٣، وقارن مع، العلوي رشيد، تعليم الفلسفة للأطفال في بعض التجارب الدولية، الشرق الأوسط، العدد ١٣٣٨٦، ٢٣ تموز ٢٠١٥، ص١٤.

(٦٩) بتصرف عن: عدوية الهلالي، رسالة المثقف، الصباح، العدد ٤٧٠٧، ٣٠ كانون أول ٢٠١٩، ص١٣.

(٧٠) عفاف مطر، ص ١٤.

(٧١) انظر اللقاء مع، غازي صلاح الدين العتباني، سياسي سوداني سابق، الشرق الأوسط، العدد ١٢٧٤٦، ٢١ تشرين أول ٢٠١٣، ص١٠.

السياق الحضاري للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

المؤشرات والمطالب

عبد السلام معلا*

المقدمة

يؤثر الوعي الصحيح بحقيقة صراعٍ ما على جملة التفاعلات الإيجابية المتعلقة به، ويعزز قدرة المعنيين على بناء التصورات السليمة حول مساراته المتوقعة، وتمكّنهم من تشخيص الحالة بطريقة تساعد على وضع الخطط، وتبنّي الوسائل المناسبة للتعاطي معه، الأمر الذي ينطبق تماما على الصراع القائم في فلسطين؛ حيث يؤثر تواضع البعد المعرفي، وغياب الرؤية الحضارية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على إمكانيات فهم طبيعته، وتتقلص بذلك فرص استيعابنا "لجذور الرؤية الفلسفية والدينية للمشروع الصهيوني، وحقيقة أبعاده وسياقاته ومقولاته وأصوله التاريخية"، وحجم المخاطر المترتبة عليه، كما يؤثر ذلك أيضاً على "إمكانات تقييم أداء واختيارات الحركة الوطنية الفلسطينية"[(١)].

في ضوء ذلك، فإنه من المهم التعرف على طبيعة هذا الصراع وخصائصه، حيث يؤدي الجهد المبذول في هذا المجال دوراً بالغ الأهمية في حركة التدافع القائمة؛ فمن الواضح أن الصراع في فلسطين ينطوي على طبيعة فريدة، نظراً للتعدد والتداخل في المعطيات والأبعاد والفواعل المنخرطة فيه، فمن الناحية الزمنية يعدّ هذا الصراع من أطول الصراعات المعاصرة، حيث تمتد جذوره وأسبابه إلى أواخر القرن التاسع عشر، كما أنه يمثل حلقه في سلسلة الصراع التاريخي المتطاول الذي شهدته الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن اشتماله على جوانب كثيرة "استراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وغيرها"[(٢)].

---

* **حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة شمال ماليزيا، باحث متخصص في الشأن الفلسطيني.**

١. سلمان بو نعمان، "أبعاد الصراع المعرفي والحضاري مع المشروع الصهيوني،" مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٧، على الرابط: **https://bit.ly/2LsCB8o**

٢. أحمد ثابت، "جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته،" الجزيرة نت، ٢٠٠٤، على الرابط: **https://bit.ly/2yNs9Wo**

وقد عكس التعدد في الفواعل المنخرطة في الصراع كثرة الأطراف المهتمة به، سواء أكان ذلك في جولاته السابقة، أم في جولته الحالية، ما يؤكد على أن المعركة في فلسطين ليست محلية أو إقليمية، بل إن هناك جهوداً عالمية تتضافر، وجهات عديدة تتآلف لكسبه بشكل واضح، بطريقة تضفي على الصراع مزايا وخصائص فريدة، الأمر الذي يتطلب من العرب والفلسطينيين التعاطي مع الصراع وفقاً لهذه المعطيات، وبناء على الطبيعة والخصائص التي يتمتع بها، وبالتالي فإن محاولات الانتقال به من سياقه الأوسع إلى الدوائر الأكثر ضيقاً (إسلامي- عربي- فلسطيني- فصيل فلسطيني ما) يتناقض مع طبيعة الصراع ويخرج به عن منطق التدافع الصحيح، ويغلّ يد العاملين عن واحدة من مصادر القوة التي تتضمنها طبيعة الصراع، وهي حالة ربما شكّلت أحد أهم الأسباب التي أدت لتعثر الجهود المبذولة حتى اللحظة للحفاظ على الأرض، واستعادة الحقوق.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة الصراع المحتدم في فلسطين وخصائصه، في محاولة لإنعاش الوعي بحقيقة ما جرى ويجري، واستشراف ما سيجري على هذه البقعة من الأرض، وتفترض أن الصراع القائم ذو سمة حضارية، بل هو صراع حضاري خالص، الأمر الذي يمنحه فضاءات واسعة تتجاوز حيّزه الجغرافي المباشر، والإطار الزمني المقيد، وحركة جيل واحد من الناس.

وقد اعتمد البحث المنهجين الوصفي وتحليل المضمون للتعرف على مفهومي الصراع والصراع الحضاري، واستكشاف الدلالات المترتبة على كون الصراع حضارياً، ثم حلّل مدى استجابة تصورات وسلوك المسلمين والعرب والفلسطينيين لطبيعة الصراع الحضارية، وكيف تؤثر مستويات تلك الاستجابة على اتجاهات الصراع وتطوراته.

وتوزعت الدراسة على ثلاثة محاور؛ يتناول الأول منها الإطار النظري والمفاهيمي للصراع، فيما يتناول الثاني المؤشرات الدالة على حضارية الصراع في فلسطين، أما الثالث فيتناول خريطة الطريق التي يتعين تبنّيها للخروج من المأزق الراهن وصولاً لكسب الصراع على الأرض.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

يشكل الإطار النظري قاعدة تأسيسية للأفكار والمفاهيم الواردة في هذه الدراسة، كما

أنه يساعد على فهم مقاصد الباحث، والمرامي التي يهدف الوصول إليها، ويسهم هذا الإطار في المحصلة في إزالة اللبس عن كثير من الإشكالات التصورية التي قد تعترض طريق الكثيرين ممن يهتمون بقضية الصراع في فلسطين.

١. مفهوم الصراع

أفاد معجم لسان العرب بأن الصراع لغة "مأخوذ من الصَرْع وهو الطرح بالأرض، وصارَعَه صَرْعَاً وصِرْعَاً فهو مصروعٌ وصريع، والجمع صرعى، والمصارعة والصراع معالجتهما أيهما يصرع صاحبه، والصَرَع علة معروفة، والصريع المجنون، ومَصارعُ القوم حيث قُتِلوا"[٣].

وأوضح قاموس المصطلحات المدنية والسياسية أن الصراع يعني "وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة، أو غير ملائمة، ويمكن ملاحظة الصراع في العلاقات الدولية حيث يتجلى في شكل الحرب كنتيجة يتم التهديد بها، وكواقع فعلي على حد سواء"[٤].

ويرى كل من لوبز وستول أن مفهوم الصراع يمثل أو يعكس "موقفاً يكون لطرفين فيه، أو أكثر، أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة، بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئاً للغاية"، نظراً لما يترتب على مثل هذا القرار من إيجاد حالة من التصادم والتعارض مع الآخرين، وهذا يشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن نتيجة يفرضها عدم التوافق في البنى والمصالح بين الأطراف، ويؤدى إلى قيام استجابات موقفية تعكس المشكلات السياسية الرئيسية[٥].

وأفاد جون جالتونج مؤسس معهد أوسلو لبحوث السلام أنه عندما تتعارض

---

[٣]. عبد العزيز التويجري، صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي، ط٢، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو، ٢٠١٥، ص١١.

[٤]. صقر الجبالي، أيمن يوسف، وعمر رحال (محررون)، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، نابلس: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية،٢٠١٤، ص٩٨.

[5]. Mohammad Abu Nimr, **Conflict Resolution**, Cairo: National Center for Middle East Studies 1994, 2-3.

الأهداف بين فريقين تنشأ بينهما قضية ما، ويتم التعبير عنها من خلال نشوء صراع بينهما[٦]. ويرى رائد دراسات الصراع والسلام جون بورتون أن الصراع يعبّر عن علاقة بين طرفين أو أكثر حيث يرى كل طرف أن أهداف الآخر أو قيمه أو اهتماماته أو سلوكه تتعارض مع أهدافه الخاصة، وتظهر آثار الصراع في اتجاهين: الأول في العلاقات السلبية بين أطراف الصراع، وتصوراتها الخاطئة، وقيمها المشتركة والمنفصلة، وأهدافها ودوافعها، والثاني في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي يقع فيها الصراع[٧].

ويتجسد الصراع عبر مستويات مختلفة، حيث يحصل بين الأفراد، وبين الفرد والمجموعة، وبين المجموعات، أو داخل المجموعة الواحدة، فضلاً عن نشوبه بين الدول[٨]، وهذا يعني أن الدول والمجموعات الثقافية والسلطوية المنتشرة عبر العالم، تشكل أطراف الصراع الأكثر حضوراً.

٢. مفهوم الصراع الحضاري

يسهم إلقاء الضوء على مفهومي الصراع والحضارة في استجلاء المسألة محل البحث، كما يشكل ذلك توطئة ضرورية لمعالجة مفهوم الصراع الحضاري، وطالما تمت معالجة مفهوم الصراع في الأسطر السابقة، فإنه يتعين توضيح مفهوم الحضارة في الأسطر التالية.

تعني الحضارة بمعناها الواسع مجموعة الأفكار والمعارف والقيم والمؤسسات والمنجزات التي أبدعها مجتمعٌ ما في وقت زمني محدد[٩]، وهي تشكل "الكلُّ المركب الذي يجمع بداخله جميع المعتقدات، والقيم، والتقاليد، والقوانين، والمعلومات، والفنون، وأي عادات، أو سلوك، أو إمكانات، يُمكن أن يحصل عليها فرد ما في مجتمع ما... ويُمكن تعريف الحضارة

---

6. Johan Galtung, **Conflict Transformation by Peaceful Means, the Transcend Method**. United Nations. 2000, p. 13. Available at: **https://bit.ly/2Oj5jYD**

7. John W. Burton, **Conflict Resolution as a Political System**. 1993, p. 11 Available at:
https://bit.ly/2JTJT3L

٨. منير بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع،" جامعة أسيوط: مجلة دراسات مستقبلية، عدد٣، يوليو ١٩٩٧، ص٢-٣. على الرابط: **https://bit.ly/3cj6Ydw**

9. **Xavier Bartlett**, The Concept of Civilization, Qraham Hancock, 2012**.** Availabale at**: https://bit.ly/3dCCfs4**

في النّهاية على أنها إرث الإنسان المادي والمعنوي الذي خلّفه في الماضي، والذي اعتمد عليه لإكمال مسيرة حياته وتقدّمه الحالي، سواء أكانت مظاهر معنوية، كأسلوب الحياة والمعيشة اليومية والعلوم والمعارف، أو أدوات ووسائل مادية بقيت أثراً لوجوده، كالبُنيان والمسكوكات والأعمال اليدوية المختلفة، مثل الخزف والفخار وغيرها"[١٠].

واعتبر صامويل هانتنغتون أن الحضارة تمثل "أعلى تجمعٍ ثقافي من البشر وأوسع مستوى من الهوية الثقافية" يمكن أن يميز مجموعة من الناس عن المجموعات الأخرى، مشيراً إلى أن الحضارة تعتبر أوسع إطار يمكن للإنسان أن ينسب نفسه إليه[١١].

إن ما يهم في هذا التعريف ما يتعلق بإثباته للبعد الإطاري الواسع للحضارة؛ إذ إنها تضم تحت مظلتها أكبر تجمع بشري ممكن، إلا أنّ ما يؤخذ عليه أنه ساوى بين الحضارة والثقافة، والواقع أن الحضارة الواحدة تنطوي على ثقافات متعددة، بطريقة تؤكد مرة أخرى على البعد الإطاري الواسع الذي تشغله الحضارة، والتي تضم أكبر قدر ممكن من النظم السياسية والثقافية والاجتماعية والعمرانية، وهذا يستدعي استخدام أوسع إطار دلالي ممكن عند توصيف الحضارة؛ فنقول مثلاً: الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وعند التدقيق في مكونات الحضارة في كل منهما نجد أن هناك تنوعاً ثقافياً واضحا بين الشعوب والأمم المنضوية تحت أي من الحضارتين.

في ضوء ما تقدم، تستلهم الدراسة من مفهوم الحضارة إطاره الواسع، بوصفها تمثل السياق الأكثر سعة الذي تجري فيه التفاعلات الإنسانية، والمظلة الواسعة التي يمكن نسبة تصورات واختيارات وسلوك المجموعات البشرية إليها، وعليه، فإن الصراع الحضاري يعكس مستوى الإطار الذي يجري فيه الصراع في المقام الأول.

ومن هنا، يمكن القول أن الصراع الحضاري هو ذلك الصراع الذي ينخرط فيه أكبر قدر ممكن من الجماعات البشرية والفواعل عبر التاريخ، وتتعزز دوافع الصراع عبر تبنّي

---

١٠. عبد الحميد حسين حمودة، الحضارة العربية الإسلامية وتأثيرها العالمي، ط١، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠١٢، ص١٠-١١.

11. Huntington, The Clash of civilizations. **Foreign Affairs**, 72(3), 1993. P. 24 Samuel

أطرافه روايات مختلفة حوله، وينهض لإشعاله أكبر قد ممكن من الدوافع والمحفزات والأسباب ويدوم لعقود طويلة.

ويسهم استحضار المظلة الحضارية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في توسيع دائرة المرتكزات اللازمة لفهمه وتشخيص الفواعل المنخرطة فيه، وتوضيح الأبعاد التي يشتمل عليها، حيث يسهم كل ذلك في توفير قاعدة صحيحة وأكثر وثوقية لفهم مقدماته وتحليل واقعه واستشراف مآلاته المستقبلية.

لا يقصد الباحث استلهام المصطلح الذي روّج له صامويل هانتنغتون، أو الاستئناس بالطريقة التي نظر من خلالها لصدام الحضارات، وهو يحاول تسليط الضوء على طبيعة الصراع في فلسطين، بوصفه صراعاً حضارياً.

وإن الموقف العام المجرد الذي يتبناه الباحث حول مسألة صراع الحضارات لا يتوافق مع الأطروحة التي تقدمها نظرية صدام الحضارات، حتى وإن كان يرى أن الصراع في فلسطين يجسد صراعاً حضارياً خالصاً، بوصفه حالة لها سياقها الظرفي الخاص، وبالتالي، فإن القول بحضارية الصراع في فلسطين لا يستلهم نظرية صراع الحضارات بدلالتها العامة، ولكنه يعبر عن الخصوصية التي تمتاز بها الحالة في فلسطين.

وبطريقة أخرى، فإن القول بحضارية الصراع في فلسطين لا يتأسس على المنظور الغربي الذي يعتبر أن الصراع بين الحضارات يمثل حجر الزاوية في العلاقات بين الأمم والشعوب، وإنما ينطلق من المنظور الإسلامي الذي لا يسقط فكرة الصراع الحضاري كلية، ويرى أنه يمكن أن ينشأ صراع بين الحضارات كاستثناء تمليه الضرورات وليس كأصل لا مفر من حدوثه.

إن شيوع مصطلح صراع الحضارات ونظيره حوار الحضارات في الحقبة المنصرمة، واستحواذه على فضاء واسع من المساحة المخصصة للحديث عن القضايا الدولية في "أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنموية"[١٢]، يستلزم التعريج قليلاً على نظرية صراع الحضارات من المنظورين الغربي والإسلامي، كتمهيد ضروري يساعد على فهم مقاصد هذه الدراسة.

---

١٢. التويجري، "صراع الحضارات،" مرجع سابق، ص٩.

يعدّ الصراع العنيف مركباً ابتدائياً وقاعدة أساسية في منظومة العلاقات الدولية وفقاً للمنظور الواقعي الغربي[١٣]، وعليه تصبح موضوعات التفاهم والتعاون والمشاركة استثناءً في سياق العلاقات فيما بينها.

لقد استلهم الغرب فكرة الصراع بوصفها مقوماً رئيسياً في بناء الحضارة من ميراث الحضارتين اليونانية والرومانية القديمتين؛ حيث شاعت الأفكار من قبيل صراع الآلهة وصراع القوة والضعف، وصراع الخير والشر، وصراع الإنسان مع الطبيعة، وصراع الإنسان مع الآلهة أيضا، وبذلك فقد غدت فكرةُ حتمية الصراع أساساً ثابتاً من أسس الفكر الأوروبي في مراحله التاريخية المتعاقبة، بما فيها العصر الحديث[١٤].

وإذا كانت أحد أهم دوافع الصراع تتمثل بالحصول على مصادر القوة والحفاظ على البقاء في مواجهة الآخر[١٥]، فإن ذلك يشكل وقوداً لإدامة الصراع وتوسيع دائرته، في الوقت الذي تتلاشى فيه فرص الوصول إلى حلول عادلة له[١٦].

أما وفقاً للمنظور الإسلامي فإن الصراع العنيف يعدّ قاعدة استثنائية في العلاقة بين الحضارات الإنسانية، بحيث لا تتأسس العلاقة بين الحضارات على مفهوم حتمية الصراع، وبدلاً من ذلك تسود علاقة التعارف والتدافع والتنافس، انطلاقاً من مفهوم وحدة الجنس البشري.

وينطلق هذا التقرير المفهومي من قاعدة ابتدائية تفيد باعتراف الإسلام بالتنوع والاختلاف بين الناس معتبراً أنهما ليسا سبباً كافياً لوقوع التصادم والصراع فيما بينهم، بل يجعل من الاختلاف والتنوع في الأعراق والثقافات واللغات سبباً للتعارف والالتقاء حول

---

13 Stephen Mcglichey, Rosie Walters, and Christian Scheinpflug. eds, **International Relations Theory**, Pristol, England, 2017, p.15. Available at: **https://bit.ly/2OR1euL**

١٤. التويجري، "صراع الحضارات،" مرجع سابق ، ص١٣، ص١٩.

١٥. انظر كل من:

- ريمون حداد، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة ٢٠٠٠، ص١٦٠.
- Vítor Ramon Fernandes**, Idalism and Realism in International Relations: An Ontological Debate**, Observare, (7) 2 (November 2016-April 2017), p.14. Available at: **https://bit.ly/2PBd2Xp**

16. Ibid, p.14

المشتركات الممكنة، يقول الله تعالى: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**". الحجرات/ ١٣[١٧].

وتساعد عالمية الإسلام على نجاح منهجية التعاون بين الحضارات التي يتبنّاها المنظور الإسلامي، فالإسلام يتضمن منظومة متكاملة من الرؤى حول الخالق والكون والحياة والإنسان، وطبيعة العلاقة بينها جميعاً، ثم إنه يمثل ثانياً رسالة للإنسانية جمعاء، فهو ليس للعرب دون غيرهم، أو للعجم وحدهم، كما أنه ليس مرتبطاً بإقليم جغرافي محدد أو بواحدة من جهات العالم دون غيرها، كما هو الحال بالنسبة إلى الغرب، بل هو رحمة للعالمين أينما كانوا، وهو الأمر الذي يعني أن بوسعه التعبير عن نفسه والانتشار في أصقاع المعمورة دون الحاجة لأداة الإكراه، ودون توظيف آلية الصراع العنيف مع الآخر، بعيداً عن الطريقة التي دأب مفكرو الغرب على التبشير بها، وفي حال استجابة أي مجموعة من الناس لرسالة الإسلام فإن هذه المجموعة تصبح جزءاً أصيلاً في البنية الإسلامية دون تمييز، ولن تكون ملحقة بجهة جغرافية ولا تابعة لمجموعة أخرى من الناس، وفقاً للطريقة التي يريدها الغرب للآخر عندما يقبل بحضارته.

إن طبيعة الحضارة وطريقة نشوئها توضح شكل علاقتها بالحضارات الأخرى، وما إذا كانت تتأسس على الصدام أو على الأخذ والعطاء، والتأثر والتأثير، والتلاقح المتبادل، وتشير الخبرة التاريخية إلى أن استفادة أي حضارة من إرث ومنجزات حضارة أخرى سالفة- أو ربما معاصرة- تفرض نفسها بقوة في سياق العلاقة بين الحضارات المختلفة، بحيث يستند علوّ حضارة ما إلى الإرث التي اكتسبته من حضارة أخرى[١٨].

ويرى قسطنطين زريق أن "العناصر الحضارية تنتقل من موطن إلى آخر، وتتأثر وتؤثر في بعضها، كما أن الحضارات بكلياتها تتواصل وتتفاعل وتتبادل"[١٩]، الأمر الذي يؤكد أن فكرة حتمية الصدام الحضاري تدور خارج السياق الصحيح للعلاقة بين الحضارات، اللهم

---

١٧. التويجري، "صراع الحضارات،" مرجع سابق، ص٢٦.

18. **Bartlett**, The Concep

١٩. قسطنطين زريق، في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص٢١٢.

إلا إذا كانت استعادة حضارة ما لمكانتها المفترضة يهدد وجود أو استدامة فرصة حضارة أخرى بالهيمنة، بمجرد امتلاك الأولى فرصة التنافس الحر مع الآخرين، وفي مثل هذه الحالة، فإن المشكلة ليست في شكل العلاقة بين الحضارات، وما إذا كانت تتأسس على الصدام أو الحوار، بل في قدرة الحضارة الثانية على التنافس الحر مع الآخر، ولذلك فإن نظرية صدام الحضارات لا تفترض حدوث الصدام بين حضارات تمتلك ذات الفرصة للتعبير عن الذات والتنافس مع الآخرين، بل إنها تدعو الحضارة السائدة لاستخدام مبدأ القوة في مواجهة الحضارات المرشحة لمنافستها، قبل أن تستعيد مكانتها وتمتلك زمام المبادرة للتنافس الحر.

ورغم موقف الإسلام الواضح إزاء علاقة التعارف والتعاون والتنافس مع الآخر كموقف ابتدائي أصيل، إلا أنه لا يهمل فكرة الصراع العنيف أو التصادمي مع الآخر، حتى ولو لم يكن أولوية في سياق العلاقة المفترضة بصورتها الأساسية، وذلك كاستجابة واقعية يمليها الدفاع عن النفس، ورد العدوان السافر على أراضي المسلمين.

ويرى إبراهيم جواد أنه إذا سُدّت الطرق أمام الحوار والتعارف بين الناس على اختلاف أجناسهم من أجل التفاهم والتعايش المشترك "فتحت الطرق أمام الدفع بالقوة لمواجهة العدوان وحفظ الحقوق"، ومنع الفساد في الأرض[٢٠].

والإسلام يعترف بالقتال حين يكون خياراً لمعالجة المشكلات، أو مواجهة الظلم والعدوان والدفاع عن الحريات والحقوق الخاصة[٢١].

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الصراع القائم في فلسطين يمثل نتاجاً لعدوان واضح، يستهدف الأرض والإنسان والتاريخ، ومن هنا فإنه يكتسب طبيعته كصراع عنيف، وتدافع شامل يتضمن جملة من ألوان الصراع وأبرزها الصراع المادي.

٣. لماذا "مصطلح الصراع الحضاري"؟

إن محاولة قراءة الصراع في فلسطين من الزاوية الحضارية ليست اعتباطية، ولا تعد

---

[٢٠]. بو عبيد صالح الازدهار، السنن الاجتماعية ومنطق التدافع والتعارف الحضاري، القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١٠٩.

[٢١]. سلمان بن فهد العودة، "مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير: الإرهاب- المفهوم والمعالجة"، على الرابط: **https://bit.ly/2zICSli**

خروجاً على المألوف، بل تحاول وضع الصراع في سياقه الصحيح، ليسهل بالتالي استيعابه واستشراف مآلاته، وهناك جملة من المبررات التي تسوّغ استخدام هذا المصطلح، منها:

١. أنّ الحضارة تشكّل أوسع رابطة ينضوي تحت مظلتها أكبر تجمع ممكن من الناس، وهي بذلك تعبر عن الهوية الجمعية لهم بوصفها تشغل إطاراً أكثر شمولاً من إطار الأمة الواحدة، وتعتبر الحضارة "القضية الكبرى في هذا العصر، بل في كل عصر، وأنها الحيز الذي تنبثق منه وتنتظم فيه مختلف القضايا القومية والإنسانية"[٢٢]، ولذلك فإن اعتبار الصراع في فلسطين صراعاً حضارياً يعني استخدام أوسع إطار يمكن من خلاله قراءة هذا الصراع، وهو أمر يفرضه التشابك الكثيف للعوامل والظروف والمركبات ذات الصلة بالصراع، وتعدد الأطراف المنخرطة فيه، والامتداد الواسع لأبعاده زماناً ومكاناً.

٢. تأخذ الصراعاًت أشكالا متعددة تبعاً لمعايير كثيرة تشكل مصادر متنوعة للصراع، فهناك الصراعاًت العرقية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والدينية، وإن أياً من أشكال الصراع المذكورة لا تفي وحدها للتعبير عن أو وصف الصراع القائم في فلسطين، وهي في ذات الوقت متضمنة فيه بصورة من الصور، الأمر الذي يستدعي البحث عن إطار يشمل كل ما ذكر من أجل توصيف أفضل للصراع.

من ناحية أخرى فإن حضور البعد التاريخي للصراع لا يمكن إغفاله، وتبعاً لذلك فإن استقدام الإطار الحضاري للتعبير عنه يبدو منطقياً في ضوء مقولة صامويل هنتنغتون أن "التاريخ الإنساني هو تاريخ الحضارات، ومن المستحيل أن نفكر بتاريخ الإنسانية بأي معنى آخر"[٢٣].

٣. إن تعدد الفواعل المنخرطة في الصراع حول فلسطين لدى كل طرف، واشتمالها على مركبات ومشارب شتى يسوّغ البحث عن عنوان جامع ينتظم هذا التنوع، خصوصاً عند استحضار أن هذا الصراع ليس طارئاً جديداً بل إنه ممتد في الماضي

---

[٢٢]. زريق، "في معركة،" مرجع سابق، ص٧.

[٢٣]. صامويل هنغتنغتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، (طلعت الشايب مترجماً)، ط(٢)، القاهرة: ١٩٩٩، ص ٦٧.

الغابر، وينال اهتماماً عالمياً واسعاً في لحظته الراهنة، ويتوقع له أن يحافظ على زخمه ومقدار إثارته في المستقبل، وبالتالي فإن مصطلحاً كهذا يساعد على الوصول إلى أفضل تصور ممكن حول طبيعة الصراع، وبناء خطة العمل الملائمة لإدارته، واستكشاف جدوى وطبيعة الحلول المقترحة له في ظرف زمني ما.

٤. شيوع المصطلح ودلالاته، فالدراسة لا تبتدع جديداً في هذا المجال، فقد تم استخدام مصطلح صدام الحضارات حتى ما قبل هانتنغتون، فالعالم البريطاني أرنولد توينبي، وهو من أكبر علماء الاجتماع الغربيين، يتحدث في مجموعة محاضرات ألقاها بعنوان صدام الحضارات عام ١٩٤٧، وقد عبّر عن قلقه من نهوض ما أسماه "الوحدة الإسلامية الجامعة" من سباتها، ومن استثارة الروح العسكرية والقتالية في الإسلام، واستشهد بحوادث من التاريخ، كان فيها الإسلام دافعاً ومحركاً نحو الفتح والتحرير، كما حذّر توينبي من ذلك اليوم القادم الذي ينهض فيه الإسلام لأداء دوره التاريخي من جديد[٢٤].

وأخيراً، يكتسب البعد الحضاري أرضية متزايدة في حقل العلاقات الدولية، الأمر الذي يؤكد على أهمية توظيف أداة التحليل الحضاري لفهم الصراعات الناشبة بطريقة أفضل[٢٥].

ثانياً: مؤشرات الصراع الحضاري في فلسطين

ثمّة مؤشرات واضحة تدل على حضارية الصراع في فلسطين وفقاً للتكييف المفهومي الذي تم إيضاحه أعلاه، ويمكن تسليط الإضاءة على هذه المؤشرات من خلال ثلاثة مداخل:

١) أبعاد الصراع

يتضمن الصراع في فلسطين أبعاداً كثيرة، وتتداخل فيه المعطيات والمؤثرات، وتتشابك فيه

---

٢٤. السيد عطا الله مهاجراني، الإسلام والغرب، عادل عبد المنعم سويلم مترجماً، ط١، القاهرة،مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٦، ص٢٢.

25. Gregorio Bettiza, Civilizational Analysis in International Relations: Mapping the Field and Advancing a "Civilizational Politics" Line of Research, **International Studies Review,** 2014, 16, 1–28, P.2: **https://bit.ly/2Wj2FZZ**

المصادر والفواعل العاملة، حتى يغدو فريداً من نوعه، ويرى أحمد ثابت أن الصراع العربي-الإسرائيلي (الذي يتجسد أساساً في فلسطين) يمتاز عن غيره من الصراعات كونه يطال الجوانب "الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها"[٢٦]، وهذا يعني أن كل أسباب الصراع الممكنة وفقاً للخبرات البشرية متضمنة فيه بصورة من الصور.

إن حضور البعد الديني للصراع وتأثيره العميق على أتباعه من جهة، وعلى حركة الصراع ومستقبله من جهة أخرى، يدعو للقول بعدم ارتباط الصراع بجيل واحد من الناس نظراً لتحرر الدين من السقف المشار إليه، أما البعد السياسي وما يرتبط به من تداخل وتضارب في مصالح الأطراف الكثيرة المنخرطة في الصراع، وما يلحق بذلك من اعتبارات اقتصادية، وسعي الأطراف الدؤوب للسيطرة على الأماكن الاستراتيجية، وما يتضمنه الصراع من بعد وجودي يطال الأطراف المنخرطة فيه، فإن كل ذلك يؤكد على طبيعة الصراع الأكثر اتساعاً وتشابكاً وتنوعاً.

٢) المدى الزمني للصراع

يؤكد الامتداد الزمني المتطاول للصراع على أنه صراع استثنائي غير عابر، ولهذا نجد أن أجيالاً متتالية من الناس قد شهدته وتفاعلت معه ولا تزال، وذلك عبر جولاته السابقة والحالية، بصورة تؤكد على ضرورة استخلاص دلالة هذا الامتداد، وما يعنيه ذلك على طبيعة الصراع؛ فقد كانت فلسطين في الحقب الماضية هدفاً لأطماع الغزاة الساعية للحصول على أسباب القوة والنفوذ التي يمكن تحقيقها من خلال السيطرة على هذه البقعة من الأرض، ونظراً لما تتمتع به من مزايا جغرافية واستراتيجية فائقة الأهمية، جعلت منها ملتقى للطرق الواصلة بين قارات العالم الكبرى[٢٧]، ولذلك فقد أضحت هذه الأرض ساحة للكثير من الحروب والصراعات الدامية بين أطراف كثيرة ومتعاقبة جيلاً بعد جيل، وأمة على إثر أمة.

---

[٢٦]. ثابت، "جوانب الصراع،" مرجع سابق.

[٢٧]. عبد السلام معلا، تداعيات التداخل في أدوار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على مخرجات العملية التفاوضية: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة شمال ماليزيا- ماليزيا، ٢٠١٨، ص، ١.

أما التجربة المعاصرة للصراع فإنها "تعتبر واحدة من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة والتي تزيد عن سبعين عاما متواصلة، فيما تمتد جذور ومصادر الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ "[٢٨].

٣) تعدد الفواعل التي تشكل طرفي الصراع

للصراع في فلسطين طرفان رئيسان، ولكل منهما امتدادات وروافد تتوزع على مساحة جغرافية واسعة من العالم، فالطرف الفلسطيني مسنود بعالم عربي كبير، ومن خلفه أمة إسلامية مترامية الأطراف، أما الطرف الإسرائيلي فمسنود بالعالم الغربي الممتد من القارة الأوروبية وحتى القارة الأمريكية الشمالية، فضلاً عن دوائر أخرى من الاصطفافات العالمية التي تنحاز بنسب متفاوتة لهذا الطرف أو ذاك، الأمر الذي يصبغ الصراع بصبغة تتسم بالسعة والشمول، وينفي عنه كونه صراعاً محلياً أو يدور حول مكاسب محدودة تسعى الأطراف لتحقيقها.

ولقد جسّد الصراع على فلسطين التقاء مصالح الحركة الاستعمارية الغربية مع مصالح الحركة الصهيونية، وقد جاء الإسناد الغربي الواضح لمساعي الحركة الصهيونية بوصفه استكمالاً للجهد الاستعماري الذي بدأه في المنطقة قبل ظهور الحركة الصهيونية، الأمر الذي يؤكد على أن الحراك الصهيوني تجاه فلسطين يأتي ضمن حركة الاستهداف الغربي للمنطقة، بطريقة تبين امتدادات الفواعل المنخرطة في الصراع من جهة، وطبيعة الصراع وشموليته من جهة أخرى.

ومن ذلك أن نابليون بونابرت دعا لإيجاد منطقة عازلة تقطع التواصل الجغرافي بين مصر والشام[٢٩]، وبالتالي بين العرب في كل من آسيا وإفريقيا، وهي فكرة تهدف إلى تقسيم العرب وإضعافهم، وسعياً لتحقيق هذا الهدف، فقد قدم وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ وعداً لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[٣٠].

---

٢٨. ثابت، "جوانب الصراع،" مرجع سابق.

٢٩. صحيفة البيان، "فلسطين محور الصراع بين الديني والحضاري،" ٢٤ إبريل ٢٠٠٢، على الرابط: **https://bit.ly/2yOaK02**

٣٠. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، على الرابط: **https://bit.ly/2Td5Joq**

ومن جانب آخر أكّد إلياس شوفاني أن واشنطن كانت تعمل لخدمة مصالحها الإمبريالية من خلال تأييد المطالب الصهيونية[٣١]، الأمر الذي يؤكد أن الصراع محل البحث ليس صراعاً بين طرفين معزولين، بل إن له امتدادات واضحة تضفي عليه مزيداً من الخصوصية.

كما أشار رئيس وزراء بريطانيا كامبل باترمان عام ١٩٠٢ إلى مصادر الثراء التي يتمتع بها العرب، والمتمثلة بالأراضي الواسعة التي يمتلكونها، وما تحتويه من تقاطعات الطرق بين أطراف العالم، إلى جانب كونها مهداً للأديان والحضارات، موضحاً أن ما يجمع هؤلاء القوم من دين ولغة وتاريخ واحد، وغياب للموانع الطبيعية التي تحول دون توحدهم، تؤهلهم للتحكم في مصير العالم، وتمنحهم القدرة لعزل أوروبا عنه، ولذلك فإنه يتعين إقامة جسم غريب في قلب هذه المنطقة، بحيث يشكل حاجزاً طبيعياً يحول دون قيام وحدة بين طرفيه الشرقي والغربي، ويشتت قواه في حروب لا تهدأ، ويكون بمثابة جسر يربط الغرب بالمنطقة لتحقيق طموحاته وأهدافه[٣٢].

وقد عزّزت الفكرة الغربية الداعية لإقامة جسم غريب يحول دون وحدة العرب، من فرص تحقق الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، وبالفعل، فقد تزامن ظهور تلك الفكرة مع نضج الخطة الصهيونية الداعية لتجميع يهود العالم، وتمكينهم من الزحف نحو فلسطين والسيطرة عليها[٣٣].

من جهتها، طرحت الحركة الصهيونية نفسها أداة لتحقيق الأهداف الإمبريالية الغربية الساعية لإخضاع شعوب المنطقة العربية، عبر تحويلها لفكرة الحاجز المطلوب لمشروع استيطاني مركزي واقع على الأرض[٣٤].

---

[٣١]. إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩، ط١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص٣٦٥.

[٣٢]. عفيف البهنسي، تاريخ فلسطين القديم من خلال علم الآثار، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، ٢٠٠٩، ص٢٧.

[٣٣]. محسن محمد صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط١، كوالالمبور- ماليزيا، ٢٠٠٢، ص١٠٠.

[٣٤]. شوفاني، "الموجز في،" مرجع سابق، ص٣١٠.

بناء على ذلك، يتضح أن جملة المزاعم الصهيونية بخصوص القومية اليهودية، وحقهم التاريخي في فلسطين، لا ترقى لأن تشكل ظاهرة قابلة للحياة، بمعزل عن توظيف المساعي الإمبريالية الغربية تجاه المنطقة، ولذلك فإن النجاحات التي حققتها الصهيونية في فلسطين، لا تعزى إلى الفعل الصهيوني الذاتي الذي استلهم الأطروحات التاريخية اليهودية المزيفة وحسب، بل إلى حراك ونوايا وإرادة القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر تجاه المنطقة أيضاً[٣٥].

وهكذا، فقد استفادت الحركة الصهيونية بوصفها حركة استعمارية من حركة الاستعمار الغربي الموجه للمنطقة العربية، فيما أدرك قادة الحركة الصهيونية بشكل مبكر أن المشروع الصهيوني لا يمكن أن ينجح إلا بمساندة القوى الإمبريالية[٣٦].

ولذلك، فقد استندت سياسة ثيودور هرتزيل مؤسس الحركة الصهيونية إلى إظهار الفوائد التي تعود على الإمبراطورية البريطانية من وراء إقامة الدولة الصهيونية، مبيناً أن المشروع سيقوم بدعم مصالح ونفوذ بريطانيا في المنطقة عن طريق إنشاء مستعمرة يهودية كبيرة في شرق المتوسط[٣٧]، وفي سياق مشابه، عبّر الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن عن اعتقاده بأنه لو لم تكن الحركة الصهيونية موجودة، لأوجدتها بريطانيا لأن لها مصلحة بوجودها.

غير أن الدعم المقدم للحركة الصهيونية لم يقتصر على بريطانيا وحدها، بل ساهمت الولايات المتحدة وغيرها في دعم إسرائيل نظراً لكونها حليفاً للغرب في المنطقة[٣٨]، وهكذا فإنه لا يمكن فصل الأطماع الأوروبية عن النوايا الصهيونية فيما يتعلق باستهداف فلسطين بحال من الأحوال، ويؤكد كل ذلك على البعد الحضاري الشامل للصراع.

لقد بيّن عبد الوهاب المسيري خلال حديثه عن تلاقي المصالح الصهيونية والغربية لاستهداف فلسطين أن الصهيونية قد اكتشفت "الحالة الاستعمارية الغربية باعتبارها الآلية

---

٣٥. المرجع نفسه، ص٣١٢.

٣٦. عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق: دار الفكر، وبيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ٢٠٠٣، ص١٠٥.

٣٧. المرجع نفسه، ص ١٠٦.

٣٨. أحمد قطامش، "مقاربة لفهم وتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،" الحوار المتمدن (ورقة ألقيت في مركز منيف البرغوثي)، ٢٠٠٤، على الرابط: **https://bit.ly/3cvx78V**

الأساسية في القرن التاسع عشر لتنفيذ أي مشروع استعماري"، ومن جهتها فقد رأت الامبريالية الغربية في نقل وتوطين يهود أوروبا إلى فلسطين حلاً لموضوع الفائض البشري اليهودي في الغرب، ويسهل في هذه الحالة إقناع اليهود بأن تهجيرهم لفلسطين لا ينطوي على رغبة بالتخلص منهم، بل هي آلية توصلهم لأرض الميعاد[٣٩].

وباستقراء المواقف الغربية الحالية عموماً، والأمريكية على وجه الخصوص إزاء تطورات وتحولات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، يتضح أن ثمة جهداً محموماً يبذل، ويستهدف وضع حد نهائي له، لا يكون على قاعدة التسوية المرضية لطرفيه، بل بطريقة تنتصر لتصورات وأهداف المنظومة الغربية- الصهيونية، والتي تعتبر أن الصراع في فلسطين يمثل حلقة ضمن دائرة أكثر سعة وشمولاً، وقد اتضح ذلك بجلاء من خلال أطروحات ما عرف بصفقة القرن، وما تلاها من جهود تستهدف تطبيع أكبر قدر ممكن من العرب والمسلمين مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي ذلك تكريس لواقع الاحتلال وتشريع لوجوده، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى ترقية الصراع بإطاره الحضاري، وإدخاله في مرحلة جديدة بعد إعادة هيكلة مواقف أطراف كثيرة، يفترض وقوفها إلى جانب الحقوق الفلسطينية.

يؤكد ما تقدم على أن الصراع في فلسطين ينتمي إلى نمط الصراعات التاريخية- الاجتماعية طويلة الأمد، وتتضح وفقاً لذلك أبرز خصائصه التي تشير إلى أنه "صراع حضاري طويل الأمد ناجم عن استهداف قوى الهيمنة الغربية المتعددة، والتي تعتبر الحركة الصهيونية جزءاً لا يتجزأ منها، للدائرة العربية وفلسطين في القلب منها، باستعمار استيطاني إحلالي عنصري ... إن الطرف الأول في هذا الصراع هو تحالف قوى الهيمنة الغربية مع إسرائيل والحركة الصهيونية، وكلتاهما تنتمي إلى حضارة الغرب، والطرف الآخر هو شعب فلسطين وأمته العربية وشعوب دائرة حضارته العربية الإسلامية، وجميعهم ينتمون إلى هذه الحضارة"[٤٠].

---

[٣٩]. عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود؟ وما هي اليهودية؟ أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، ط٤، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨، ص٩.

[٤٠]. مجدي حماد، الصراع العربي الإسرائيلي الأصول والمستقبل، القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص٣٤٢.

ثالثاً: الخطوات المطلوبة إسلامياً وعربياً وفلسطينياً لكسب الصراع

من الواضح أن ظروف المواجهة القائمة في فلسطين كانت ولا تزال تسير لصالح الاحتلال وداعميه، بطريقة تذكّر بأهم أسباب تفوقه وكسبه للمعركة حتى اللحظة، ومع ذلك، فإن تسليم الطرف الخاسر بواقع الهزيمة والضعف لا يعد موقفاً صحيحاً، خصوصاً أن الحديث يجري حول صراع حضاري متطاول، وهذا يستدعي منه توخي أفضل السبل في إدارة الصراع، ويسهم ذلك في الاستدراك على بعض عوامل عجزه.

وتظهر الحاجة لإدارة صحيحة للصراع عند اتساع الفارق في القوة بين طرفيه، وتضاؤل الفرص لاسترداد الحقوق في الحال، وهي حاجة تخص الطرف الضعيف في المقام الأول، والذي تتآكل قدراته في الحفاظ على بقائه نِدّاً لخصمه، وتسهم الإدارة الصحيحة للصراع في إبقائه حياً، وتقاوم الانهيار في الموقف الداعم للحق الفلسطيني، وتهيء ظروفاً أفضل للمواجهة مستقبلاً.

وفي ضوء المؤشرات الدالة على حضارية الصراع في فلسطين وما حوله فإن ثمة مطلبين ينبغي على الطرف الإسلامي- العربي- الفلسطيني تحقيقهما لكسب الصراع، ويقع ذلك في صلب إدارته بطريقة واعية:

١- الحفاظ على طبيعة الصراع وإطاره الحضاري

إن طبيعة التدافع الحضاري الذي تشهده الصراعات الشاملة كما هو الحال في الصراع حول فلسطين تُظهر أن الانتصار الحاسم والنهائي لأحد طرفيه ليس ممكنا في الدى المنظور، وعند التدقيق في ظروف انتصار أحدهما نجد أن هناك تراجعاً حضارياً واضحاً للطرف الخاسر، وهكذا فإنه لا يمكن فصل انتصار الأول عن الانحسار الحضاري للثاني، وقد أكد مالك بن نبي أن سقوط فلسطين بيد المستعمر الغربي-الصهيوني قد عكس التراجع الحضاري العربي الإسلامي في المقام الأول[٤١].

وبناء على ذلك، يشكل الحفاظ على طبيعة الصراع بوصفه حضارياً عنصر قوة للطرف

---

[٤١]. مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر دمشق، ٢٠٠٢، ص١٤٥.

الخاسر، ويحدّ من عوامل القوة الظرفية التي يتمتع بها الطرف المنتصر، وعليه، فإن استعادة الدورة الحضارية العربية الإسلامية يشكل مدخلاً هاماً لرد العدوان واستعادة الحقوق في فلسطين، وإن القفز عن هذه الحقيقة أو إغفالها ساهم في تغيير طبيعة الصراع من كونه صراعاً إسلامياً إلى اعتباره صراعاً عربياً، ومنها إلى كونه صراعاً فلسطينياً، ومن ثَمّ فقد تم تقزيمه ليصبح صراعاً يخص واحدة من حركات التحرر الفلسطينية العاملة، والتي اعتبرت نفسها صاحبة حق لا ينازع بتقرير مصير الصراع[٤٢]، في المقابل بقي الإطار الجامع للصراع لدى الطرف الآخر متماسكاً ولم يتم اختزاله في الحركة الصهيونية أو اليهود فحسب، بل بقي الغرب بشكل عام وقواه الكبرى بشكل خاص ملتزماً بالدعم اللامحدود للاحتلال اليهودي لفلسطين، وضامناً لتفوقه وديمومة بقائه، وللحفاظ على طبيعة الصراع ينبغي العمل بعدة اتجاهات، منها على سبيل المثال:

أ. تعزيز البعد المعرفي والتصوري

تستدعي المحافظة على إطار الصراع الحضاري استنهاض البعد المعرفي والتصوري له، كخطوة ابتدائية لا غنى عنها، لترميم الوعي وإبقائه حاضراً فيما يتعلق بطبيعة الصراع؛ ذلك أن الصراع ذو صلة بالوعي أولاً، وقبل أن يتجسد واقعاً على الأرض[٤٣]، وما كان التعاطي مع الصراع عربياً وإسلامياً وفلسطينياً ليتسم بالقصور لولا تواضع التصورات حول طبيعة الصراع في وعي الأمة ابتداء.

ويعتبر بعض الدارسين أن حضور الوعي بأبعاده الفكرية والحضارية، وحيازة المعرفة التاريخية والاستراتيجية، في مجالاتها "الاجتماعية والنفسية والسياسية والدينية والسياسية" يشكل ضماناً لاستمرار التدافع في فلسطين، ويجعل من هذه القضية عامل جذب لتوجهات الأمة الإسلامية الاخلاقية والإنسانية[٤٤]، وللتدليل على مكانة الوعي والبعد المعرفي في المعركة، ومقدار اهتمام الاحتلال الإسرائيلي بهذا البعد فقد صرح العسكري الإسرائيلي البارز موشي ديان في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بعد دخوله لمدينة القدس منتصراً في خطاب

---

٤٢. مغرس، "بعد أربعة وخمسين عاماً على النكسة.. تغير في طبيعة الصراع أو في أدواته،" ٢٠٠٢. على الرابط: **https://bit.ly/3cBxNK1**

٤٣. معلا، "تداعيات التداخل،" مرجع سابق، ص١٩٠.

٤٤. بو نعمان، "أبعاد الصراع،" مرجع سابق.

له واضعاً رجله على حجر من حجارة القدس العتيقة في المدينة قائلاً: "إنني قد أقبل أن يصبح الفلسطيني طياراً عسكرياً أستأمنه على قاذفة حربية محملة بالقنابل، ولا أقبل أن يكون دليلاً سياحياً للزوار الأجانب، هنا في القدس العتيقة"[٤٥]، وذلك لما لهذه الوظيفة من دور حاسم في برمجة وعي المتلقي، وتثبيت الرواية المرغوبة للصراع من منظور شاغل الوظيفة.

ب. استنهاض طاقات الأمة وتحقيق وحدتها

تعتبر الأمة الإسلامية واحدة من أبرز أمم الأرض، ولكنها تعاني ضعفاً وانقساماً على ذاتها، وإن نجاح اليهود في فرض سيطرتهم على أرض فلسطين يمثل التجسيد الأبرز للتراجع والضعف الذي تعانيه الأمة، وعليه فإن استعادة الحق المسلوب في فلسطين، يتطلب توحيد الأمة واسترداد مكانتها التي تستحقها بين الأمم.

وتتمثل أهم عناصر تفوق العدو بقدرته على إبقاء الأمة مفككة ومجزأة، وهي حالة استثنائية في حياتها، الأمر الذي يجعل من العمل على استنهاض طاقات الأمة وتجميع قواها ذا أولوية بالغة، وهو السبيل الأمثل الذي لا يكاد يختلف في شأنه اثنان لتجاوز ما تواجهه الأمة من تحديات ومخاطر تستهدفها بشدة[٤٦].

٢- إهمال محاولات البحث عن الحلول التلفيقية

يُقصد بالحل التلفيقي ذلك الجهد المبذول لإيجاد حل للصراع في فلسطين عن طريق استخدام آليات غير مناسبة، وقد أدى الغياب القسري للإطار الحضاري للصراع إلى صعود حركات التحرر المحلية لتدير دفته، وهو صعود يعكس المحاولات الهادفة لسد جزء من الفراغ الناجم عن ذلك الغياب، أكثر من كونه يمثل معادلاً موضوعياً للاحتلال والقوى الداعمة له، ولّما كانت جهود التحرر تلعب دوراً مهما في إدارة الصراع ومشاغلة المعتدي، فإنها لا تستطيع أن تتمثل وجهه الحضاري، أو تُجاري حركته ضمن إطاره الصحيح، لأسباب كثيرة ذاتية وموضوعية، الأمر الذي يجعل من التحديات الماثلة أمام حركة التحرر الفلسطينية أكبر بكثير من قدرتها على المواجهة، وقد أدى ذلك إلى ظهور حالة تحاول البحث عن حلول للصراع

---

[٤٥]. المرجع نفسه.

[٤٦]. أحمد طويل، "وحدة الأمة واتحادها،" ٢٠١٤، على الرابط: **https://bit.ly/2WEeA4G**

مستخدمة خيار التفاوض في أشد المراحل حلكة وضعفاً وتفككاً فيما يخص العرب والفلسطينيين[٤٧].

تمثل آلية التفاوض واحدة من الخيارات المتاحة لإيجاد حل توفيقي بين الأطراف في الصراعات العادية، ويمكن لهذه الآلية أن تنجح في حال حققت العملية التفاوضية شروط التفاوض وقواعده وأسسه الصحيحة، لكن عندما يتم استخدام التفاوض لإيجاد حل لصراع لا يستجيب أساساً للحلول التفاوضية، نظراً لطبيعته الخاصة[٤٨]، فضلاً عن عدم استيفاء العملية التفاوضية لشروط وقواعد وأسس التفاوض الصحيحة[٤٩]، فإن المفاوضات تصبح والحال هكذا محاولة تلفيقية تدعي البحث عن حل للصراع.

من ناحية أخرى، فإن التعاطي مع جهود التفاوض يساهم في تغيير طبيعة الصراع المشار إليها، والانتقال به من صراع وجود إلى صراع حدود[٥٠]، وهذا يتضمن نزع البعد الحضاري الهام عنه، بطريقة تخدم الطرف المنتصر حصراً، فيما تجعل جهود الطرف المهزوم لاستعادة زمام المبادرة تدور في حلقة مفرغة، ما يعني أن تغيير شروط المواجهة بين الطرفين يظل مرهوناً بكسر رتابة هذا الدوران.

وعطفاً على ما سبق، تتأكد الحاجة للإشارة إلى أن طبيعة الصراع تستدعي إبقاءه مفتوحاً بالضرورة زماناً ومكاناً، وأن الحكمة تقتضي عدم حصره في جيل من الناس، أو اختزاله في مرحلة زمنية بعينها، أو الإصرار على وضع حد نهائي له في الوقت الذي يشهد بوضوح ضعف وتفكك المسلمين والعرب والفلسطينيين، وهو أمر يفتح الباب واسعاً للتفكر والمفاضلة بين ظروف ومعطيات اللحظة الزمنية التي تتم فيها محاولات إيجاد حل للصراع، وبين ظروف ومعطيات لحظة زمنية قادمة ربما تكون أكثر ملاءمة للبحث عن حل له[٥١].

---

٤٧. أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مفاوضات أوسلو، ط١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

٤٨. معلا، "تداعيات التداخل،" مرجع سابق، ص١٨٧.

٤٩. المرجع نفسه، ص١٨٣.

٥٠. غسان الخطيب، مقابلة وجهاً لوجه، جامعة بيرزيت، ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

٥١. معلا، "تداعيات التداخل،" مرجع سابق، ص١٨٨.

الخلاصة

يعدّ الصراع في فلسطين ذا طبيعة خاصة، وتتجلى معالم خصوصيته كونه صراعاً حضارياً مكتمل الأركان، فهو ليس صراعاً على الحدود أو الموارد أو المكاسب السياسية الجزئية، بل إنه يتمحور حول الأرض والوجود والهوية والمستقبل.

أما ما يتعلق بالمركبات والمعطيات والفواعل الداخلة في حركته، فإنها متعددة ومتداخلة بشكل لافت، وعند استحضار الأبعاد التي يتضمنها، نجد أنها تعكس دلالات كثيرة سياسية واقتصادية وتاريخية ودينية وعرقية وهكذا، غير أنه لا يمكن لواحدة من هذه الأبعاد أن تعبّر عنه أو تفي بغرض تفسيره وتحليله، وعند التدقيق في البعد الزمني للصراع فقد تبين أنه ممتد جداً، سواء تعلق ذلك بمرحلته الحالية، أو بالمراحل التي تعود لحقب زمنية سابقة، وهو مؤشر على أن دوافع الصراع وأهدافه لا تزول مع تعاقب الأجيال.

ويؤكد تعدد الفواعل المنخرطة في الصراع على استثنائيته وتفرد خصائصه، وإن قراءة وتحليل صراع يشتمل على هذا التنوع في المعطيات والأبعاد والفواعل المنخرطة فيه، يتطلب استقدام إطار أكثر استيعابية وشمولاً حتى تكون القراءة أكثر دقة، وطالما كان الصراع في فلسطين بهذه الطبيعة، فإنه يتعين على المسلمين والعرب والفلسطينيين الحفاظ على طبيعته الشاملة، وإطاره الحضاري الواضح، الأمر الذي يوفر لهم واحدة من عوامل القوة اللازمة، ويحصنهم من فقدان القدرة على مواصلة التدافع مع العدو القوي المتكتل بقوة، والمدعوم من قبل مستويات دولية متعددة، وهي عملية تتطلب تثوير الجانب المعرفي والتصوري للإسهام في فهم الصراع ورده إلى أصوله الصحيحة، ثم استنهاض طاقات الأمة الكامنة والسعي لتوحيدها، وتجميع قواها وزجها في حركة الصراع الدائبة.

من ناحية أخرى، فإنه ينبغي التوقف عن التعاطي مع المسارات القاصرة عن إيجاد حلول حقيقية للصراع، تلك التي يجسدها المسار التفاوضي تحديداً، حيث يسهم هذا المسار في تغيير طبيعة الصراع، أكثر من إسهامه في إيجاد حل معقول له.

ملف العدد

الانتخابات النيابية الأردنية والحكومة الجديدة

تحليل مضمون

كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور بشر الخصاونة ٢٠٢٠*

في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٢٠ صدرت الإرادة الملكية بتكليف الدكتور بشر هاني الخصاونة بتشكيل حكومة جديدة، خلفًا لحكومة الدكتور عمر الرزاز في المملكة الأردنية الهاشمية.

ويأتي تعيين الخصاونة كاستحقاق دستوري، وذلك بعد تقديم حكومة الدكتور عمر الرزاز استقالتها في الثالث من تشري الأول/ أكتوبر عام ٢٠٢٠ بعد أسبوع من صدور الإرادة الملكية في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٢٠ بحل مجلس النواب الذي انتهت مدته الدستورية في ذات اليوم.

ويمنع الدستور بقاء الحكومة التي حُلّ في عهدها مجلس النواب، كما يمنع تكليف رئيسها بتشكيل حكومة جديدة (المادة ٧٤/ ٢ وتنص " الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها) "، ومن هنا فقد كان تشكيل حكومة الخصاونة كاستحقاق دستوري معروف التوقيت.

ومع ذلك فإن الظرف الذي تتشكل فيه الحكومة يعد ظرفًا استثنائيًا، وهو ما أكده كتاب التكليف السامي للحكومة، حيث يواجه الأردن والعالم جائحة لم تعرف البشرية مثلها منذ حوالي ١٠٠ عام.

وتعدّ حكومة الدكتور بشر الخصاونة هي الحكومة التاسعة عشرة في عهد الملك عبد الله الثاني، حيث شُكّلت أول حكومة في عهده بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩٩. ويعدّ رئيس الحكومة الجديد الشخصية الثانية عشرة التي تتسلم منصب رئيس الوزراء في عهد الملك عبد الثاني.

تحليل مضمون كتاب التكليف السامي

يشكّل كتاب التكليف عادة التوجهات والأهداف والواجبات التي على الحكومة القيام بها، ويتناول عدّة محاور، وهو يتضمن ملامح خطة عمل لكثير من القضايا والملفات، ورغم

* إعداد الأستاذ عبد الله المجالي، إعلامي ومحلّل سياسي- الأردن.

أن كتب التكليف تتناول بشكل عام الملفات نفسها، إلا أنه يلاحظ وجود قضية مركزية تهيمن على كل منها بشكل مستقل وحسب الظروف.

وبخصوص كتاب التكليف السامي الجديد[١] فقد طغت أجواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) التي وصفها كتاب التكليف الحالي بأنها "ظرف استثنائي لم يشهد له العالم مثيلاً لعقود خلت"، فقد واجه الأردن والعالم منذ مطلع عام ٢٠٢٠ انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والذي أصاب ما يزيد عن ٣٥ مليون شخص حول العالم وقتل أكثر من مليون، ولا زال ينتشر دون وجود أي مؤشرات لانحساره حتى تاريخ إعداد هذا التحليل.

وتأتي حكومة الدكتور بشر الخصاونة في ظرف تصاعدت فيه إصابات كورونا في الأردن بشكل كبير جدًا، حيث استمر معدل الإصابات اليومي منذ ظهور أول إصابة في ١٥ آذار/ مارس عام ٢٠٢٠ حتى شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٢٠ ما بين صفر و٢٠ وصولًا إلى ٤٠ حالة بشكل استثنائي، لكن الإصابات زادت بشكل مذهل، ووصل معدلها اليومي منذ حل مجلس النواب في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر الماضي إلى المئات، في حين تضاعف الرقم منذ تعيين الدكتور بشر الخصاونة وصولًا إلى خانة الآلاف[٢]، الأمر الذي جعل هذا الجانب يأخذ الحيز الأكبر (الثلث تقريبًا) من كتاب التكليف الطويل نسبيًا (١٤٢٦ كلمة) مقارنة بكتاب تكليف الدكتور عمر الرزاز (٨٩٦ كلمة).

- **الملف الصحي**

لأول مرة يأخذ الجانب الصحي مكانًا بارزًا في كتاب التكليف، بل لقد شكل المحور الأساسي في الكتاب، وبالتالي الوظيفة الرئيسية للحكومة، إلى جانب الهمّ الاقتصادي المرتبط بتداعيات الجائحة.

ومباشرة وبعد المقدمات التي تقتضيها ظروف تشكيل الحكومة قال الملك: "وبالنسبة لي، فلطالما كانت وستظل صحة المواطن وسلامته أولوية قصوى". "كما

---

[١] كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور بشر الخصاونة ٢٠٢٠، موقع رئاسة الوزراء- المملكة الأردنية الهاشمية، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، شوهد في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٢٠، في: **https://bit.ly/31if6at**

[٢] وزارة الصحة الأردنية، شوهد في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٢٠، في: **https://bit.ly/2TuyeOc**

يتطلب هذا الظرف الاستثنائي بذل أقصى الجهود لتحسين النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته".

وأسهب كتاب التكليف في توجيه الحكومة وبخطوات تفصيلية لمواجهة هذه الجائحة.

- **تفاصيل ومطالب فورية**

وعلي غير العادة فقد حفل كتاب التكليف بملامح خطط ومطالب تفصيلية في هذا الجانب، فقد طالب بـ"رفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، وأسرّة العناية المركزة على مستوى المملكة". و"التوسع في توفير المختبرات في جميع المحافظات"، و"إنشاء المركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية".

ونتيجة للظرف الاستثنائي، فقد حفل كتاب التكليف بما هو استثنائي من حيث الطلب فورًا من الحكومة القيام ببعض الأعمال، وهي صيغة تأتي عادة مع الحكومات التي تتألف لظرف استثنائي ضاغط ومفاجئ ولتلبية مطالب شعبية ملحة. حيث تكررت صيغة فورًا أكثر من مرة، وهي صيغة أمر لا يحتمل التأخير أو التسويف: "أوجهكم إلى المباشرة فورًا في رفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، وأسرّة العناية المركزة على مستوى المملكة خلال الأسابيع القليلة القادمة..."، و"المباشرة الفورية في إنشاء المركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية...".

- **الموازنة بين الاعتبارات الصحية والاقتصادية**

كان التوفيق بين الإجراءات الحازمة لمواجهة انتشار الفيروس وبين استمرار القطاعات الاقتصادية في عملها هاجسًا في كتاب التكليف، وهو ما طالب به في أكثر محور، ولعل إيجاد مثل هذه المعادلة هي الوظيفة الرئيسية للحكومة. "... الأمر الذي يتطلب من الحكومة الاستمرار في اتخاذ كل الإجراءات والتدابير المدروسة في التعامل مع جائحة كورونا بشكل يوازن بين الاعتبارات الصحية، وتشغيل القطاعات الاقتصادية، والحفاظ على أرزاق المواطنين". "... يجب أن تكرس الجهود في المرحلة المقبلة لتحقيق التعافي الاقتصادي...". "ولأن السياحة من أهم القطاعات في رفد اقتصادنا الوطني وأكثرها تأثرًا بالجائحة، فلا بد من تضافر الجهود وإيجاد الحلول المبتكرة لتخفيف الضرر...".

- **الملف الاقتصادي**

إلى جانب الملف الصحي فقد طغى الملف الاقتصادي على كتاب التكليف، وقد استغرق هذان الملفان أكثر من ثلثي الكتاب.

فقد تناول الكتاب الملف الزراعي والطاقة والنقل والاستثمار. لكن التوجيه الأساسي كان نحو التعافي الاقتصادي: "لذلك يجب أن تكرس الجهود في المرحلة المقبلة لتحقيق التعافي الاقتصادي من خلال برامج واضحة بأطر زمنية محددة".

كما يشير الكتاب إلى ضرورة الاعتماد على الذات، وقد وردت هذه الإشارة في الحديث عن مئوية الدولة الأردنية: "واليوم، ونحن على أعتاب المئوية الثانية للدولة، فلا بديل عن الاستمرار في تعزيز نهج الاعتماد على الذات". وربط الاعتماد على الذات بالحديث عن الدخول في المئوية الثانية للدولة قد يكون له دلالات عديدة من أهمها أن التحديات القادمة كبيرة ولا بد أن يكون القرار فيها مستقلًا بعيدًا عن الضغوطات الاقتصادية، خصوصًا أن ذلك يأتي في ظل الجائحة الصحية والضائقة الاقتصادية التي يعيشها الأردن.

- **استمرارًا للحكومة السابقة**

حفل كتاب التكليف بتوجه الحكومة الجديدة بمواصلة أعمال الحكومة السابقة فيما يتعلق بمواجهة الجائحة، فيما يبدو أنه توجيه بعدم الاجتهاد أو وضع خطط جديدة: "الأمر الذي يتطلب من الحكومة الاستمرار في اتخاذ كل الإجراءات والتدابير المدروسة في التعامل مع جائحة...". "من المهم أن تواصل الحكومة تطوير منظومة الأمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل الأردنيين...". "يجب على الحكومة مواصلة العمل على تطوير منظومة التعلم عن بعد...". "يجب الاستمرار في توسيع قاعدة المشمولين في برنامج التأمين الصحي للأفراد غير المؤمنين...". "... الاستمرار بتنفيذ برامج الدعم التكميلي من خلال صندوق المعونة الوطنية...". "بخصوص الطاقة، فيجب على الحكومة الاستمرار بهيكلة القطاع...". "بالنسبة لقطاع الزراعة، فعلى الحكومة مواصلة النهوض بالقطاع...". ويعني ذلك أن كتاب التكليف يتعامل مع الحكومة وكأنها استمرار للحكومة السابقة، حيث يمكن النظر إليه

كرسالة توجيهية ملكية لحكومة الرزاز في ظل تصاعد عدد الإصابات أكثر منه كتاب تكليف لحكومة جديدة.

ومع ذلك فقد طالب كتاب التكليف الحكومة بـ"البدء بتطوير الجهاز الإداري للدولة...". كما طالبها بـ"تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي..."، وهي مطالبة تكاد تتكر في كل كتب التكليف.

- **الانتخابات**

بعد إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب لم يعد للحكومة أي دور مباشر في الانتخابات في الأردن، وينحصر دورها في تقديم الدعم اللوجستي للهيئة، ولذلك جاء ذكر الانتخابات النيابية التي ستجرى في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٢٠ مختصرًا، وبعد الإسهاب في المجالين الصحي والاقتصادي، "فيما يتعلق بالانتخابات النيابية المقبلة، فإنني أوجه الحكومة وجميع مؤسسات الدولة لدعم عمل الهيئة المستقلة للانتخاب، وتزويدها بكل السبل الكفيلة بضمان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تليق بسمعة الأردن ومسيرته الديمقراطية...". وهي عبارة تكررت في كتاب تكليف الدكتور هاني الملقي في حكومته الأولى عام ٢٠١٦: "...لا بد من توفير وسائل الدعم والتسهيلات كافة للهيئة المستقلة للانتخاب، لتمكينها من القيام بواجبها الوطني المتمثل بإدارة جميع مراحل العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية...".

ورغم أن البعض قد ينظر إلى حكومة الدكتور بشر الخصاونة بوصفها حكومة انتخابات أو حكومة انتقالية لحين إجراء الانتخابات، إلا أن كتاب التكليف لا يسعف هذا التقدير، فقد طالب الكتاب الحكومة بإعداد الموازنة العامة للدولة، "كل ما سبق يتطلب إعدادًا مناسبًا وواقعيًا لموازنة الدولة...". وقد يعني ذلك أن تبقى الحكومة لحين تقديم خطاب الموازنة حتى تستطيع الدفاع عنها.

لكن الإشارة الأكثر دقة لرغبة صانع القرار ببقاء الحكومة بعد الانتخابات هو الطلب من الحكومة الجديدة "البدء بتطوير الجهاز الإداري للدولة، وتنفيذ دراسة مبنية على أسس علمية خلال الشهور الثلاثة القادمة"، وهو تاريخ يتجاوز موعد تشكيل مجلس النواب

التاسع عشر، حيث تنص المادة ٦٨/ ١ من الدستور على "مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية، وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين"، وبما أن تاريخ الانتخاب هو العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر القادم فمن المتوقع أن تعلن النتائج في الجريدة الرسمية خلال أسبوع من تاريخ إجرائها في ١٠/ ١١/ ٢٠٢٠.

- **الإصلاح السياسي**

خلا كتاب التكليف ولأول مرة، منذ عهد الملك عبد الله الثاني، من أي ذكر عن الجوانب السياسية، فلم يتطرق الكتاب للإصلاح السياسي أو التنمية السياسية أو العمل السياسي أو تطوير العملية السياسية أو الحياة السياسية أو القوانين السياسية، أو الحياة الحزبية، كما خلا من أي ذكر للحكومة البرلمانية أو الحياة البرلمانية أو العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي كانت تأتي في سياق ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينهما.

ما قد يشير إلى اكتفاء صاحب القرار بالإصلاحات السياسية التي جرت سابقًا، وإلى عدم الرغبة في فتح ملف الإصلاح السياسي أو القوانين السياسية وعلى رأسها قانون الانتخاب، وعلى الأقل في ظل هذه الحكومة، وهو ما يفتح الباب لتكهنات حول عمر هذه الحكومة، ولكنه لا يقل عن الوقت اللازم لإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ من قبل مجلس النواب الجديد.

ويشير كتاب تكليف حكومة السيد هاني الملقي الأولى (٢٩ أيار/ مايو عام ٢٠١٦) إلى الإشادة بقانون الانتخاب الجديد: "إن قانون الانتخاب الذي تم إقراره والذي ستجري على أساسه الانتخابات القادمة (٢٠١٦) يُعد إنجازًا وطنيًا على صعيد مسيرتنا الإصلاحية، حيث انتقلنا من النظام القائم على الصوت الواحد إلى النظام النسبي الذي يعتمد القوائم المفتوحة"، وكان صاحب القرار يتوخى من القانون الجديد "أن يكون محفزًا للمرشحين للانضمام إلى تكتلات سياسية برامجية، بعيدًا عن الانتماءات والمصالح الفرعية الضيقة؛ ما يساهم في تشكيل كتل نيابية ذات بنية أقوى وذات برامج وأهداف محددة تعمل تحت قبة البرلمان بشكل أكثر نضوجًا؛ الأمر الذي يعتبر نقلة نوعية في تحقيق ما نطمح إليه في مسيرتنا

نحو بناء الأحزاب وتطويرها وصولًا إلى الحكومات البرلمانية" (كتاب تكليف حكومة السيد هاني الملقي الأولى).

ومع أن استطلاعات الرأي التي يجريها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية تشير إلى استياء شعبي من إنجازات مجلس النواب الثامن عشر (المنحلّ)[٣]، ما يعني أن المأمول من قانون الانتخاب لم يتحقق، إلا أن تجاهل أي ذكر للقانون أو الحياة السياسية وتطويرها قد يشير إلى أننا وصلنا مرحلة الاكتفاء في ملف الإصلاح السياسي في هذه المرحلة، أو قد يشير إلى عدم الرغبة في فتح هذا الملف في الفترة القادمة خصوصا مع انشغال البلد والحكومة بمواجهة جائحة كورونا وتداعياتها الصحية والاقتصادية على الجميع، والرغبة في تسخير جهود الجميع لمواجهة هذا الظرف الصعب، ولا يمكن هنا تغييب احتمال أن تكون الحكومة لفترة انتقالية حتى تشكيل مجلس النواب الجديد وإقرار الموازنة العامة، حيث قد يجدد لرئيسها أو أن يتم تشكيل حكومة أخرى ربما تكون مدتها كافية لمراجعة القوانين السياسية وتطوير الحياة السياسية مع مدة وعمر مجلس النواب الجديد.

- **"صفقة القرن" وخطة الضمّ والعلاقات الخارجية**

خلا كتاب التكليف من أي ذكر لـ "صفقة القرن" أو خطة الضمّ الإسرائيلية، أو التطورات الأخيرة في ملف القضية الفلسطينية خصوصًا فيما يتعلق باتفاقيات الإمارات والبحرين مع إسرائيل، واكتفى بتخصيص فقرة واحدة للقضية الفلسطينية، تكررت في كتب التكليف السابقة، وأكدت فيه الموقف الرسمي من القضية الفلسطينية والمتلخص بـ"حل الدولتين": "موقفنا من القضية الفلسطينية واضح وثابت، فهي في صدارة أولوياتنا، وسنستمر في بذل كل الجهود لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وفقًا لحل الدولتين".

كما جدد كتاب التكليف موقف الأردن من القدس والرعاية الهاشمية للمقدسات: "سنواصل القيام بشرف مسؤوليتنا التاريخية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في

---

[٣] "الدراسات الاستراتيجية يصدر نبض -٤ ضمن سلسلة استطلاعات المؤشر الأردني"، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٢٠، في: **https://bit.ly/3jFFoKt**

القدس الشريف، من منطلق الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات، وسنستمر في التصدي لكل المحاولات الساعية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المدينة، ونؤكد ضرورة تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين".

واكتفى كتاب التكليف بفقرة واحدة عامة حول العلاقات الخارجية، تكررت في عدة كتب سابقة، وجه فيها الحكومة بـ"إعطاء الأولوية للعمل على تعزيز التنسيق والعمل العربي المشترك، وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بتشاركية عالية، بما يحقق المصالح المشتركة، ويخدم القضايا العربية ويعود بالأثر الإيجابي على الأردن".

لم تخرج معالجة السياسة الخارجية في كتاب تكليف الحكومة الجديدة عن ما استقر عليه العرف في كتب التكليف السابقة من حيث الاختصار والعموم، وأحيانًا غيابها عنه تمامًا (مثل كتاب تكليف حكومة الدكتور عمر الرزاز عام ٢٠١٨)، ما قد يعطي انطباعًا أن ولاية الحكومة تتركز في الشأن المحلي[٤].

- **ملفات متكررة**

ومن الملفات التي لم تغب عن كتب التكليف السابقة هي إظهار الاعتزاز والافتخار بالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتوجيه الحكومات بإيلاء الرعاية والاهتمام بهم: "إن منتسبي قواتنا المسلحة الأردنية - الجيش العربي وأجهزتنا الأمنية، هم موضع الفخر والاعتزاز، ولهم منا كل الشكر والتقدير لما يتحلون به من مهنية واقتدار وإيثار وخلق أردني أصيل، ولا بد من مواصلة الرعاية والاهتمام بهم تدريبًا وإعدادًا وتسليحًا وتوفير سبل العيش الكريم لهم، لتمكنيهم من الاستمرار بحمل أمانة ومسؤولية حماية وطننا العزيز".

كما أن محاربة الفساد وصون المال العام وترسيخ دولة المؤسسات والقانون والتأكيد على العدالة والمساواة بين المواطنين من الملفات التي لا تغيب عن كتب التكليف، فتأتي بإسهاب أحيانًا وباختصار وبشكل عام أحيانًا كما في كتاب التكليف الحالي للدكتور بشر الخصاونة، حيث كان الحديث عامًا ومختصرًا.

---

[٤] عبد الله المجالي، "كتب التكليف الملكي لتشكيل الحكومات الأردنية: المضمون والمؤشرات والدلالات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٥٥ (ربيع ٢٠١١)، ص ١٦٣- ١٧٤.

الخلاصة

يأتي تكليف حكومة الدكتور بشر الخصاونة في "ظرف استثنائي لم يشهد له الأردن والعالم مثيلًا لعقود خلت"، فقد واجه الأردن والعالم منذ مطلع عام ٢٠٢٠ انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والذي أدّى إلى غاية تاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠٢٠ إلى إصابة ٢٩١٣٩٣ شخصًا ووفاة ٣٨٠١[٥].

وعليه فقد شكّل الملف الصحي المحور الأساسي في كتاب تكليف الحكومة، وبالتالي الوظيفة الرئيسية لها، إلى جانب الهمّ الاقتصادي المرتبط بتداعيات الجائحة.

ونتيجة للظرف الاستثنائي، فقد حفل كتاب التكليف بما هو استثنائي من حيث الطلب فورًا من الحكومة القيام ببعض الأعمال، وهي صيغة تأتي عادة مع الحكومات التي تتألف لظرف استثنائي ضاغط ومفاجئ.

والملف الرئيسي الثاني كان الملف الاقتصادي خصوصًا بالموازنة بين الإجراءات الحازمة لمواجهة انتشار الفيروس وبين استمرار القطاعات الاقتصادية في عملها. كما أسهب كتاب التكليف في توجيه الحكومة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ورغم أن الحكومة الجديدة تشكّلت في ظل أجواء الانتخابات البرلمانية القادمة، إلا أن كتاب التكليف خلا ولأول مرة، منذ عهد الملك عبد الله الثاني، من أي ذكر للجوانب السياسية، حيث لم يتطرق للإصلاح السياسي أو التنمية السياسية أو العمل السياسي أو تطوير العملية السياسية أو الحياة السياسية أو القوانين السياسية، أو الحياة الحزبية، كما خلا من أي ذكر للحكومة البرلمانية أو الحياة البرلمانية.

[٥] موقع وزارة الصحة الأردنية، في: https://www.moh.gov.jo/

قراءة في نتائج الانتخابات النيابية ٢٠٢٠*

يتناول هذا التقرير تحليل وقراءة الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠٢٠، ويحلل التقرير ظروف إجراء الانتخابات الصحية والسياسية والحزبية، كما يقدم تحليلاً إحصائياً وسياسياً واجتماعياً للنتائج التي أسفرت عنها وفق ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخابات رسمياً، ويستشرف طبيعة العمل النيابية للمرحلة القادمة والاستحقاقات التي تفرضها الفرص والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن.

وكانت قد صدرت الإرادة الملكية في التاسع والعشرين من تموز ٢٠٢٠ بإجراء انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، وبناء على الإرادة الملكية قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب تحديد يوم العاشر من تشرين الثاني ٢٠٢٠ موعداً لإجراء الانتخابات النيابية، ويأتي القرار استناداً لأحكام المادة (٣٤) من الدستور، واستناداً لأحكام المادة (٤)/ الفقرة (أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ وتعديله، وأحكام المادة (١٢) الفقرة ب من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب وتعديلاته رقم (١١) لسنة ٢٠١٢. وبذلك حُسم جدل اعتاده الأردنيون مع كل اقتراب نهاية عمر كل مجلس النواب، لكن الجدل هذه المرة دخل عليه متغير جديد لم يعهده تاريخ المملكة، وهو انتشار فيروس كورونا.

يذكر أن عدد الإصابات كان قليلاً جداً عند صدور الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات، فقد سجلت خمس إصابات فقط يوم التاسع والعشرين من تموز[١]، لكن الإصابات تصاعدت بشكل كبير جداً، وبدأت تسجل أكثر من ألف إصابة يومياً منذ ٦ تشرين الأول، وبدأت أصوات تدعو لتأجيل الانتخابات، إلا أن الهيئة المستقلة للانتخاب قالت إنها لا تملك صلاحيات تأجيل الانتخابات، بينما من حقها تغيير موعد يوم الاقتراع حتى ٢٦ كانون الثاني[٢].

---

* **إعداد كل من الدكتور أيمن خاطر- الباحث الإحصائي، والأستاذ عبدالله المجالي- الكاتب والباحث في الشأن السياسي الأردني.**

[١] موقع "إصابات كورونا في الأردن" يُظهر التغير اليومي لإصابات كورونا في الأردن. https://bit.ly/3nUJDoe

[٢] قناة المملكة ٢٩ آب/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/3ryjptW

من جهته أكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية المهندس موسى المعايطة على أن ظروف جائحة كورونا تؤثر لكنها لا تمنع من إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، مضيفاً أن تغيير الموعد بيد الهيئة المستقلة للانتخابات وهي صاحبة القرار في ذلك ضمن الأطر الدستورية[٣].

وقد أجريت الانتخابات وفق قانون القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدائرة، وهو ذات القانون الذي أجريت وفقه الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٦ للمجلس الثامن عشر.

ورغم الإشادة الحكومية بالقانون وأنه يعد "الأفضل من حيث التمثيل لمختلف فئات المجتمع" وفق الأمين العام لوزارة التنمية السياسية الدكتور علي الخوالدة.[٤]، إلا أن القانون ووجه بانتقادات من قبل أحزاب أبرزها جبهة العمل الإسلامي وائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، وهي الأحزاب التي تمثل المعارضة في الأردن.

ومن وجهة نظر تلك الأحزاب فإن القانون عمل على "قطع الطريق على الأحزاب والقوى الوطنية والحيلولة دون الوصول إلى البرلمان"، بل ذهبت الأحزاب القومية واليسارية إلى إعلان "عدم جدوى المشاركة في أي انتخابات قادمة إلا من خلال قانون انتخاب يعتمد التمثيل النسبي والقوائم الوطنية المغلقة على المستوى الوطني"[٥].

وتميزت الانتخابات لأول مرة بتقييد الدعاية الانتخابية المباشرة، واللقاءات الجماهيرية، واضطرت الهيئة مع تزايد أعداد الإصابات وعدم التزام البعض بالاحتياطات الصحية إلى إغلاق المقرات الانتخابية للمرشحين.

وقد ادعت جهات اردنية عدة وخاصة من المعارضة وبعض المرشحين المتنافسين أنه قد شابت أجواء الانتخابات بعض المظاهر السلبية مثل ممارسة بعض المرشحين لاستخدام المال السياسي لنيل الاصوات، وقد أحالت الهيئة المستقلة للانتخابات عدداً من المرشحين إلى المدعي العام بتهمة شراء أصوات قبل وخلال يوم الاقتراع[٦].

---

[٣] موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تاريخ الدخول: ٣/ ١١/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/2McwWHs

[٤] موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تاريخ الدخول: ٨/ ١١/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/3rG2nu7

[٥] موقع حزب الوحدة الشعبية، تاريخ الدخول: ٢١/ ١١/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/2WPGcDo

[٦] موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، تاريخ الدخول: ١٥/ ١١/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/2JnB3PJ

ويقدم التقرير قراءة تحليلية لوقائع وحقائق الأرقام الانتخابية قبل عملية الاقتراع وبعدها، حيث يلاحظ من الجدول رقم (١) أن عدد الناخبين في عام ٢٠٢٠ بلغ (٤.٦٤٠.٦٤٣) ناخب، بزيادة بلغت (٥١٠.٤٩٨) ناخب عن عدد الناخبين في انتخابات عام ٢٠١٦، وضمت الدائرة الانتخابية الأولى في محافظة الزرقاء أعلى عدد للناخبين الذين يحق لهم الاقتراع في المملكة إذ بلغ عددهم (٥٠٦.٦٠٤) وبنسبة بلغت (١٠.٩٢٪) من المجموع الكلي للناخبين الذين يحق لهم الاقتراع، في حين ضمت دائرة معان أقل عدد للناخبين إذ بلغ (٥٩.٣٥٩) وبنسبة بلغت (١.٢٨٪) من المجموع الكلي للناخبين.

جدول رقم (١)

تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية وأعداد الناخبين حسب المحافظة والدائرة الانتخابية

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين ٢٠١٦	عدد الناخبين ٢٠٢٠	النسب المئوية للناخبين ٢٠٢٠	عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة			الكوتا النسائية	عدد المقاعد	النسب المئوية للمقاعد
					ذكر/مسلم	مسيحي	شركس- شيشان			
العاصمة عمان	العاصمة/ الدائرة الأولى	290,177	322.052	**6.94%**	**5**	-	-	**1**	**29**	**%22.3**
	العاصمة/ الدائرة الثانية	400,452	443.281	**9.55%**	**6**	-	-			
	العاصمة/ الدائرة الثالثة	242,198	266.126	**5.73%**	**4**	**1**	**1**			
	العاصمة/ الدائرة الرابعة	249,125	283.367	**6.11%**	**4**	-	-			
	العاصمة/ الدائرة الخامسة	**375,433**	**414.680**	**8.94%**	**6**	-	**1**			
	المجموع	**1,557,385**	**1.729.506**	**37.27%**	**25**	١	**2**			
إربد	إربد/ الدائرة الأولى	**325,918**	**362.347**	**7.81%**	**6**	-	-	**1**	**20**	**%15.4**
	إربد/ الدائرة	**144,883**	**164.410**	**3.54%**	**4**	-	-			

	الثانية								
	إربد/ الدائرة الثالثة	114,052	128.219	2.76%	3	1	-		
	إربد/ الدائرة الرابعة	163,899	186.766	4.02%	5	-	-		
	المجموع	**748,752**	**841.742**	**18.14%**	**18**	**1**	**-**		
الزرقاء	الزرقاء/ الدائرة الأولى	449,753	506.604	10.92%	6	1	1	1	%10
	الزرقاء/ الدائرة الثانية	131,254	148.627	3.20%	4	-	-		
	المجموع	**581,007**	**655.231**	**14.12%**	**١٠**	**1**	**1**		
البلقاء	البلقاء	297,818	335.921	7.24%	8	2	-	1	%8.5
الكرك	الكرك	167,280	188.801	4.07%	8	2	-	1	%8.5
معان	معان	53,217	59.359	1.28%	4	-	-	1	%3.84
المفرق	المفرق	95,055	109.688	2.36%	4	-	-	1	%3.84
الطفيلة	الطفيلة	54,638	63.067	1.36%	4	-	-	1	%3.84
مادبا	مادبا	106,370	119.404	2.57%	3	1	-	1	%3,84
جرش	جرش	107,637	122.493	2.64%	4	-	-	1	%3.84
عجلون	عجلون	101,112	114.980	2.48%	3	1	-	1	%3.84
العقبة	العقبة	55,819	63.891	1.38%	3	-	-	1	%3.07
بدو الشمال	البادية/ بدو الشمال	83,914	98.026	2.11%	3	-	-	1	%3.07
بدو الوسط	البادية/ بدو الوسط	56,102	64.666	1.39%	3	-	-	1	%3.07
بدو الجنوب	البادية/ بدو الجنوب	64,039	73.868	1.59%	3	-	-	1	%3.07
	المجموع	**4,130,145**	**4.640.643**	**100**	**103**	**9**	**3**	**15**	**130**

المصدر: أُعدّ هذا الجدول استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات: https://www.iec.jo/ar

والشكل (١) يبين النسب المئوية لأعداد الناخبين حسب المحافظة.

الشكل (١)

النسب المئوية لأعداد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع حسب المحافظة

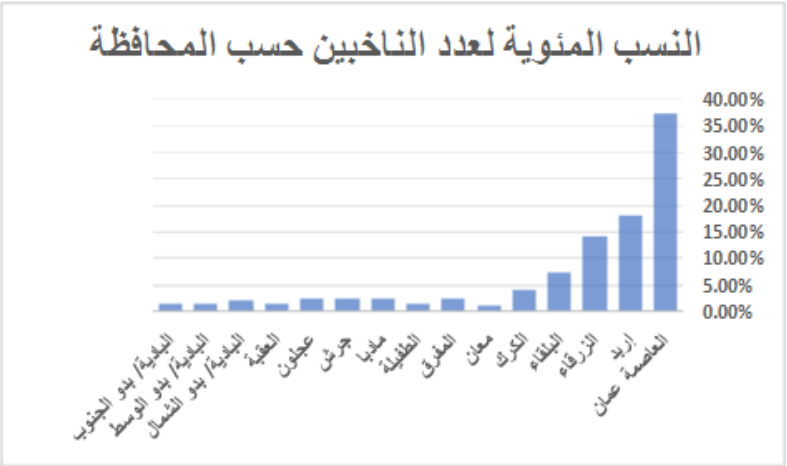

قراءة خريطة المرشحين

بلغ عدد المرشحين للانتخابات في كافة دوائر المملكة الثلاث والعشرين والكوتا النسائية (١٦٧٤) مرشحاً ومرشحة، منهم (١٣١٤) مرشحاً من الذكور، و(٣٦٠) مرشحة، موزعين على (٢٩٤) قائمة بعد انتهاء فترات الطعن، انظر جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

أعداد المرشحين لانتخابات 2020 حسب المحافظة والدائرة الانتخابية والقوائم

المحافظة	الدائرة الانتخابية	أعداد المرشحين لانتخابات 2020		أعداد المرشحين لانتخابات 2020					
		القوائم	العدد الكلي	القوائم	الذكور	الإناث	الشركس/ الشيشان	المسيحيون	العدد الكلي
محافظة العاصمة عمان	العاصمة/ الدائرة الأولى	14	74	**13**	56	14	0	0	**70**
	العاصمة/ الدائرة الثانية	12	75	**18**	93	18	0	0	**111**
	العاصمة/ الدائرة الثالثة	10	64	**18**	71	27	9	14	**98**

	العاصمة/ الدائرة الرابعة	11	53	**16**	58	17	0	0	**75**
	العاصمة/ الدائرة الخامسة	13	90	**13**	81	18	10	0	**99**
محافظة إربد	إربد/ الدائرة الأولى	12	83	**15**	85	19	0	0	**104**
	إربد/ الدائرة الثانية	9	43	**10**	36	13	0	0	**49**
	إربد/ الدائرة الثالثة	8	38	**10**	37	11	0	10	**48**
	إربد/ الدائرة الرابعة	8	45	**12**	58	12	0	0	**70**
محافظة الزرقاء	الزرقاء/ الدائرة الأولى	12	93	**19**	104	26	4	9	**130**
	الزرقاء/ الدائرة الثانية	9	44	**12**	45	11	0	0	**56**
محافظة البلقاء	البلقاء	13	110	**18**	142	21	0	10	**163**
محافظة الكرك	الكرك	10	89	**20**	136	41	0	16	**177**
محافظة معان	معان	8	27	**9**	28	9	0	0	**37**
محافظة المفرق	المفرق	7	32	**7**	26	7	0	0	**33**
محافظة الطفيلة	الطفيلة	9	40	**9**	30	11	0	0	**41**
محافظة مادبا	مادبا	10	48	**17**	60	16	0	14	**76**
محافظة جرش	جرش	9	39	**8**	31	8	0	0	**39**
محافظة عجلون	عجلون	6	28	**14**	41	16	0	10	**57**
محافظة العقبة	العقبة	8	31	**10**	28	12	0	0	**40**
محافظة بدو الشمال	البادية/ بدو الشمال	8	30	**11**	28	15	0	0	**43**
محافظة بدو الوسط	البادية/ بدو الوسط	12	45	**11**	29	14	0	0	**43**
محافظة بدو الجنوب	البادية/ بدو الجنوب	8	31	**4**	١١	4	0	0	**15**
المجموع[٧]		**227**	**1252**	**294**	**1314**	**360**	**83**	**23**	**1674**

المصدر: أُعدّ هذا الجدول استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات: https://www.iec.jo/ar

[٧] يُقصد بالمجموع حساب مجموع الذكور والإناث فقط، وذلك لأن الشركس والشيشان والمسيحيين منهم ذكور ومنهم إناث وقد تم حسابهم في عمودي الذكور والإناث، لذلك لم يتم إدخالهم في المجموع مرة ثانية.

ويُلاحظ وفق الجدول زيادة عدد القوائم والمرشحين عن انتخابات عام ٢٠١٦ (١٢٥٢ مرشحاً ومرشحة، ٢٢٧ قائمة). حيث زاد عدد القوائم بنسبة (٢٩.٥٪)، فيما زاد عدد المرشحين بنسبة (٣٣.٧٪). وتظهر الأرقام أن (٢٠) دائرة انتخابية من أصل (٢٣) ازداد فيها عدد المرشحين مقارنة بأعدادهم عام ٢٠١٦، فيما نقصت أعداد المرشحين في (٣) دوائر انتخابية فقط، وهي دائرة العاصمة الأولى ودائرة بدو الجنوب ودائرة بدو الوسط،" فيما لم تشهد دائرة جرش أي زيادة أو نقصان في أعداد المرشحين.

وتشير الأرقام إلى أن حوالي (٧٠٪) من الدوائر شهدت زيادة في عدد القوائم المتنافسة عن انتخابات ٢٠١٦. إضافة إلى انخفاض عدد القوائم في أربعة دوائر فقط: عمان الأولى من (١٤) عام ٢٠١٦ إلى (١٣) قائمة عام ٢٠٢٠، وجرش من (٩) إلى (٨) قوائم، وبدو الوسط من (١٢) إلى (١١) قائمة، وبدو الجنوب من (٨) إلى (٤) قوائم. فيما لم تشهد دوائر عمان الخامسة والمفرق والطفيلة أي زيادة أو نقصان[٨]. ويُلاحظ أن (٦٤٪) من المرشحين يترشحون لأول مرة، وفق دراسة لمركز "راصد".

شكل رقم (2)

توزيع المرشحين حسب الدوائر الانتخابية ونسبهم المئوية

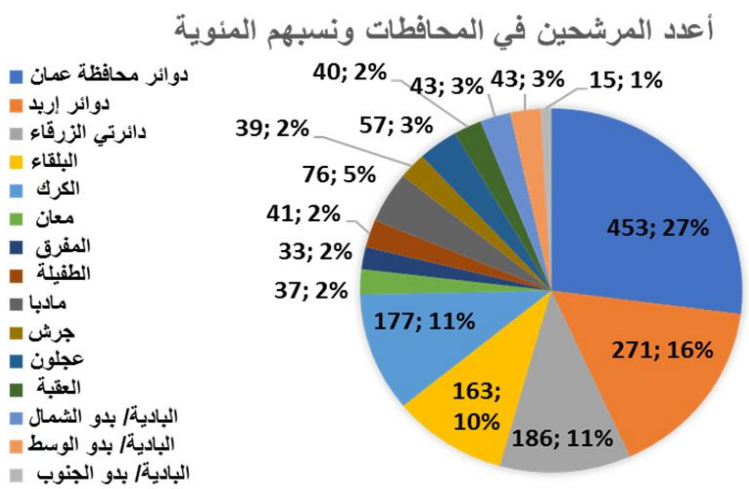

[٨] خاطر، أيمن، وعبد الله المجالي، الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦ دراسة سياسية وإحصائية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٧٧، خريف ٢٠١٦، السنة ٢٠، ص ١٠٥- ١٢٣.

وتشير هذه الزيادة الملحوظة إلى أن هناك رغبة كبيرة لدى المواطنين في الحصول على مقعد في مجلس النواب، رغم أن هذه الرغبة لا تنسجم مع رأي المواطنين بشكل عام في البرلمان، حيث تشير معظم استطلاعات الرأي إلى عدم ثقة المواطنين به، فقد بلغت نسبة ثقة الأردنيين بمجلس النواب (١٥٪) فقط، وفق استطلاع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية نشرت نتائجه في ٧/ ١/ ٢٠٢٠[٩].

ما يشير إلى وجود تباين كبير في النظرة إلى مجلس النواب كمؤسسة تشريعية ورقابية من جهة، وإلى المقعد النيابي من جهة أخرى، ورغم أن ثقة الناس بمؤسسة مجلس النواب منخفضة (١٥٪) فقط، ورغم أن المجلس لا يَسلم من الانتقادات اللاذعة وأحياناً السخرية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن النظرة إلى النائب نفسه تختلف عن ذلك، فمعظم النواب يحظون بالوجاهة والاحترام والتقدير بين الناس، ويقدمهم الناس في مناسباتهم الاجتماعية، ويلجأون إليهم لقضاء حاجاتهم.

كما أن قانون الانتخاب عمل على زيادة عدد المرشحين، ذلك أن تجربة ٢٠١٦ أغرت الكثيرين لخوض التجربة، فقد تبين أن ثمة حظوظ للقائمة بالظفر بمقعد نيابي قوي واحد على الاقل، حيث لم تستطع أي قائمة من القوائم الفائزة الحصول على أكثر من مقعد (باستثناء المقاعد المخصصة للمسيحيين والشيشان والشركس والمرأة)، سوى قائمتين فقط، وتبين بعد النتائج أن دائرة مثل عمان الثانية لها ستة مقاعد وتنافس فيها في ٢٠١٦ (١٢) قائمة، كانت حظوظ كل قائمة بالحصول على مقعد نيابي بنسبة ٥٠٪، وهو ما ينطبق على دائرة الزرقاء الأولى. وفي دائرة البلقاء التي لها ٨ مقاعد (مسلمين) وتنافست فيها ١٣ قائمة، كانت حظوظ كل قائمة بالحصول على مقعد (٦٢٪)، بينما في دائرة إربد الرابعة التي لها خمسة مقاعد وتنافس فيها ٨ قوائم كانت حظوظ كل قائمة بالحصول على مقعد (٦٣٪).

ولذلك شهدنا تنافس (١٨) قائمة في دائرة عمان الثانية، و(١٩) قائمة في دائرة الزرقاء الأولى، و(١٢) قائمة في دائرة إربد الرابعة، و(١٨) قائمة في دائرة البلقاء، والشكل رقم (٣) يبين اعداد القوائم والمرشحين وصفات الترشح.

---

[٩] مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، تاريخ الدخول: ٧/ ١/ ٢٠٢٠.
http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=810

شكل رقم (3)

أعداد القوائم والمرشحين حسب الجنس والديانة والعرق

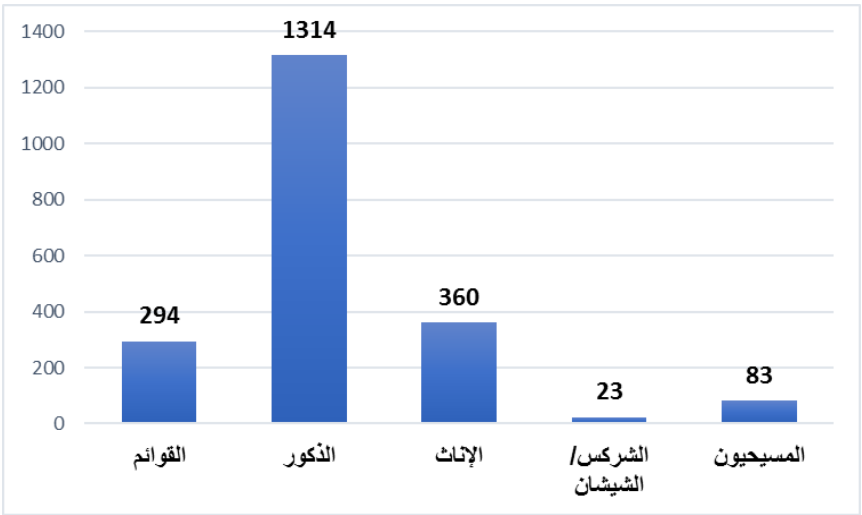

ويعزز ذلك أن الطامحين لمقعد نيابي اكتشفوا أنه مع وجود حظوظ كبيرة للقائمة، فإنه لا تحتاج إلى منافسة المرشحين الأقوياء، بل عليه أن تنافس من هم في قائمته، حيث يمكنه الظفر بمقعد نيابي بأصوات قليلة نسبيا.

ففي دائرة إربد الأولى فاز مرشح حصل على (٣٧٥١) صوتاً، فيما حصل سبعة مرشحين على أرقام تفوق ذلك بعضهم بفارق (٢٠٠٠) صوت.

وفي دائرة البلقاء فاز مرشح حصل على (٣١٤٨) صوتاً، فيما حصل (٢١) مرشحاً على أرقام تفوق ذلك.

وفي دائرة الزرقاء الأولى فاز مرشح حصل على (٢٦٨٧) صوتاً، فيما حصل (١٣) مرشحاً على أرقام تفوق ذلك.

المرشحات السيدات

ترشحت للانتخابات (٣٦٠) سيدة بنسبة (٢١.٥٪) من عدد المرشحين الكلي، في حين بلغ عدد المرشحات في انتخابات ٢٠١٦ (٢٥٠) مرشحة بنسبة (٢٠٪) من عدد المرشحين الكلي. وتشير هذه الأرقام إلى زيادة كبيرة في إقبال المرأة على الترشح لنيل مقعد نيابي، فقد ارتفع عدد المرشحات في انتخابات ٢٠٢٠ بنسبة (٤٤ ٪) عن انتخابات ٢٠١٦.

ويمكن تفسير ذلك بنتائج انتخابات ٢٠١٦، حيث حصلت المرأة على (٢٠) مقعدا نيابيا (١٥ عبر الكوتا) و(٥) مقاعد عبر التنافس، كما سجلت المرأة في الانتخابات الماضية بشكل عام أرقاماً جيدة غيرت النظرة إلى قدرتهن على جمع أصوات الناخبين، وقد ترشحت جميع السيدات في المجلس السابق لانتخابات ٢٠٢٠ باستثناء اثنتان.

ويمكن تفسير الإقبال الكثيف من النساء على الترشح بسبب نظام القائمة النسبية المفتوحة الذي اعتمده قانون الانتخاب الجديد، حيث ثمة ثلاث فرص أمام المرأة: مقعد من خلال التنافس العام، ومقاعد الكوتا الـ (١٥)، ومقعد الأقليات (مسيحي أو شيشاني/ شركسي).

مرشحو الأحزاب

تميزت انتخابات ٢٠٢٠ بحضور حزبي واضح؛ مُعلن وكثيف، مقارنة بالانتخابات النيابية السابقة، فقد أعلن (٤١)، من أصل (٤٨) حزباً مسجلاً في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مشاركتهم في الانتخابات وقدموا مرشحين، فيما لم تقدم ستة أحزاب مرشحين لها، لكنها لم تعلن عن مقاطعتها، وكان حزب الشراكة والإنقاذ الحزب الوحيد الذي أعلن عن مقاطعته للانتخابات.

ووفق وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية فقد ترشح (٣٨٣) مرشحاً حزبياً، شكلوا ما نسبته (٢٢.٩٪) من عدد المرشحين الكلي، وتوزعوا على جميع دوائر المملكة بنسب متفاوتة، باستثناء دائرتي إربد الثانية والمفرق.

وتعتبر هذه النسبة عالية مقارنة بانتخابات ٢٠١٦، حيث تنافس فيها (١٣٠) حزبياً، ما يعني أن عدد المرشحين الحزبيين تضاعف ثلاث مرات تقريباً، ومع ذلك فأن تحديد المرشحين الحزبيين كان صعباً في انتخابات ٢٠١٦، حيث لم تكن المشاركة الحزبية بهذا الوضوح والإعلان.

وكان أكثر ما ميز المشاركة الحزبية في هذه الانتخابات انخراط عدد كبير من الأحزاب فيها من التي تصنف بأنها أحزاب موالية، ومعظمها أحزاب صغيرة وحديثة وليس لها تاريخ حزبي أو برلماني.

ويمكن أن يعزى تفاعل هذا العدد الكبير من الأحزاب في الانتخابات النيابية إلى النظام الجديد لتمويل الأحزاب الذي أقر في عام ٢٠١٩[١٠]، والذي يتيح تمويل الأحزاب التي تترشح للانتخابات وفق شروط معينة.

حيث حاول نظام التمويل الجديد تحفيز الأحزاب على الانخراط في العملية الانتخابية وعلى المشاركة العلنية، إذ إن مشاركة الحزبيين في انتخابات ٢٠١٦ كانت ضبابية، فلم يعلن الكثيرون منهم عن انتمائهم الحزبي أثناء الدعاية الانتخابية.

وحسب نظام التمويل الجديد فإن "أي حزب يقدم (٦) مرشحين في (٣) دوائر انتخابية سيحصل على تمويل بقيمة (٢٠) ألف دينار"، كما شجع النظام الجديد على ترشيح المرأة والشباب ضمن القوائم الحزبية بحيث "تتم إضافة (١٥٪) في حال وجود مرشحات سيدات أو من الشباب دون الـ (٣٥) عاماً".

كما شجع النظام الأحزاب على تشكيل ائتلافات حزبية: "الأحزاب التي تشكل (٥) ائتلافات انتخابية، وتترشح في ثلث دوائر في المملكة ستحصل على (٣٠) ألفا".

وحتى لا تكون المشاركة رمزية فقد منح النظام (١٥) ألف دينار للحزب الذي يحصل على (١٪) من أصوات المقترعين في المملكة، و(٣) آلاف دينار عن كل مقعد يفوز به الحزب، وإذا كان الفائز امرأة أو شاباً يقل عمره عن (٣٥) عاماً فإن المبلغ يصبح (٣٦٠٠) دينار، وشجع النظام إعلان الأحزاب عن نفسها فمنح مبلغ (١٠٠٠) دينار عن كل قائمة تحمل اسم الحزب.

ولضمان إعلان الأحزاب عن مرشحيها اشترط النظام أن يكون قد مضى على عضوية المرشح في الحزب ثلاثة أشهر على الأقل، وأن يقوم الحزب بتزويد وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بأسماء المرشحين، على أن تقوم الوزارة بإعلانها عبر وسائل الإعلام المختلفة وعلى موقعها الالكتروني، وأن يعلن الحزب عن قائمة مرشحيه في القوائم طوال فترة الدعاية الانتخابية وبوسائل الدعاية المختلفة.

ومع أن نظام التمويل الجديد ساهم بالتسهيل على الباحثين للتعرف على المرشحين الحزبيين على عكس انتخابات ٢٠١٦، إلا أن ثمة أحزاباً والعديد من مرشحيها لم يلتزموا

[١٠] الجريدة الرسمية العدد رقم (٥٦٠٥) تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١. https://bit.ly/3pygi3r

بقواعد الإعلان التي اشترطها النظام، فباستثناء إعلان ترشحهم كأعضاء حزبيين على صفحات مواقع الأحزاب عبر "الفيسبوك"، إلا أن الدعاية الانتخابية غير المباشرة (إعلانات ولافتات) لم تعكس ذلك وفق العديد من التقارير الإعلامية.

وتصدرت العاصمة عمان بدوائرها الخمس والزرقاء بدائرتيها عدد المرشحين الحزبيين، حيث سجلت العاصمة (١٦٦) مرشحاً ومرشحة، شكلوا ما نسبته (٤٣.٣٪) من مجموع المرشحين الحزبيين، والزرقاء بدائرتيها سجلت (٧٣) مرشحاً ومرشحة، شكلوا ما نسبته (١٩٪)، تليهما إربد بدوائرها الأربع (٤٥) مرشحاً شكلوا ما نسبته (١١.٧٪)، ودائرة البلقاء (٣٢) مرشحاً ومرشحة بنسبة (٨.٤٪)، والكرك (١٧) مرشحاً ومرشحة بنسبة (٤.٤٪)، ومادبا (١٣) مرشحاً ومرشحة بنسبة (٣.٤٪)، وعجلون (١١) مرشحاً ومرشحة بنسبة (٢.٩٪)، وجرش (١٠) مرشحين ومرشحاً ت بنسبة (٢.٦٪)، ودوائر البدو الثلاث سجلت (٨) مرشحين بنسبة (٢.١٪)، والعقبة (٦) مرشحين ومرشحات بنسبة (١.٦٪)، ومعان (٢) مرشحان بنسبة (٠.٥٪)، والطفيلة (١) مرشح واحد بنسبة (٠.٣٪)، وشكلت النساء المرشحات (٢١٪) من مجموع المرشحين الحزبيين، حيث ترشحت (٨١) مرشحة في مختلف الدوائر.

التحالف الوطني

خاضت الحركة الإسلامية ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات بتحالف واسع، تحت عنوان "التحالف الوطني للإصلاح"، وهو الوحيد بهذا الحجم ولاهم واكبر الأحزاب المعارضة في البلاد، ويعتبر هذا التحالف الانتخابي استمراراً للتحالف الذي خاض به الحزب انتخابات عام ٢٠١٦، ويعد أكبر تحالف معلن وواضح يخوض الانتخابات، وقد تشكل التحالف من أعضاء حزبيين وشخصيات وطنية، كما ضم شخصيات مسيحية وشيشانية وشركسية، كما ضم عددا من المرشحات النساء.

وشكل التحالف (١٣) قائمة في (١٢) دائرة بـ (٨٥) مرشحاً (٣٨ أعضاء في الحزب)، قبل انسحاب ٤ منهم مسيحيان وشركسي تحت ضغوط حسب تصريحات قيادة الحزب، وقد توزعت القوائم على دوائر: عمان الأولى والثانية (قائمتان) والثالثة والرابعة والخامسة، والزرقاء الأولى والثانية، وإربد الأولى، والكرك، والبلقاء، ومادبا، وجرش، وكانت معظم قوائم التحالف

باسم قائمة الإصلاح إلا قائمتين، كما شكل الحزب في دائرة العقبة قائمة أخرى خارج التحالف وسماها قائمة النشامى، وخاض الانتخابات مرشح واحد للحزب في دائرة عجلون.

ويُلاحظ الانخفاض في عدد مرشحي التحالف وتوزيعهم عن انتخابات عام ٢٠١٦ التي شارك فيها بـ (٢٠) قائمة ضمت (١١٨) مرشحاً ومرشحة، (٧٠) منهم من أعضاء الحزب.

الأحزاب القومية واليسارية

شاركت الأحزاب القومية واليسارية في تحالف ضم أحزاب الوحدة الشعبية، وحزب حشد، والبعث العربي الاشتراكي، والبعث التقدمي، والحزب الشيوعي، وحزب الحركة القومية، بما مجموعه (٤٨) مرشحاً توزعوا على (١٦) قائمة، إضافة للحزب الديمقراطي الاجتماعي، القريب من اليسار، والذي ظهر مرشحوه التسعة في قوائم ضمت مرشحي ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية.

وقد تنوعت مشاركة هذه الأحزاب بين قوائم حزبية كاملة هي:

١. قائمة موطني في عمان الأولى والثانية، ومادبا، وإربد الأولى، وإربد الرابعة (تشكلت من حزب حشد).
٢. القائمة التقدمية في عمان الثالثة.
٣. الحركة القومية في إربد الأولى (٧ مرشحين لحزب الحركة القومية من أصل ٧ مرشحين).
٤. الوطنية في الزرقاء الأولى (ثلاثة مرشحين حشد من أصل ٤ مرشحين).
٥. العربي التقدمي في الزرقاء الأولى (٤ مرشحين للبعث التقدمي من أصل ٤ مرشحين).

وتحالف مع قوائم حزبية:

١. وطن في عمان الخامسة بالتحالف (مرشح شيوعي ومرشح الديمقراطي الاجتماعي وثلاثة مرشحين من الجبهة الأردنية الموحدة).
٢. الكرامة في البلقاء (مرشح واحد من البعث الاشتراكي من أصل ١٠ مرشحين).
٣. عدالة في البلقاء (مرشح واحد من البعث الاشتراكي من أصل ٩ مرشحين).

٤. الأقصى في الزرقاء الأولى (مرشح واحد من الوحدة الشعبية من أصل ٦ مرشحين).
٥. الأصل والثبات في مادبا (مرشح للبعث التقدمي من أصل ٥ مرشحين).
٦. الوفاق في إربد الثالثة (مرشح البعث التقدمي من أصل ٥ مرشحين).
٧. التضامن في الكرك (مرشح للشيوعي ومرشح للبعث الاشتراكي من أصل ١٠ مرشحين).

ويُلاحظ غياب الأحزاب القومية في دوائر المفرق والطفيلة ومعان والعقبة وجرش وعجلون ودوائر البدو الثلاث.

ويمكن ملاحظة أن المعارضة التقليدية (جبهة العمل الإسلامي وائتلاف الأحزاب القومية واليسارية)، بالإضافة إلى مرشحي الحزب الديمقراطي الاجتماعي (٩ مرشحين معظمهم في قوائم مع مرشحي الأحزاب القومية واليسارية) قدمت (٩٥) مرشحاً يشكلون (٢٤.٨ ٪) من مجموع المرشحين الحزبيين، وإذا أضفنا لهم أعضاء التحالف الوطني للإصلاح من غير الأعضاء الرسميين في حزب جبهة العمل الإسلامي، يكون عدد مرشحي المعارضة (١٣٨) مرشحاً بنسبة (٣٦٪) من مجموع المرشحين الحزبيين.

أحزاب الموالاة

شاركت أحزاب الموالاة أو الأحزاب الوسطية بفعالية في الانتخابات، ورشح (٣٣) حزباً ما مجموعه (٢٨٨) مرشحاً بنسبة (٧٥.٢٪) من مجموع المرشحين الحزبيين، وقد توزع مرشحو الأحزاب على (١٣٧) قائمة منها (٢٨) كاملة أو شبه كاملة، كما حملت سبعة قوائم منها أسماء أحزابها.

ومقارنة بانتخابات ٢٠١٦ فإن شكل ومضمون مشاركة أحزاب الموالاة قد اختلفت بشكل واضح، فقد أعلن (٣٣) حزباً مصنفاً على أنه حزب موال مشاركته في الانتخابات معلناً عن مرشحيه، فيما غابت تلك الإعلانات عن انتخابات ٢٠١٦ باستثناء عدد قليل منها (٩) أحزاب[١١].

[١١] خاطر، مرجع سابق.

ويمكن أن تعزى تلك الفعالية إلى حد بعيد إلى نظام تمويل الأحزاب الجديد، خصوصاً وأن الدعاية الانتخابية، اللافتات، لم تعكس وجود تلك الأحزاب.

المستقلون

شكل المستقلون (٧٧.١٪) من مجموع المترشحين، ويقصد بهم كل المرشحين غير الحزبيين وغير المنضوين بتحالف رسمي مع الأحزاب.

وترشح المستقلون في كافة الدوائر، وشاركوا في معظم القوائم باستثناء (٣٠) قائمة هي قوائم التحالف الوطني للإصلاح الـ(١٣) وقوائم تحالف الأحزاب القومية واليسارية المغلقة الـ(٨) و(٩) قوائم لأحزاب الموالاة. ما يعني أن (٩٠٪) من القوائم ضمت مرشحين مستقلين.

وتشير تلك الأرقام إلى أن المرشح المستقل لا زال يهيمن على الانتخابات البرلمانية، وإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض المرشحين يصر على أن يعلن أنه مرشح مستقل وليس حزبياً، من خلال دعايته الانتخابية، فإن ذلك يدل على أن التوجه العام للناخبين ينحو نحو المرشحين غير الحزبيين.

ورغم أن الأرقام تظهر تراجع نسبة المستقلين من مجموع المرشحين في انتخابات ٢٠٢٠ عنها في انتخابات ٢٠١٦ التي بلغت حوالي (٩٠٪) خاض الانتخابات (١٣٠) مرشحاً حزبياً من أصل (١٢٥٢) مرشحاً ومرشحة[١٢]، إلا أن ذلك لا يعكس الواقع الحقيقي، حيث أن العديد من مرشحي أحزاب الموالاة كانوا ترشحوا من قبل دون إعلان انتمائهم الحزبي، ومرة أخرى فإن نظام تمويل الأحزاب الجديد ساهم في تخفيض نسبة المستقلين لصالح المرشحين الحزبيين.

النتائج

نسبة المشاركة

أظهرت نسبة المشاركة التي أعلنتها الهيئة المستقلة للانتخاب انخفاضاً واضحاً مقارنة بالمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٦، فقد بلغت نسبة الاقتراع (٢٩,٩٠٪) منها (٣٤,١٢٪)

[١٢] المرجع السابق.

للذكور و(٢٦,١١٪) للإناث، في حين بلغ عدد المقترعين (١,٣٨٧,٧١١) منهم (٧٤٩,٦٣٠) ذكور، و(٦٣٨,٠٨١) إناث، من مجموع الناخبين البالغ عددهم (٤٦٤٠٦٤٣)، وكانت نسبة المشاركة قد بلغت في انتخابات عام ٢٠١٦ (٣٦.١)٪، ويظهر جدول رقم (٣) اعداد الناخبين ونسب المشاركة في مختلف الدوائر الانتخابية.

جدول رقم (3)

أعداد الناخبين والمقترعين ونسب المشاركة في الانتخابات

اسم الدائرة	انتخابات ٢٠١٦				انتخابات ٢٠٢٠			
	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة	عدد الأصوات للكتل	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة	عدد الأصوات للكتل
العاصمة/ الدائرة الأولى	**290,177**	**66,249**	**22.8%**	**64,969**	322.052	47.664	14.8%	**45650**
العاصمة/ الدائرة الثانية	**400,452**	**82,886**	**20.7%**	**81,100**	443.281	61.616	13.9%	**55169**
العاصمة/ الدائرة الثالثة	**242,198**	**46,507**	**19.2%**	**45,438**	266.126	31.137	11.7%	**30726**
العاصمة/ الدائرة الرابعة	**249,125**	**74,262**	**29.8%**	**72,999**	283.367	72.542	25.6%	**71064**
العاصمة/ الدائرة الخامسة	**375,433**	**92,512**	**24.6%**	**89,965**	414.680	70.910	17.1%	**68033**
المجموع	**1,557,385**	**362,416**	**23.3%**		1.729.506	283.869	16.4%	**270642**
إربد/ الدائرة الأولى	**325,918**	**113,596**	**34.9%**	**110,302**	362.347	103.269	28.5%	**99867**
إربد/ الدائرة الثانية	**144,883**	**75,087**	**51.8%**	**72,669**	164.410	74.642	45.4%	**71494**
إربد / الدائرة الثالثة	**114,052**	**49,798**	**43.7%**	**47,766**	128.219	50.134	39.1%	**48044**
إربد/ الدائرة	**163,899**	**80,797**	**49.3%**	**78,141**	186.766	81.804	43.8%	**78381**

الرابعة								
المجموع	748,752	319,278	42.6%		841.742	309.849	36.8%	297786
الزرقاء/ الدائرة الأولى	449,753	102,944	22.9%	100,624	506.604	79.537	15.7%	78068
الزرقاء/ الدائرة الثانية	131,254	42,758	32.6%	41,383	148.627	41.616	28.0%	39830
المجموع	581,007	145,702	25.1%		655.231	121.153	18.5%	117898
البلقاء	297,818	124,614	41.8%	121,501	335.921	121.939	36.3%	118695
الكرك	167,280	103,451	61.8%	100,976	188.801	103.085	54.6%	100365
معان	53,217	27,768	52.2%	26,940	59.359	29.798	50.2%	28871
المفرق	95,055	50,391	53.0%	48,884	109.688	49.798	45.4%	46076
الطفيلة	54,638	32,574	59.6%	31,333	63.067	31.092	49.3%	29274
مأدبا	106,370	50,255	47.2%	48,645	119.404	53.851	45.1%	50671
جرش	107,637	62,403	58.0%	60,859	122.493	62.349	50.9%	60084
عجلون	101,112	59,333	58.7%	57,028	114.980	56.800	49.4%	54399
العقبة	55,819	23,817	42.7%	23,393	63.891	24.151	37.8%	23595
بدو الشمال	83,914	51,023	60.8%	49,997	98.026	55.581	56.7%	54084
بدو الوسط	56,102	35,587	63.4%	34,038	64.666	36.666	56.7%	35903
بدو الجنوب	64,039	43,788	68.4%	43,436	73.868	48.531	65.7%	47926
	4,130,145	1,492,400	36.1%	1,452,386	4.640.643	1387698	29.9%	1.336.269

المصدر: أُعدّ هذا الجدول استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات: http://www.entikhabat.jo

وتشير الأرقام إلى تراجع نسبة المقترعين في جميع دوائر المملكة وإن كانت بنسب متفاوتة، حيث سجلت دائرة الطفيلة أعلى نسبة تراجع حيث كانت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٦ (٥٩.٦٪)، في حين بلغت في انتخابات عام ٢٠٢٠ (٤٩.٣٪)، أي بتراجع مقداره (١٠.٣٪)، تليها دائرة عجلون بنسبة (٩.٣٪) من (٥٨.٧) إلى (٤٩.٤٪)، تليها الدائرة الأولى في العاصمة عمان بنسبة (٨٪) من (٢٢.٨٪) إلى (١٤.٨٪)، كما يلاحظ تراجع نسبة المشاركة بشكل واضح عنها في انتخابات ٢٠١٦ في دوائر: الكرك بنسبة (٧.٢٪) من (٦١.٨٪) إلى (٥٤.٦٪)، والمفرق بنسبة (٧.٦٪) من (٥٣٪) إلى (٤٥.٤٪)،

وجرش بنسبة (٧.١٪) من (٥٨٪) إلى (٥٠.٩٪)، وبدو الوسط بنسبة (٦.٧٪) من (٦٣.٤٪) إلى (٥٦.٧٪)، فيما كانت دوائر معان ومأدبا وبدو الجنوب الأقل تراجعاً حيث سجلت تراجعاً على التوالي: (٢٪) و (٢.١٪) و (٢.٧٪)، وفي المجمل فقد شهدت (١٣) دائرة من أصل (٢٣) دائرة تراجعاً بنسبة تزيد عن تراجع النسبة العامة وهي (٦.٢٪)، والشكل رقم (٤) يبين نسب التراجع في المشاركة الانتخابية.

شكل رقم (4)

النسب المئوية لتراجع نسبة المقترعين في جميع دوائر المملكة

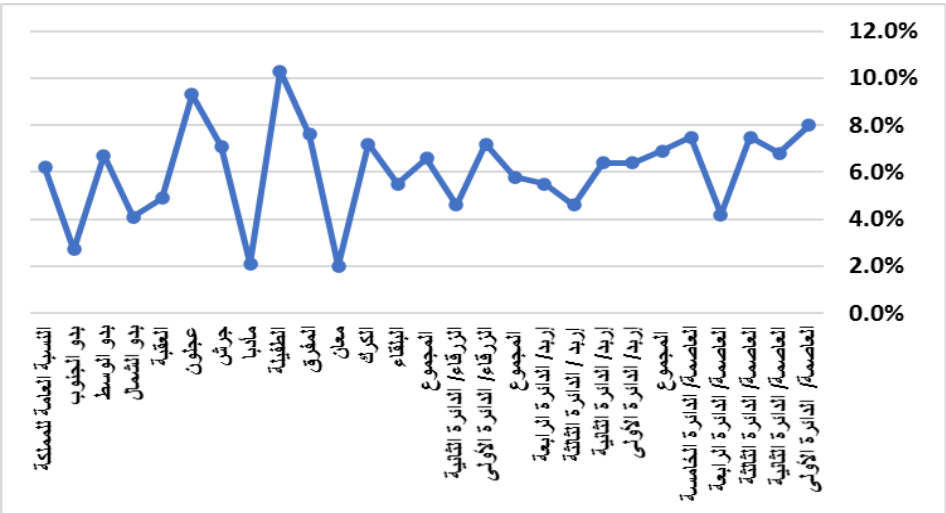

ورغم أن دوائر عمان والزرقاء الأولى وإربد الأولى لا زالت تسجل نسب المشاركة الأدنى في الانتخابات، إلا أن تراجع نسب المشاركة في عدد من الدوائر التي توصف بالعشائرية وبنسب كبيرة، أمر يثير الانتباه، فإن كان البعض يشير إلى عدم عدالة توزيع المقاعد النيابية كأحد أسباب عزوف المواطنين في عمان والزرقاء، إلا أن هذا الأمر لا ينسحب على الدوائر الأخرى، ما قد يشير إلى أسباب أخرى ربما تتعلق بالعملية الديمقراطية نفسها، ومن جدوى المشاركة في الانتخابات، أو تتعلق بقناعة المواطنين بمجلس النواب وقدرته على تمثيلهم وتحقيق مطالبهم، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة العلمية.

وسجلت دائرة عمان الثالثة التي توصف بأنها دائرة المال ورجال الأعمال، النسبة

الأقل من حيث المشاركة في المملكة حيث بلغت (١١.٧٪) فقط. لكن الدائرة الأولى في عمان كانت الأكثر تراجعاً بنسبة المشاركة عن ٢٠١٦ مقارنة بدوائر عمان الخمس، حيث تراجعت المشاركة فيها بنسبة (٨٪). وبشكل عام بقيت دوائر عمان ودائرة الزرقاء الأولى ودائرة إربد الأولى الأقل مشاركة في الانتخابات.

ورغم أن المراقبين قد أبدوا تفاؤلهم بعد انتهاء فترة التسجيل للترشح، وتقدم (٢٩٤) قائمة ضمت (١٦٧٤) مرشحاً ومرشحة، بأن المشاركة في الانتخابات ستكون واسعة، و"يبقى العدد الكبير للمرشحين دلالة على معركة انتخابية مثيرة قادمة، وأن ثمة قناعة متزايدة بأهمية الانتخابات وأهمية إفراز نواب يمثلون المصالح والناس على اختلاف تباياناتهم تحت القبة، لكن النتائج لم تخدم هذه التوقعات، حيث أن زيادة عدد المرشحين لم تنعكس على زيادة عدد الناخبين، بل إن الأرقام تشير إلى العكس، ففي مقابل زيادة عدد المرشحين بنسبة (٣٣.٧٪) عن انتخابات عام ٢٠١٦، انخفض عدد الناخبين بنسبة (٦.٢٪).

ويشير استطلاع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أجري في الفترة من ٣٠/٩-٥/١٠/ ٢٠٢٠ أن (٢٨٪) أكدوا مشاركتهم في الانتخابات، في حين قال (٥٠٪) أنهم لن يشاركوا في الانتخابات وعلل (٤٠٪) منهم ذلك لعدم ثقتهم بالبرلمان، و(٢٣٪) منهم بعدم ثقتهم بنزاهة الانتخابات، و(١٥٪) منهم بعدم وجود مرشح كفؤ، وكان اللافت أن (٦١٪) من الأردنيين لن يتأثر قرارهم بالمشاركة في الانتخابات بالوضع الوبائي[١٣].

ولا شك أن الوضع الوبائي قد أثر على نسبة المشاركة خصوصاً في فئة كبار السن، فقد أشار الاستطلاع السالف الذكر إلى أن غالبية الأردنيين (٦١٪) لا يعتقدون بقدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على ضبط إجراءات الوقاية الصحية والتباعد الجسدي يوم الاقتراع[١٤].

إلا أن إقبال المواطنين الكثيف على مراكز التسوق في يوم الانتخاب لتأمين احتياجاتهم لأيام الحظر الأربعة التي أعلنتها الحكومة وتبدأ مع إغلاق صناديق الاقتراع، قد لا يساعد فرضية أن يكون فيروس كورونا هو السبب الرئيسي في العزوف، خصوصاً وقد تبين صرامة

[١٣] مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ٦/ ١٠/ ٢٠٢٠. http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?

[١٤] المصدر السابق.

الإجراءات الصحية التي اتخذتها الهيئة داخل مراكز الاقتراع، وقد يكون لإعلان الحكومة الحظر إسهام أكبر في العزوف مقارنة بالفيروس، فقد فسر الناس قرار الحظر بعد يوم الاقتراع مباشرة بأن يوم الاقتراع قد يشكل خطورة صحية بالغة.

وتشير النتائج أن الناخبين أظهروا ميلاً كبيراً للتغيير، فمن بين (٨٩) نائباً من المجلس السابق خاضوا الانتخابات فاز (٢٢) فقط بنسبة (٢٤.٧٪)، وتشير النتائج إلى أن هناك (٩٨) نائباً دخلوا مجلس النواب لأول مرة بنسبة (٧٥.٤٪).

المرأة

كانت النتائج مخيبة بالنسبة لتوقعات المرأة، فلم تستطع الحفاظ على عدد مقاعدها في المجلس السابق، واكتفت فقط بمقاعد الكوتا الـ (١٥)، وقد خاضت (١٨) من الاعضاء النساء في مجلس النواب السابق هذه الانتخابات، وخسرت جميعهن باستثناء مرشحة واحدة فازت بالكوتا، وكانت قد فازت بالتنافس في الانتخابات السابقة.

وتظهر الأرقام التي حصلت عليها الأعضاء السابقات فروقاً كبيرة عن تلك التي حصلن عليها في انتخابات عام ٢٠١٦، فقد حصلت (١٣) منهن على أقل من نصف الأصوات التي حصلت عليها سابقاً، فيما حصل ثلاثة منهن على أقل من ثلث الأصوات التي حصلن عليها سابقاً، وحصلت اثنتان على أقل من ربع الأصوات.

كما تظهر الأرقام أن عدد أصوات الفائزات (الكوتا) كانت أقل من عدد أصوات الفائزات (الكوتا) في انتخابات عام ٢٠١٦ في جميع المحافظات باستثناء محافظة معان وبزيادة طفيفة.

نتائج الأحزاب

تظهر الأرقام نتائج متواضعة للأحزاب السياسية، فمن بين (٤١) حزباً شاركوا في الانتخابات حصل (٤) منهم على مقاعد نيابية أي بنسبة (٩.٨٪). وحصل حزبان من الأحزاب الأربعة على مقعد واحد لكل منهما، فيما حصل الحزبان الآخران على عشرة مقاعد، ليكون مجموع مقاعد الحزبيين المسجلين كأعضاء أحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (١٢) مقعدا من أصل (١٣٠)، أي بنسبة (٩.٢٪) فقط.

وتشير النتائج النهائية إلى فوز حزب جبهة العمل الإسلامي بخمسة مقاعد، وحزب الوسط الإسلامي بخمسة مقاعد، ومقعد لحزب الجبهة الأردنية الموحدة، ومقعد لحزب الوفاء الوطني.

وانحصرت مقاعد الأحزاب في دوائر عمان الأولى والثانية والخامسة، والزرقاء الأولى، وإربد الثالثة والرابعة، والكرك، والعقبة، والبلقاء.

في المقابل أعلن حزب جبهة العمل الإسلامي فوز التحالف الوطني للإصلاح بعشرة مقاعد، فيما أعلن حزب الوسط الإسلامي فوز أعضائه بستة مقاعد، إلا أن وزارة الشؤون السياسية قالت إن العضو أسماء الرواحنة في دائرة مادبا ليست مسجلة كعضو في كشوفات الحزب المودعة في الوزارة، كما أعلن حزب الوسط عن فوز ٨ متحالفين معه[١٥].

وعليه فإن مجموع الأعضاء الحزبيين والمتحالفين معهم الذين فازوا يصل الى (٢٦) مقعداً ليشكلوا (٢٠٪) من مجلس النواب التاسع عشر.

ويبدو أن أكثرية الأحزاب قد خاضت الانتخابات دون تقدير واضح لقدرتها على الحصول على مقاعد نيابية أو حتى قدرتها على المنافسة بالنظر إلى الأرقام المتواضعة التي حصلت عليها، وان الدافع الأكبر كان عدم الحرمان من التمويل الرسمي من الدولة المقرر للأحزاب وفق المشاركة في الانتخابات.

التحالف الوطني للإصلاح

أعلن حزب جبهة العمل الإسلامي عن فوز عشرة من مرشحي التحالف الوطني للإصلاح. وبهذا الإعلان يكون التحالف الوطني للإصلاح الذي شكله حزب جبهة العمل الإسلامي والذي تقف خلفه الحركة الإسلامية هو أكبر (الكتل) الحزبية المعلنة في مجلس النواب قبيل انعقاده. وجدول رقم (٤) يكشف نتائج مرشحي التحالف الوطني للإصلاح على مستوى المملكة مقارنة بنتائجه في الانتخابات السابقة عام ٢٠١٦.

[١٥] صفحة حزب الوسط في "فيسبوك"، تاريخ الدخول: ١٤/ ١١/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/38Evh55

جدول رقم (4)

قوائم التحالف الوطني للإصلاح والأصوات التي حصلت عليها والنسبة المئوية من المجموع الكلي للمقترعين

الرقم	الدائرة	انتخابات ٢٠١٦			الرقم	انتخابات ٢٠٢٠		
		أسماء القوائم	عدد الأصوات	النتيجة		أسماء القوائم	عدد الأصوات	النتيجة
1	الأولى - عمان	الإصلاح	6647	فائزة	١	الإصلاح	6369	فائزة
2		العدالة	6323	خاسرة	---	---	------	------
3	الثانية - عمّان	الإصلاح	10096	فائزة	٢	الإصلاح	6500	فائزة
4		البناء	6055	خاسرة	٣	التعاون	4900	خاسرة
٥		التعاون	12535	فائزة	---	---	------	------
6	الثالثة - عمّان	الإصلاح	9172	فائزة	٤	الإصلاح	٤٥٩٨	فائزة
7	الرابعة - عمّان	العدالة	12335	فائزة	٥	الإصلاح	٦٣٧٩	خاسرة
٨٨	الخامسة - عمّان	الإصلاح	11402	فائزة	٦	الإصلاح	٩١١١	فائزة
9		التحالف الوطني	6269	خاسرة	---	---	------	------
10	إربد/ الأولى	البناء	8216	خاسرة	٧	الإصلاح	٧٠٦١	خاسرة
11		العهد	6537	خاسرة	---	---	------	------
12	إربد/ الثالثة	الوفاء	7285	فائزة	---	---	------	------
13	إربد/ الرابعة	الإصلاح	3241	خاسرة	---	---	------	------
14	الزرقاء/ الأولى	الإصلاح	14518	فائزة	٨	الإصلاح	٨٦٨٧	فائزة
15	الزرقاء/ الثانية	الإصلاح	4656	خاسرة	٩	الإصلاح	٢٤١٥	خاسرة
16	البلقاء	الإصلاح	11257	فائزة	١٠	الإصلاح	٤٤٣٣	خاسرة
17	المفرق	الوفاق	4738	خاسرة	---	---	------	------
18	مأدبا	الإصلاح	5497	خاسرة	١١	الإصلاح	٢٦٣٢	خاسرة

		والتنمية						
19	جرش	الإصلاح	8967	فائزة	١٢	الإصلاح	٥٥٨٤	خاسرة
	العقبة	الإصلاح	2056	خاسرة	---	---	------	------
20	الكرك	---	---	------	١٣	الإصلاح	١٠٦٢٥	
مجموع عدد الأصوات			157.802	١٥ مقعدًا	مجموع عدد الأصوات		79294	٨ مقاعد
نسبة عدد الأصوات			10.57٪		نسبة عدد الأصوات		5.71%	

وتظهر النتائج النهائية تراجعاً واضحاً للتحالف الوطني للإصلاح الذي يقوده حزب جبهة العمل الإسلامي (أكبر أحزاب المعارضة) مقارنة بنتائجه في انتخابات عام ٢٠١٦، فقد تراجعت مقاعد التحالف بنسبة (٣٣.٣٪) من (١٥) مقعداً في انتخابات عام ٢٠١٦ إلى (١٠) مقاعد في هذه الانتخابات، وتراجعت نسبة فوز القوائم من (٥٠٪) في انتخابات ٢٠١٦ حيث شارك بـ (٢٠) قائمة فاز منها عشرة قوائم، إلى (٤٦٪) في انتخابات ٢٠٢٠ حيث شارك بـ (١٣) قائمة فاز في (٦) منها.

وحصل التحالف بقوائمه الثلاث عشرة على (٧٩٢٩٤) صوتاً، وإذا أضيفت أصوات القوائم المتحالفة معه في العقبة وعجلون يكون عدد الأصوات التي حصل عليها (٨٤٩١٠) أصوات، ويشكل ما نسبته (٦٪) من المجموع الكلي للأصوات، مقابل (١٥٧٨٠٢) صوتاً حصل عليها عام ٢٠١٦ مع ملاحظة أنه كان قد شارك فيها بـ (٢٠) قائمة، وربما يكون هذا سبباً مهماً حيث ضاعت أصواته في الدوائر التي لم يرشح فيها قائمة.

وفي المجمل فقد تراجعت أصوات قوائم الإصلاح في جميع الدوائر باستثناء دائرتي الكرك والعقبة، حيث تراجعت في دائرة عمان الثالثة بنسبة (٥٠٪) من (٩١٧٣) صوتاً عام ٢٠١٦ إلى (٤٥٩٨) صوتاً، وعمان الرابعة بنسبة (٤٨.٣٪) من (١٢٣٣٥) في ٢٠١٦ إلى (٦٣٧٩)، ودائرة الزرقاء الأولى بنسبة (٤٠٪) من (١٤٥١٨) صوتاً في ٢٠١٦ إلى (٨٦٨٧). ودائرة البلقاء بنسبة (٦٠.٦٪) من (١١٢٥٧) في عام ٢٠١٦ إلى (٤٤٣٣). ودائرة جرش بنسبة (٣٧.٧٪) من (٨٩٦٧) صوتاً في عام ٢٠١٦ إلى (٥٥٨٤) صوتاً، ويظهر الشكل رقم (٥) نسب التراجع بوضوح.

شكل رقم (5)

النسب المئوية لتراجع أصوات قوائم الإصلاح في جميع دوائر المملكة

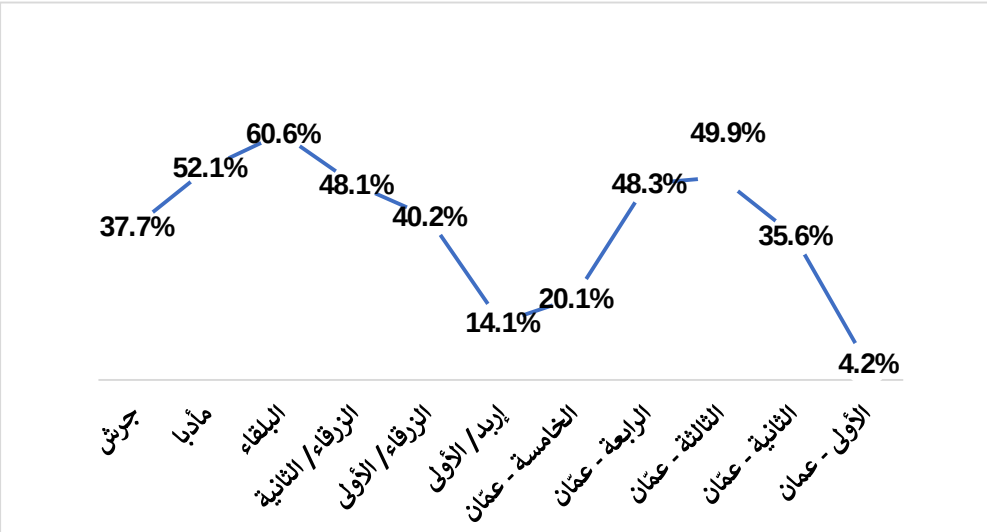

في المقابل نلاحظ تراجع نسبة التصويت في تلك الدوائر، حيث تراجعت في عمان الثالثة بنسبة (٣٩٪) من (١٩.٢٪) عام ٢٠١٦ إلى (١١.٧٪)، وعمان الرابعة بنسبة (١١٪) من (٢٨.٨٪) عام ٢٠١٦ إلى (٢٥.٦٪)، والزرقاء الأولى بنسبة (٣١.٤٪) من (٢٢.٩٪) عام ٢٠١٦ إلى (١٥.٧٪)، والبلقاء بنسبة (١٣.٢٪) من (٤١.٨٪) عام ٢٠١٦ إلى (٣٦.٣٪)، وجرش بنسبة (١٤.٨٪) من (٥٨٪) عام ٢٠١٦ إلى (٥٠.٩٪)، وقد أخفق التحالف في الحفاظ على مقعده في دائرة جرش ودائرة عمان الرابعة ودائرة البلقاء، كما أخفق في الحفاظ على مقاعده في عمان الثانية (خسر مقعداً) والزرقاء الأولى (خسر مقعدان).

في المقابل فقد نجح التحالف في الحصول على مقاعد في دائرة الكرك (مقعدان)، ودائرة العقبة (مقعدان) ودائرة عمان الخامسة (مقعدان)، مع ملاحظة أن التحالف لم ينافس في دائرة الكرك كقائمة رسمية للتحالف في عام ٢٠١٦، إلا أن الحزب شارك بمرشحين معروفين بانتمائهم للحزب ولم يحصلوا على أي مقعد، وتسجل النتيجة في الكرك والعقبة وعمان الخامسة كإنجاز مهم للحركة الإسلامية، حيث تعتبر دائرة الكرك وإلى حد ما دائرة العقبة وعمان الخامسة من الدوائر العشائرية.

وقد يكون لتراجع نسب التصويت في المملكة بشكل عام وفي الدوائر التي نافس فيها التحالف الوطني للإصلاح بشكل خاص، وانخفاض عدد مرشحي وقوائم التحالف عنها في انتخابات عام ٢٠١٦، دور في تراجع الأصوات التي حصل عليها، إلا أن ذلك العامل لا يبدو أنه كان العامل الحاسم، رغم أن الأرقام فعلاً تشير إلى تراجع نسب تراجع التصويت العامة، لكن نسب تراجع التحالف تفوق أرقام تراجع نسب التصويت وإن بتفاوت. وبالنظر لتلك الأرقام يمكن إعطاء عامل العزوف نسبة ٤٠٪، وذلك بعد حساب تراجع نسب المشاركة ومقارنتها بنسب تراجع الأصوات في دوائر التحالف، حيث بلغت نسبة تراجع المشاركة في الدوائر التي انخفضت فيها أصوات قوائم الإصلاح (عمان الخمسة، الزرقاء الأولى والثانية، إربد الأولى، البلقاء، جرش، مادبا) (٢١.٩٥٪)، مقابل (٥٢.٢٪) نسبة تراجع أصوات القائمة.

ويمكن أن تعزى أسباب عزوف أنصار الحركة الإسلامية إلى أجواء الإحباط التي اثارتها إجراءات الحكومة ضد نقابة المعلمين صباح ٢٥/ ٧/ ٢٠٢٠، (حل مجلس النقابة، واعتقال أعضاء مجلسها)، واعتقال مئات المعلمين ، وتأخر اعلان موقف التحالف بالمشاركة، وطبيعة السجال والحوار بين خياري المقاطعة والمشاركة ما عمق فكرة العزوف ووسعها، وكذلك عدم وضوح القدرة التغييرية التي قامت به كتلة الإصلاح السابقة في مجلس النواب، وذلك من خلال أداء مجلس النواب السابق وعدم قدرته على تعديل السياسات الحكومية في الملف السياسي (صفقة الغاز الإسرائيلي، طرد السفير الإسرائيلي بعد مقتل أردنيين)، والملف الاقتصادي (الضرائب ورفع الأسعار)، ويمكن أن تعزى الأسباب الأخرى لتراجع التصويت للتحالف وبنسبة (٦٠٪) إلى أسباب داخلية وخارجية.

أما الأسباب الداخلية فتتعلق بمدى القناعة داخل الحركة الإسلامية للمشاركة في الانتخابات، ومدى تحفيز قواعد الحركة لهذه المشاركة، ومدى الجهد المبذول لإنجاح المرشحين، وتكتيك اختيار المرشحين (أعضاء الحزب والمتحالفين) وتوزيع القوائم.

أما الأسباب الخارجية فتعزى إلى الضغوط التي تحدث عنها الحزب على مرشحي التحالف، وتحدث عنها المرشحون أنفسهم، حيث انسحب عدد منهم، وبعضهم كان له فرصة قوية للفوز كما ذكر الحزب، وكما يرى العديد من المراقبين.

أحزاب اليسار

خاضت الأحزاب المصنفة يساراً الانتخابات بـ (٥٧) مرشحاً توزعوا على (١٦) قائمة، فيما انفرد (٤) مرشحين من الحزب الديمقراطي الاجتماعي بالمشاركة في قوائم مع أحزب الموالاة.

وأخفقت الأحزاب اليسارية في الحصول على أي مقعد، فيما حصلت قوائمها على أرقام متواضعة، فقد حصلت قائمة التقدمية في الدائرة الثالثة على (٥٠٤) أصوات فقط، وحصلت قائمة العربي التقدمي في دائرة الزرقاء الأولى التي مثلت حزب البعث التقدمي على (١٢٦) صوتاً، وقائمة الوطنية في دائرة الزرقاء الأولى التي مثلت حزب حشد على (٣١٩) صوتاً، وقائمة موطني في مادبا تمثل ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية على (٢٩٥)، وقائمة الحركة القومية في إربد الأولى التي تمثل حزب الحركة القومية على (٨٤٣) صوتاً، وقائمة موطني في إربد الأولى، تمثل الائتلاف على (٥٨٧) صوتاً، وقائمة موطني في إربد الرابعة ومثلت حزب حشد على (٢٦٤) صوتاً.

وشكل المجموع الكلي للأصوات التي حصل عليها المرشحون من الأحزاب القومية واليسارية تقريباً (٢٠.٨٠٠) صوتاً أي ما نسبته (١.٥٠٪) من أصوات الناخبين الكلي[١٦].

وتشير تلك النتائج إلى تراجع واضح للأحزاب القومية واليسارية، فرغم أنها شاركت بفعالية مقارنة بانتخابات ٢٠١٦، التي شاركت فيها بـ (١٢) مرشحاً[١٧]، أي بزيادة قدرها الربع، إلا أن النتائج كانت مشابهة لانتخابات ٢٠١٦.

وتعزو تلك الأحزاب خسارتها إلى النظام الانتخابي الذي يعتمد القائمة النسبية المفتوحة، إلا أن الأرقام التي حصلت عليها قوائم تلك الأحزاب وأرقام مرشحيها في القوائم المختلطة، تدل دلالة واضحة على المأزق الشعبي الذي تعيشه.

ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى أن الأحزاب القومية واليسارية قد عانت هي الأخرى من

---

[١٦] تم حساب عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الحزبيون من الاحزاب اليسارية والقومية فقط، ولم تحسب أصوات القوائم لوجود تداخل كبير في تلك الأصوات مع قوائم غير حزبية.

[١٧] خاطر، مصدر سابق.

مظاهر الإحباط لدى الهيئة الناخبة والعزوف عن الذهاب لصناديق الاقتراع، فهي كما جميع الأحزاب تبني رؤيتها وبرامجها الإصلاحية والتغيير الذي تنشده عبر الانتخابات وتشكيل مجلس نواب قوي وفاعل قادر على الإصلاح والتغيير حسب رؤيتها، ولما وصلت قناعة المواطنين وثقتهم بمجلس النواب إلى حدود متدنية جداً، فإن الأحزاب ذات الرؤية السياسية والراغبة في التغيير كانت المتضرر الأكبر من الإحباط الذي أصاب المواطنين من قدرة مجالس النواب على التغيير، والذي انعكس عزوفاً عن الذهاب لصناديق الاقتراع.

أحزاب الموالاة

الجبهة الأردنية الموحدة

خاض الانتخابات بـ (١٢) مرشحاً توزعوا على (٩) قوائم في دوائر عمان الرابعة والخامسة، والزرقاء الأولى، وإربد الأولى والثالثة والرابعة، وعجلون، وبدو الوسط. وفاز بمقعد واحد في عمان الرابعة.

ويعتبر الحزب من الأحزاب الفاعلة في المشاركة في الانتخابات، حيث شارك في انتخابات ٢٠١٦ وبقائمة معلنة، رغم عدم حصوله على أي مقعد.

حزب الوفاء الوطني

خاض الانتخابات بـ (١٠) مرشحين توزعوا على (٣) قوائم في دوائر عمان الأولى والخامسة، والزرقاء الأولى، وفاز بمقعد واحد في عمان الخامسة.

حزب الوسط الإسلامي

خاض الانتخابات بـ (٢٠) مرشحاً توزعوا على (١٦) قائمة في دوائر عمان الثالثة، والبلقاء، والزرقاء الأولى والثانية، ومادبا، وبدو الوسط، وبدو الجنوب، وإربد الثالثة والرابعة، وجرش، والكرك، ومادبا، والعقبة.

وفاز بخمسة مقاعد في دوائر إربد الثالثة والرابعة، والبلقاء، ومقعدان في الزرقاء الأولى، كما أعلن الحزب عن فوز سيدة في مادبا إلا أنها ليست مسجلة في سجلات وزارة الشؤون السياسية كعضو في الحزب، كما أعلن الحزب عن فوز ٨ متحالفين معه إلا أنه لم يعلن أسماءهم.

وتنوعت تحالفات الحزب بشكل كبير، حيث لم يشارك بقائمة خاصة به، بل شارك مرشحوه في قوائم مع حزب زمزم، والاتجاه الوطني، وحزب أردن أقوى، والجبهة الأردنية الموحدة، والعون الوطني، والاتحاد الوطني، والطبيعة الديمقراطي، والعدالة والإصلاح، والحرية والمساواة، فيما شارك سبعة منهم في قوائم لا تضم أي أحزاب.

وقد يشير تشتت أعضاء الحزب بهذا الشكل إلى الاعتماد على عوامل أخرى غير التأييد للحزب أو برنامجه للحصول على أصوات الناخبين، ويمكن الإشارة هنا إلى العوامل الشخصية والعشائرية.

يذكر أن عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب تبلغ (٤٥٧٨٦) صوتاً، ويشار هنا إلى أن مرشحي الحزب الخاسرين كانوا من المنافسين حيث حازوا على أصوات كبيرة قياساً بالمرشحين الحزبيين الآخرين باستثناء مرشحي قائمة التحالف الوطني للإصلاح. ويبدو أن اختيارات الحزب للمرشحين وخلفياتهم العشائرية وتكتيك التحالف الذي اتبعه دور في هذه النتائج.

فيما أخفق (٣٧) حزباً من أحزاب الموالاة في الحصول على أي مقعد، بل تظهر النتائج أرقاماً متواضعة حصلت عليها قوائم هذه الأحزاب.

فقد حصل مرشح حزب (الرسالة) على أقل الأصوات في قائمة الإصلاح الوطني في عمان الأولى التي فازت بمقعد واحد، وحصلت قائمة الشهامة التي تشكلت من حزب الشهامة وحزب جبهة النهضة الوطنية والوفاء الأردني في دائرة عمان الأولى على (١٧٠) صوتاً فقط. وقائمة باسم حزب الاتجاه الوطني في عمان الأولى بالتحالف مع حزب تواد وحزب أحرار الأردن على (٢٥٦) صوتاً فقط.

وقائمة باسم الحزب الوطني الأردني في دائرة عمان الأولى حصلت على (٥٠) صوتاً فقط. وقائمة القدس عربية لحزب الحرية والمساواة بالتحالف مع أحرار الأردن حصلت على (٢٤٩) صوتاً فقط، وقائمة مساواة للحزب الوطني الدستوري وحزب مساواة في دائرة عمان الثانية حصلت على (٢٥٠) صوتاً فقط.

ويمكن ملاحظة أن أصوات المرشحين في بعض القوائم لا تتجاوز العشرات، بمعنى أن

التصويت كان فرديا للأشخاص وليس للحزب أو حتى للقائمة، فيما يتعلق بأحزاب الموالاة، ما يعني أن التصويت لا علاقة له بالحزب أو برنامجه الانتخابي.

وتظهر أرقام المرشحين مقارنة مع الرقم الذي حصلت عليه القائمة أن التصويت كان في الغالب لمرشح واحد أو اثنين فقط في القائمة.، فعلى سبيل المثال فقد حصلت قائمة مساواة على (٢٥٠) صوتاً فيما حصل مرشح فيها على (١٥) صوتاً، ومرشح على (٥٠) صوتاً، ومرشح على (١١٤) صوتاً، ومرشح على (١٩) صوتاً، ومرشح على (٦٦) صوتاً، ومرشح على (١٥) صوتا، ومرشح على (٨٨) صوتاً. أي أن مجموع أصوات المرشحين السبعة يبلغ (٣٦٧) صوتا، ولو افترضنا أن التصويت كان للجميع فقد تحصل القائمة على (٧٩٨) صوتاً بافتراض أن الجميع حصل على أصوات كما حصل أعلى مرشح وهو (١١٤) صوتاً.

وشكل المجموع الكلي للأصوات التي حصل عليها المرشحون من الأحزاب القومية واليسارية تقريبا (٢٤٣١٣١) صوتاً أي ما نسبته (١٧.٥٠ ٪) من أصوات الناخبين الكلي[١٨].

وتشير النتائج المتواضعة لأحزاب الموالاة، باستثناء حزب الوسط الإسلامي، على صعيد القوائم وعلى صعيد المرشحين إلى الشعبية المتواضعة لهذه الأحزاب وغيابها عن الرأي العام، وعدم قدرتها على الوصول إلى الناس. كما أن العدد الكبير لهذه الأحزاب وتواضع عدد أعضائها وأنصارها يشير إلى ضعف في قدرتها على إقناع المواطنين بأهمية وجودها.

المستقلون

وتظهر النتائج أن الغالبية العظمى من النواب هم من المستقلين، وفق التعريف السابق، حيث تظهر فوز (١٠٤) نواب يمكن تصنيفهم بالمستقلين بنسبة (٨٠٪) من أعضاء المجلس الجديد، ويضاف الى ذلك أن ثلاثة أرباع النواب الفائزين ليس لهم أي تجربة برلمانية سابقة.

وشكل المجموع الكلي للأصوات التي حصل عليها المرشحون المستقلون تقريباً (١٠٣٨٨٥٧) صوتاً أي ما نسبته (٧٤.٩٪) من أصوات الناخبين الكلي.

[١٨] تم حساب عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الحزبيون من احزاب الموالاة فقط، ولم تحسب أصوات القوائم لوجود تداخل كبير في تلك الأصوات مع قوائم غير حزبية.

وانخفضت نسبة النواب المستقلين (٣٪) عن انتخابات ٢٠١٦[١٩]، إلا أن ذلك لا الواقع الحقيقي، خصوصاً إذا علمنا أن المشاركة الحزبية خاصة لأحزاب الموالاة لم تكن بهذا الوضوح في انتخابات ٢٠١٦.

وحاز المرشحون المستقلون الفائزون على أعلى الأرقام، وتقدموا على المرشحين الحزبيين الفائزين. وكان معظم المستقلون الفائزون هم شخصيات عشائرية أو تقلدت مناصب رسمية سواء في الحكومة أو القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية، حيث تشير الأرقام إلى فوز (٢٢) متقاعداً عسكرياً بنسبة (١٧٪) من مجموع النواب وفق تقرير لمركز "راصد"[٢٠].

كما لاحظ مراقبون حصد عائلات مقعدين في المجلس وهي: الظهراوي والفايز والخلايلة والمومني والغويري والمجالي والحراسيس وأبو صعليك والعدوان والخوالدة، وهو ما يؤكد وجود الصبغة العشائرية في المجلس تصويتاً ونهجاً[٢١].

ويعطي ذلك انطباعاً عن أهم معايير اختيار الأردنيين للنواب، حيث تتصدر خلفية المرشح العشائرية والعملية تلك المعايير، في حين تتراجع المعايير البرامجية أو الحزبية كما يظهر من نتائج الانتخابات، وترتبط الخلفية العشائرية والعملية للمرشح بمبدأ المعرفة الشخصية، حيث تكون الشخصيات العشائرية وتلك التي تقلدت مناصب رسمية رفيعة من الشخصيات المعروفة في المجتمع المحلي في دوائرهم، وذلك لاعتبارات الخدمات التي يقدمونها للمواطنين في دوائرهم.

وهذه الشخصيات عادة لا تفضل ربط أنفسها بالأحزاب التي لا تحظى بشعبية وثقة لدى المواطنين الأردنيين حتى الآن. فقد أظهر استطلاع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أجري في مطلع العام ٢٠٢٠ أن الأحزاب حصلت على أدنى نسبة من ثقة الأردنيين في مؤسسات الدولة، حيث بلغت (١٣٪) فقط، في حين حازت المؤسسة العسكرية على أعلى ثقة حيث بلغت (٩٣٪)[٢٢].

---

[١٩] خاطر، مرجع سابق.

[٢٠] موقع قناة المملكة ٩/ ١٢/ ٢٠٢٠. في: https://bit.ly/2KSFoet

[٢١] صحيفة الغد ١١/ ١١/ ٢٠٢٠. في: https://bit.ly/3rGyBFp

[٢٢] مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. تاريخ الدخول ٧/ ١/ ٢٠٢٠. في: http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=810

وربما يعطي ذلك سبباً آخر في ضعف نتائج الأحزاب، خصوصاً المعارضة منها، إذ باتت تلك الأحزاب تفتقر إلى الشخصيات العامة المعروفة على نطاق واسع، كما باتت تفتقر إلى الشخصيات ذات الخلفية العشائرية أو الخدمية أو التي تقلدت مناصب رسمية رفيعة.

نتائج القوائم

تظهر النتائج النهائية للقوائم في مختلف الدوائر تبايناً واضحاً في عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح داخل القائمة، كما تظهر تبايناً واضحاً في الفرق بين عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة وعدد أصوات المرشح داخل القائمة.

ويشير ذلك إلى أن التصويت كان إلى حد بعيد إلى أشخاص وليس إلى قوائم، وهو ما يفرغ النظام الانتخابي من مضمونه (وهو ما يضعف الوصول للهدف المرجو من القانون) الذي جاء على خلفية الانتقادات الكثيرة التي وجهت لنظام الصوت الواحد الذي عمل به منذ عام ١٩٩٣ لغاية ٢٠١٦، والتي تركزت على أنه يرسخ النزعة الفردية والشخصية ويعيق وصول كتل وتيارات ذات برامج إلى مجلس النواب.

ما يجعل تطبيق فكرة الحكومات البرلمانية التي تحدث عنها الملك عبد الله الثاني بعيدة المنال في مثل هذه الحالة وتحت هذا القانون، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى طبيعة النظام الانتخابي (القائمة النسبية المفتوحة) كما تم إيضاحه سابقاً، ويعترف وزير التنمية السياسية المهندس موسى المعايطة بذلك ويقول عقب انتخابات عام ٢٠١٦ إن "الأردنيين تعاملوا مع القائمة النسبية المفتوحة بشكل فردي وهو ما ساهم في إضعاف التجربة، وعدم نجاحها بشكل كبير"[٢٣]، وقد ترسخت تلك الفكرة في انتخابات عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالأحزاب، فقد أظهرت النتائج أيضاً أنها عانت هي الأخرى من عدم تماسك القوائم والكتل، وأن التصويت في قوائمها حكمته العوامل الشخصية وليس الحزبية أو البرامجية، وهو أمر انطبق على جميع أحزاب الموالاة، حيث غاب التصويت للقائمة أو الحزب أو البرنامج.

ويستثنى من ذلك تجربة الحركة الإسلامية التي كانت خلف التحالف الوطني للإصلاح

[٢٣] موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تاريخ الدخول: ٢١/ ١٠/ ٢٠٢٠. https://bit.ly/2M4pqhA

الذي شكله حزب جبهة العمل الإسلامي، وقوائم الأحزاب اليسارية والقومية رغم حصولها على أرقام متواضعة.

الخاتمة

لقد جرت الانتخابات في ظرف صحي استثنائي لم تشهد له المملكة مثيلاً من قبل، حيث انتشار فيروس كورونا لتبلغ الإصابات أعداداً كبيرة في الأيام التي سبقت يوم الاقتراع، ورغم جهود الهيئة المستقلة للانتخاب لتأمين مراكز الاقتراع صحياً، إلا أن الانتخابات شهدت إقبالاً ضعيفاً من قبل المواطنين.

وقد سجلت الانتخابات عزوف (٧٠٪) من الذين يحق لهم الانتخاب عن الذهاب لصناديق الاقتراع رغم الجهود التي بذلتها الهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة لتحفيز المواطنين للذهاب لصناديق الاقتراع، ورغم ارتفاع عدد المرشحين وتوسع أعداد الأحزاب المشاركة في الانتخابات خلافاً للانتخابات السابقة، وتعد نسبة تخلف ٧٠٪ من المواطنين عن المشاركة في التصويت ظاهرة تستحق الدراسة في ظل نسب مشاركة سابقة لعقود بلغت أحياناً ٦٠٪ من المشاركين.

كما شهدت الانتخابات انخفاض نسبة التصويت بشكل لافت في دوائر المحافظات الكبرى (عمان وإربد والزرقاء)، كما شهدت الدوائر التي توصف بالعشائرية تراجعاً في نسبة التصويت، مثل دوائر المفرق وبدو الوسط والطفيلة، وهو أمر لافت ويثير الانتباه.

ورغم أن الانتخابات قد شهدت مشاركة حزبية كبيرة مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٦، إلا أن نتائجها كانت متواضعة جداً، حيث لم يحصل سوى (٤) أحزاب، من أصل (٤١)، على مقاعد في مجلس النواب. ويلاحظ مدى إسهام نظام تمويل الأحزاب الجديد بالدفع بالأحزاب للمشاركة الفاعلة والواسعة في الانتخابات مقارنة بالانتخابات السابقة.

كما شهدت الانتخابات تراجعاً ملحوظاً في نتائج انتخاب المرأة، حيث لم تستطع أي سيدة الفوز خارج نظام الكوتا، في حين استطاعت خمس سيدات الحصول على مقاعد عن طريق التنافس في انتخابات عام ٢٠١٦، كما لم يستطع ثلاثة أرباع النواب من المجلس السابق الذين خاضوا الانتخابات الفوز بمقعد نيابي، وأظهرت النتائج أن (٩٨) نائباً دخلوا مجلس النواب لأول مرة.

وتشير هذه النتائج إلى سلوك يمكن وصفه بالعقابي مارسه المواطنون في كل اتجاه وتجاه الجميع؛ بدءاً من المؤسسات الرسمية (الحكومة والهيئة المستقلة) بعزوف (٧٠٪) من المواطنين، مروراً بمجلس النواب السابق، وانتهاء بالمرأة والأحزاب، وحتى العشائر.

ومع ذلك، فلا بد من الحذر فيما يتعلق بنتائج الأحزاب والمرأة الضعيفة، حيث يجب أن لا تؤخذ بمعزل عن النتائج العامة للانتخابات التي أظهرت مزاجاً غاضباً للناخبين ورغبة كبيرة في التغيير الذي ربما لا يشير إلى التغيير بحد ذاته، بقدر ما يشير إلى الإحباط الذي أصاب الهيئة الناخبة، أو ربما إلى رغبة في العقاب، ويبقى السؤال العقاب لمن؟

التوصيات

على المؤسسات الرسمية ومؤسسة مجلس النواب والأحزاب والمنظمات التي تُعنى بالمرأة قراءة نتائج الانتخابات بعمق، وأن تدرس الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج.

على المؤسسات الرسمية بالذات الالتفات إلى تراجع نسبة التصويت في الدوائر التي كانت تشهد نسبة إقبالا عاليا، والتي توصف بالدوائر العشائرية، وبحث الأسباب التي أدت إلى ذلك.

يجب مراجعة النظام الانتخابي القائم على القائمة النسبية المفتوحة، فالتطبيق الفعلي للنظام لم تختلف نتائجه عن نتائج نظام الصوت الواحد، بل ربما ساهم بشكل أكبر في التصويت الفردي الشخصي، وساهم بشكل أكبر بتشكيل مجلس نواب مشتت بعيد عن التكتل والبرامجية والحزبية.

كما أثبتت التجربة أن النظام لا يتيح للأحزاب خصوصاً الكبيرة منها الحصول على مقاعد تمكنها من تنفيذ برامجها، كما تشير النتائج إلى صعوبة الفوز بأكثر من مقعد في القائمة، ومع صعوبة أن يشكل الحزب أكثر من قائمة في الدائرة الواحدة لأن ذلك سيشتت قاعدته التصويتية، فيصبح وضع الأحزاب الكبيرة صعباً جداً.

كما أن النظام يحول التنافس إلى داخل القائمة، فمع صعوبة فوز أكثر من مرشح في القائمة، كما أظهرت النتائج في عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، أصبح التنافس كبيراً داخل القائمة، ما يدفع لإثارة الشك بين المرشحين ومحاولة حجب الأصوات عن بعضهم لتوفير فرصة اكبر

للمرشح بالفوز في مقعد القائمة، وبدل أن تشكل القائمة دافعاً للتماسك باتت دافعاً للتنافس، ما يعني انتفاء صفة الكتلة عن القائمة.

كما أن على الهيئة المستقلة مضاعفة جهودها لمحاصرة ظاهرة شراء الأصوات التي انتشرت خلال الانتخابات، لما في ذلك من تأكيد على إرادة الدولة في مكافحة ظاهرة المال الفاسد، والمساهمة في تعزيز ثقة المواطن بالإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية، وفق تقرير مركز "راصد".

المقالات والتقارير

العنصريّة: معايير الدين والفكر وممارسة الحضارة الإسلامية*

تمثّل العنصرية ظاهرة مركّبة ومصطنعة، ويرتبط التمايز العرقي بما يسمى العنصرية البيولوجية والعلمية والمؤسسية، والذي أفرز النازية وأدى لنشوب حربين عالميتين في النصف الأول من القرن العشرين[١].

واتّسع الفكر والخطاب العنصري ليشمل اللغة والفن والأدب والأنثروبولوجيا، وأعطى مسوّغاً أخلاقياً لاستعمار الآخر عبر عدة قرون، وما زلنا نشهد تداعيات العنصرية في العديد من دول العالم، بما فيها أوروبا وأمريكا[٢]. وما زالت حركة تحرير أصحاب البشرة السوداء في أمريكا وجنوب إفريقيا تمثّل مصدر إلهام للدول والشعوب الواقعة تحت الاحتلال والتمييز العنصري[٣].

ومع إدراك العالم للأخطار الناجمة عن آثار العنصرية من حروب وظلم وعدم مساواة وضياع فرص الازدهار الحضاري، فقد تمّ تطوير المواثيق والمعاهدات الدولية لصَون حقوق الإنسان والحد من العنصرية والتمييز العرقي والديني[٤]، وبرز فكر حديث يفكّك رواية العنصرية والتمييز العرقي والديني والثقافي مستنداً إلى العلم والقانون، خاصةً أنه لا يوجد جنس بشري نقي نتيجة الهجرات والحروب والتزاوج[٥]، ولذا بات مقبولاً بأن العِرق والعرقنة والعنصرية وفكرة التمايز العرقي هي متخيّلة ولا أساس علمي لها[٦]، وأنّ تصنيف البشر على

---

* **إعداد الدكتور عودة الجيوسي، أستاذ سياسات الابتكار في جامعة الخليج العربي. رئيس سابق وعضو مجلس الأمناء في مركز دراسات الشرق الأوسط .**

[1] UN (2001) 'Dimensions of Racism', *Journal*. Available at: http://scholar.google.com/scholar?hl=en&btnG=Search&q=intitle:of#5.

[2] Chao, E. C. (2015) 'The-Truth-About-Islam.Com: Ordinary Theories of Racism and Cyber Islamophobia', *Critical Sociology*, 41(1), pp. 57–75. doi: 10.1177/0896920513508662.

[3] Raj, R. (2016) 'Islamophobia, Racism and Critical Race Theory', *International Journal of Safety and Security in Tourism and Hospitality*.

[٤] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. (1969) UN.

[5] Moshe Machover, Barry Trachtenberg, Kyle Stanton. Zionism, Israel, and Anti-Semitism: Dangerous Conflation. 2019. Institute for Palestine Studies.

[٦] شنهاب، يهودا. (٢٠٠٩). ما هي العنصرية. جمعية حقوق المواطن. ص ٢٠-٢٤، انظر:

أساس بيولوجي وعرقي واجتماعي هو مجرد تبرير للاستعمار والاحتلال كما شهدناه في جنوب إفريقيا، ونشهد جزءاً منه في الرواية الإسرائيلية والصهيونية لاحتلال فلسطين[٧].

لذا يحاول هذا التقرير السعي للإجابة على الأسئلة التالية: ما هي أبرز أنماط التمييز العنصري، وما هي آثارها على المجتمعات البشرية؟ وكيف تعاملت الحضارة العربية الإسلامية مع هذه المشكلة دينياً وفكرياً؟

معايير الدين

يمكن تعريف العنصرية بأنه حكم الأقلية للأكثرية، والرفض لوجود الآخر، واستغلال الآخرين، وعدم المساواة الاجتماعية، والتفوق العرقي، والتمايز في الحقوق العامة، مثل حق العمل والتملك والحركة[٨]. وفي المقابل يؤكد الإسلام على وحدة الخلق والنفس البشرية، وأن للبشرية منذ آدم أصل واحد متمثل في قوله الله تعالى: **"هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا" (سورة الأعراف، آية ١٨٩).**

لذا يؤّكد الإسلام على مبدأ المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات نظراً لوحدة الأصل والمساواة في الخلق والتكوين، والتي تعدّ مكوناً للكرامة والحرية الإنسانية، يقول تعالى: "**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...**" **(سورة الإسراء، آية ٧٠)**.

ولا تعترف الحضارة الإسلامية بالتمييز بين الناس على أساس اللون أو العرق أو الجنس، وقد تجسّد ذلك في تقديم نماذج قيادية مثل بلال بن رباح الذي كان عبداً مملوكاً لأمية بن خلف ثم أعتقه أبو بكر الصديق.

ومكّن الفكر الإسلامي أحقية تولي القيادة للجميع دون النظر إلى اللون أو العرق، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **(اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ)** (البخاري – كتاب الأحكام)، ويقول عمر بن الخطاب عندما حضرته الوفاة: **(لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته الخلافة)**، وكان سالمٌ أسود وغير قرشي.

---

https://education.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2015/12/what-is-racism-3.pdf

[7]Peto, J. (2010). The Victimhood of the Powerful: White Jews، Zionism and the Racism of Hegemonic Holocaust Education. *University of Toronto*, 1

[٨] عاشور، السيد. (١٩٨٦). التفرقة العنصرية.

ولذلك ساد مبدأ المواطنة في المدينة المنورة للجميع دون النظر إلى ألوانهم أو أعراقهم أو دينهم، وهذا ما لم يكن قائماً لدى معظم الأمم السابقة؛ حيث لم تتجاوز البشرية قبلها نظريّات التفوق العرقي والبيولوجي إلا في منتصف القرن العشرين عبر ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبذلك قدّم الفكر الإسلامي نموذجاً حضارياً متقدماً تمثّل في ميثاق المدينة وخطبة الوداع للرسول عليه السلام عندما أعلن: (**يا أيّها الناسُ إنّ ربّكمْ واحِدٌ، ألا لا فضلَ لِعربيٍّ على عجَميٍّ ولا لِعجَميٍّ على عربيٍّ ولا لأحمرَ على أسْودَ ولا لأسودَ على أحمرَ إلّا بالتّقوَى، إنّ أكرَمكمْ عند اللهِ أتْقاكُمْ**)- مسند الإمام أحمد.

ويرى سعيد النورسي أن فكرة العنصرية قائمة على الاعتداء على الآخرين وسلب حقوقهم، وهذا يقود الى التصادم والهلاك للمجتمعات نتيجة الشعور بالتفوق حسب العرق أو اللون أو الثروة لتبرير استعمار الآخر، ويدعو النورسي في رسائل النور إلى إعادة قراءة التاريخ البشري والأنثروبولوجيا لفهم حقيقة الهجرات ونماذج الشعوب لأنه لا يكاد يوجد عرق نقي[٩].

معايير الفكر

لقد تطور مفهوم العنصرية ليتجاوز التمايز على أساس اللون والعرق والمعتقد إلى كونه معتقداً لتبرير استعمار الأضعف واحتلاله، وتوسعت دائرة العنصرية لتشمل ثقافات وأماكن جغرافية ممتدة من آسيا وجنوب إفريقيا إلى فلسطين[١٠]، ويمكن ربط فكرة العنصرية بنشوء الرأسمالية كفكر يسعى لاحتكار الأسواق والموارد والطاقات البشرية لتعظيم المنفعة تحت شعار التحديث والتحرر والتنمية.

وكانت الأدوات المستخدمة لتمهيد الاستعمار الاقتصادي هي الآليات الثقافية والاجتماعية التي ترسم صورة عن الآخر تتميز بالتفوق كي تمهّد لاستعمار الأرض واحتلال البلاد، وفي المقابل تُرسَم صورة دونية للسكان الأصليين (مثل الهنود الحمر والعرب في

---

[٩] الشريفين، عماد عبد الله محمد. ٢٠١٣. مفهوم العنصرية ومرتكزات علاجها في كليات رسائل النور لبديع الزمان سعيد النورسي .*مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية*، مجلد ١٠، العدد ٢، ص. ٠-٣٩.

[١٠] خليل، محمد. التمييز العنصري وأحكامه في الفقه الإسلامي. **حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات**، الإسكندرية، المجلد ٥، العدد ٣٤، ص ٨١١-٨٤٩.

فلسطين ومواطني جنوب أفريقيا وهكذا) عبر نظريات الاستشراق والانثروبولوجيا والتحديث ونقل التقنية[١١].

وكان من نتيجة ذلك تنامي النازية والفاشية كأثر للفكر العنصري في أوروبا مما أدى لاستقطاب وصدام قاد العالم إلى حربين عالميتين: الأولى عام ١٩١٤ والثانية عام ١٩٤٥، واحتلال فلسطين من قبل الحركة الصهيونية كحركة عنصرية، وتبع ذلك إنشاء هيئة الأمم وصياغة مواثيق لضمان الحرية الإنسانية[١٢].

وقد أصبح هذا التمييز العنصري، رغم تنامي القيم الديموقراطية، حائلاً دون تمكين السكان الأصليين من التنمية والتحرر وتقرير المصير.

ويمثّل الإعلان العالمي للقضاء على التمييز العنصري عام ١٩٦٣ أحد أهم ما توصّل له المجتمع الدولي من نصوص ومواثيق تواجه التمييز العنصري، وهو يؤكد عدم جواز التفريق بين البشر على أساس اللغة والدين والعرق، ويستنكر الإعلان الأممي الاستعمار والفصل العنصري وضرورة الحد من صور العنصرية.

وقد انعكس هذا الإعلان على الدول العربية، مما دفعها لصياغة مشروع قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية والذي تم إقراره في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥[١٣].

وعلى المستوى العالمي بدأ تمركز الرأسمالية العالمية وارتباطها بمقولة "نهاية التاريخ" والعولمة الاقتصادية الفكرية، وأدت هذه السياسات إلى صراعات متعددة حول النفط وتجارة

---

[١١] انظر:

- Elhanan-Peled, N. (2008) 'The Establishment of Israeli Identity through Racist Discourse', *The International Journal of Diversity in Organizations, Communities, and Nations: Annual Review*, 7(6), pp. 111–126. doi: 10.18848/1447-9532/cgp/v07i06/39507.
  Guess, T. J. *et al.* (2013) 'Critical Sociology Consequence The Social Construction of Whiteness: Racism by Intent, Racism by', *Rise*, 2(4), pp. 1287–1310. doi: 10.1163/156916306779155199.

[12] Moshe Machover.

[١٣] انظر:

UN (2001).
Sigelman, L. *et al.* (2010) .Perceptions of Discrimination: A. 50(4). pp. 777–791.

السلاح والتجارة المحرمة للبشر، وعمّقت العنصرية التي تمثّل انعكاساً لسياسات التمييز في بلدان الشمال (شمال الكرة الأرضية) والتي نجد آثارها في مؤشرات الفقر والجوع والتنمية في بلدان الجنوب[١٤]، مثل العراق وليبيا واليمن والسودان وعدد من الدول الإفريقية.

ويشهد الإعلام اليوم هيمنة ومركزية غربية لفكرة العنصرية والعِرق والعرقنة، ونرى تداعياتها في الحرب على الإرهاب منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وخطاب الكراهية في الغرب وظاهرة الإسلاموفوبيا[١٥].

كما يمكن رصد ظاهرة العنصرية الفكرية في الغرب من خلال الأدب والفن والسياسة والعلم[١٦].

العنصرية والقانون الدولي

سعى العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى محاولة تلافى النزاعات بين الأمم من خلال مواثيق دولية تضمن حماية الحريات والحد من العنصرية والتمييز العنصري، كما نصّت عليه الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٦٣، والتي ترتكز على مبدأي الكرامة والتساوي بين البشر؛ حيث كان التمييز العنصري مبرراً للعنف والنزاعات، لأنه يقوم على التمايز بين البشر على أساس اللون والعِرق والدين[١٧].

وأكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٨ على ارتباط كرامة الانسان وحقوقه بالحرية والمساواة والعدل والسلام في العالم. وتضمنت المادة الأولى فكرة أساسية مفادها: **"يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهِبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء".**

---

[14] UN (2001).

[١٥] انظر:

- Considine, C. (2017) 'The racialization of islam in the united states: Islamophobia, hate crimes, and "flying while brown', *Religions*, 8(9). doi: 10.3390/rel8090165.
  Raj, R.

[16] Considine, C.

[17] UN (2001).

العنصرية والحضارة الإسلامية

لقد أرسى الرسول عليه السلام نموذجاً لمجتمع المدينة المنورة ضمن حالة متميزة من التكافل الاجتماعي والمؤاخاة والصلح المجتمعي ضمن مفهوم المواطنة والمجتمع المدني، وتجسد ذلك في كل من ميثاق المدينة وخطبة الوداع، والتي أكدت على مفهوم القواسم المشتركة والثوابت المجتمعية من المساواة والعدالة وحفظ المصالح العامة وحقوق المرأة.

لذا نجد أن الإسلام قد حرِص على تقويض كل ما يدعو للتفرقة والقَبلية والتّعصب المذهبي لقوله عليه السلام: (**ليس منّا من دعا إلى عصبية، أو من قاتل من أجل عصبية، أو من مات من أجل عصبية**)، وجعل الإسلام إعتاق العبيد من الأعمال التي يتقرب بها العبد لله تعالى من أجل تعزيز مبدأ الأخوة الإسلامية ورابطة العقيدة كأساس للتماسك المجتمعي.

ويرى النورسي في رسائل النور أن فكرة العنصرية تتناقض مع التوحيد ووحدة الأصل البشري والكرامة والأخوة الإنسانية[١٨]. لذا يمثل الإسلام إعلانا متقدما في مأسسة حقوق الإنسان والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري مرتكزاً على العقيدة والحرية والأخوة والكرامة الإنسانية.

والمتأمل للدورات الحضارية يجد أن ازدهار وامتداد الحضارة الإسلامية ارتكز على تعزيز التنوع العرقي والتلاقح الفكري وصون حقوق العباد بغض النظر عن اللون والدين والعرق.

الخلاصة

تكمن خطورة العنصرية في ارتباطها العضوي بالمشروع الاستعماري المرتكز على التمايز العرقي والبيولوجي مما يسوّغ فكرة احتلال الآخر تحت ذريعة التحرر والتحديث والتنمية. وفي المقابل دعا الإسلام إلى احترام مبدأ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان كما، تجسّد ذلك في مجتمع المدينة الذي أرسى مفاهيم العدل والأخوة الإسلامية والكرامة الإنسانية والتنوع العرقي.

---

[١٨] انظر:

- الشريفين، مرجع سابق.
- القيمري. عطا. ١٩٩١. مظاهر العقلية العنصرية في إسرائيل. *مجلة الدراسات الفلسطينية*. المجلد ٢. العدد ٨. خريف ١٩٩١. ص ٣١٣.

وعند النظر العميق في المشروع الصهيوني وتماديه في احتلال فلسطين، وتلقّيه دعماً كبيراً من الدول العظمى، وسيره لتأسيس دولة يهودية خالصة، وعدم اعترافه بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، فإنه من الضروري التحرك الاستراتيجي ضمن المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تطوير منظومة التعليم والإعلام ومناهج التعليم العربية لنشر فكر الحرية والتحرر ومقاومة العنصرية والاحتلال، ودعم مقاطعة الاحتلال ومقاومة التطبيع، وتطوير برامج البحث العلمي المشتركة بين مراكز البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والطبيعية وحقوق الإنسان واستشراف المستقبل، من أجل تطوير منظومة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.
- **المحور الثاني:** تطوير منظومة عالمية من العلماء والمفكرين في المهجر لدعم فكرة الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني ضمن إطار الدولة الديمقراطية للقضاء على أشكال التطهير العرقي والتمييز العنصري في فلسطين، خاصةً في ظل تنامي نخبة من المفكرين والإعلاميين ورجال الأعمال في الجاليات الإسلامية في الغرب، والعمل على إنهاء كافة أشكال الاحتلال والتمييز العنصري في فلسطين من خلال حراك جماعات الضغط والفكر والإعلام.
- **المحور الثالث:** نقض وتفكيك سردية العنصرية والتمييز العنصري والعداء للسامية في ضوء الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان، والعمل على بناء العمق الاقتصادي لمنظومة الدول الإسلامية عبر بناء التحالفات في دول منظمة التعاون الإسلامي، وبتعميق التحالف بين ماليزيا وتركيا وباكستان وإندونيسيا وإيران ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي ضمن مشاريع مشتركة في الصناعات الثقيلة وتقنية المعلومات والطاقة المتجددة، وتطوير نموذج للمواطنة والجنسية المشتركة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي على غِرار نموذج الاتحاد الأوروبي.

"معاداة الساميّة"

المفهوم والتعريف العملي والاستخدام*

مقدمة

يُستخدم مصطلح (الساميّة) لوصف مجموعة من الشعوب التي يُعتقد أنها نشأت قديماً في منطقة الشرق الأوسط كالعرب والأشوريين والآراميين والعبرانيين وغيرهم، وتعود التسمية إلى الاعتقاد بانتساب هذه الشعوب إلى سام بن النبي نوح عليه السلام، ويُستدل بالتقاء هذه الشعوب في أصل واحد اكتشاف وجود تشابه وارتباط بين لغات هذه الشعوب وأنها مستمدة من لغة واحدة مشتركة.

أما مصطلح "معاداة الساميّة" فهو حديث وبدأ تداوله في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في أوروبا، ويعدّ الصحفي الألماني "فيلهلم مار" أول من نشره عام ١٨٧٩ للإشارة إلى الكراهية والعداء لليهود (كمجموعة إثنية) على وجه الخصوص دون غيرهم من الشعوب الساميّة الأخرى، ومن هنا يبدأ الالتباس في دلالة المصطلح حيث إنه يستخدم للتعبير بشكل أدق عن ظاهرة "معاداة اليهود" وليس معاداة الساميّة بمجملها.

تعود جذور ظاهرة "معاداة اليهود" إلى العصور القديمة في إمبراطوريات بابل واليونان وروما، حيث تعرض اليهود للاضطهاد بسبب انغلاقهم على ذاتهم وحفاظهم على خصوصيتهم ورفضهم التماهي مع النظم القائمة، وأعطى صعود المسيحية بُعداً آخر لمعاداة اليهود وانتشرت حينها في أنحاء أوروبا، وفي العصور الوسطى أخذ التمييز ضد اليهود في أوروبا أشكالاً مختلفة، كعدم منحهم حقوق المواطنة وعزلهم عن المجتمعات التي يعيشون فيها في أحياء خاصة بهم، وتعرُّضِهم للاضطهاد من خلال الاعتداء عليهم ونفيهم وتهجيرهم[1].

تُعزى ظاهرة "معاداة اليهود" تاريخياً لأسباب دينية واجتماعية واقتصادية متعددة، حيث تعرضت الجماعات اليهودية للكراهية من المسيحيين الأوروبيين لأسباب دينية، منها الاختلافات العقدية بينهم واتهامهم بقتل المسيح عليه السلام، وتحميلهم مسؤولية ذلك لقرون طويلة، ومن

---

* إعداد الأستاذ سعيد اللحام، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] "Anti- Semitism" , ADL, Accessed on 15/12/2020, at: https://bit.ly/2KZ51dn

الناحية الاجتماعية اتسمت الجماعات اليهودية بالانغلاق على الذات والانعزالية عن المجتمعات التي تعيش فيها في أوروبا مما جعلهم محل شك وريبة، كما وُجِّهت لهم الاتهامات بالقيام بأعمال مريبة كالخطف والقتل. أمّا من الناحية الاقتصادية فقد برز دور اليهود في الأعمال التجارية والمصرفية كجماعة وسيطة تتعامل بالرّبا في حين كان يُمنع المسيحيون من التعامل به، مما عزز دورهم ونفوذهم الاقتصادي، وأدّى إلى زيادة الاستياء والكراهية ضدهم[٢].

وفي العصر الحديث تعرض اليهود في الإمبراطورية الروسية ودول أوروبية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لموجات من أعمال العنف الممنهج والتهجير، وظهرت ما تسمى بـ "المشكلة اليهودية" أو "المسألة اليهودية" في أوروبا، وهي تبحث في وضع اليهود المدني والقانوني والوطني والسياسي بصفتهم أقلية في المجتمعات الأوروبية القومية.

ومع صعود النازية في ألمانيا وتولي أدولف هتلر للسلطة فيها عام ١٩٣٣، وتبنّي النازية لأفكار القومية الألمانية والنقاء العرقي وتفوّق العرق الآري والتوسع العالمي أخذت الممارسات المعادية لليهود والمجموعات العرقية الأخرى بالتصاعد بشكل ممنهج، كما تم تحميل اليهود مسؤولية الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨.

وفي عام ١٩٣٥ أُدخِلت قوانين نورمبرغ الألمانية العديد من السياسات المعادية لليهود في المجتمع الألماني، حيث لم يعد اليهود مواطنين ألماناً، ولم يكن لهم الحق في التصويت، وتعرضوا لممارسات مثل الفصل من الخدمة المدنية وتصفية الشركات المملوكة لهم، ومع تزايد الدعاية النازية ضد اليهود وإقناع الشعب الألماني بأنهم عنصر منفصل عن الألمان أصبح اليهود مشكلة لألمانيا، وأصبح اليهود أهدافًا اعتيادية للعنف والاضطهاد والاعتقال في معسكرات كبيرة، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥ وفشل خطة النازية لتهجير لليهود بشكل جماعي إلى مدغشقر، قامت السلطات النازية ببناء العديد من معسكرات الاعتقال في المناطق التي احتلتها من أوروبا، وجمعت فيها اليهود ومجموعات

[٢] عبد الفتاح ماضي، "عداء اليهود وليس معاداة السامية"، الجزيرة. نت، ٢٠١٩/٢/٢٢، شوهد في ١٥/ ١٢/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/3h0QQAk

عرقية أخرى كالغجر الرّوم، إضافة إلى المعاقين والمعارضين السياسيين في ظروف غير إنسانية، وصولاً إلى القيام بعمليات إبادة جماعية ممنهجة ضدهم بما يعرف بـ "الهولوكست"، والتي تُعد من أكبر الإبادات الجماعية بهذه الطريقة في التاريخ الحديث[٣].

أما في العالم العربي والإسلامي الذي تنتمي شعوبه، وخاصة العرب، إلى الساميّة، فلم تكن ظاهرة "معاداة اليهود" تاريخياً منتشرةً فيه، فعلى سبيل المثال وجَدَ الكثير من المهاجرين اليهود أنفسَهم مرحَّباً بهم في الإمبراطورية العثمانية ووجدوا فيها ملاذاً من الاضطهاد الممنهج ضدهم في أوروبا[٤].

ومع إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين واحتلالها لبقية فلسطين وأراضٍ عربية أخرى عام ١٩٦٧، ظهرت مجموعة من الإشكالات في استخدام مصطلح "معاداة الساميّة"؛ حيث استخدمت الدعاية الصهيونية المصطلح للتعبير عن العداء العربي للصهيونية ولممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي، ما يعطي انطباعاً بأن عداء الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي هو امتداد للاضطهاد التاريخي الذي تعرض له اليهود في أوروبا على أساس التمييز العرقي بصفتهم مجموعة إثنية، بينما تشير نتائج استطلاع للرأي أقامه المؤشر العربي لعام ٢٠١٨ في ١١ دولة عربية أن ٨٧٪ من المستطلعة آراؤهم يرفضون الاعتراف بدولة إسرائيل، وعند تحليل أسباب ذلك تبين أن ٩٤٪ يرفضون الاعتراف بها لأسبابٍ سياسية، مقابل ٦٪ يرفضون الاعتراف بها لأسباب دينية، وتتلخص الأسباب السياسية حسب الاستطلاع بأن "إسرائيل دولة استعمارية توسعية، ولقيامها بتشتيت الشعب الفلسطيني ودعم الإرهاب، وأنها تُعامل العرب بكراهية وعنصرية، وأنّ الاعتراف بها يُلغي حقوق الفلسطينيين"[٥].

التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وتراجع الأفكار القومية اليمينية المتطرفة

---

[3] "ANTI-SEMITISM IN HISTORY: NAZI ANTI-SEMITSM" , United States Holocaust Memorial Museum, Accessed on 15/12/2020 at: https://bit.ly/34RzgtG

[٤] "وجهة نظر: معاداة الساميّة في أوروبا غير مستوردة من العالم الإسلامي"، دويتشه فيليه، ٣١/ ٣/ ٢٠١٨، شوهد في ١٩/ ١٢/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/38lM6BC

[٥] "المؤشر العربي ٢٠١٧-٢٠١٨"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر: الدوحة، ٢٠١٧، ص ٣٣٣- ٣٤٢.

لصالح تصاعد قيم الحرية والمساواة الإنسانية في دول أوروبا، وانضمام مزيد من الدول الأوروبية إلى الفكر الليبرالي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتعالي دعوات محاربة كل أشكال العنصرية والتمييز ومنها التحذير من "معاداة الساميّة"، ازدادت الجهود الداعية لإحياء ذكرى "الهولوكوست" وإدانته والتعاطف مع ضحاياه، والبحث في أسبابه، والعمل على مواجهتها.

وتعود فكرة "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)" إلى عام ١٩٩٨، حيث أطلق رئيس الوزراء السويدي غوران بيرسون فريق عمل للتعاون الدولي بشأن التوعية بـ "الهولوكوست" وإحياء ذكراها والبحث فيها، وتولى الباحث الإسرائيلي في الهلوكوست (يهودا باور) منصب المستشار الأكاديمي للفريق، وفي العام نفسه انضمت كل من ألمانيا وإسرائيل إلى المبادرة، وتبعتها في عام ١٩٩٩ هولندا وبولندا وفرنسا وإيطاليا، وفي ٢٧– ٢٩ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠ عُقد منتدى ستوكهولم الدولي بدعوة من السيد غوران بيرسون، وشارك فيه ممثلو ٤٦ حكومة، ونتج عنه "إعلان ستوكهولم"، والذي يدعو إلى تعزيز جهود إحياء ذكرى "الهولوكوست" والتثقيف حولها والبحث فيها[٦].

وفي عام ٢٠١٣ تم تغيير اسم "فريق التعاون الدولي بشأن التوعية بالهولوكوست (ITF)" إلى "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)"، واعتبر التحالف "إعلان ستوكهولم" الوثيقة التأسيسية له، ويضم التحالف حالياً ٣٤ دولة عضواً، و٧ دول بصفة مراقب، معظمها دول أوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة، مع ملاحظة عدم وجود أي دولة عربية فيه، ويعد التحالف المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المعنية بالتركيز فقط على القضية المتعلقة بـ "الهولوكوست".

ويتخذ هذا التحالف من العاصمة الألمانية برلين مكتباً دائماً له منذ عام ٢٠٠٨، وتتناوب الدول الأعضاء على رئاسته بشكل دوريّ سنوياً، وينبثق عن التحالف العديد من مجموعات العمل واللجان، ومن أبرزها "لجنة معاداة الساميّة وإنكار الهولوكوست"، والتي أُنشئت بغرض "معالجة تصاعد معاداة الساميّة وإنكار الهولوكوست والتقليل من حجمها" حسب أدبيات التحالف، ومن المخرجات الرئيسية لهذه اللجنة: "التعريف العملي لإنكار

[6] International Holocaust Remembrance Alliance, accessed on 16/12/2020 at: https://bit.ly/3mqLTlE

المحرقة وتشويهها"، والذي اعتمد عام ٢٠١٣، و "التعريف العملي لمعاداة الساميّة" والذي تبنّته الجلسة العامة للتحالف عام ٢٠١٦[٧]، حيث ترى اللجنة برئاسة الأمريكي روبرت ويليامز أن ثمة أدلة على تزايد مظاهر "معاداة الساميّة" مرة أخرى مما يستوجب مواجهتها بدءاً من تشكيل إجماع دولي حول مفهوم محدد لمعاداة الساميّة[٨].

وتتبنّى دول التحالف والعديد من المنظمات الحكومية وغيرها "التعريف العملي لمعاداة الساميّة" – غير الملزم قانوناً–، ويستند التعريف إلى إعلان ستوكهولم عام ٢٠٠٠، والذي يشير إلى أهمية النظر في أسباب "الهولوكوست"، حيث ربط بينها وبين "معاداة الساميّة"[٩].

"التعريف العملي لمعاداة الساميّة"

في ٢٦ أيار/ مايو عام ٢٠١٦، قررت الجلسة العامة للتحالف الدولي لإحياء ذكرى "الهولوكوست" في بوخارست اعتماد التعريف العملي- غير الملزم قانونًا- لمعاداة الساميّة، ويتكون التعريف من ٣٨ كلمة و١١ مثالاً توضيحياً، وينص على ما يلي: "معاداة الساميّة هي تصور معين لليهود، يمكن التعبير عنها على أنها كراهية لليهود، إن المظاهر الخطابية والمادية لمعاداة الساميّة موجهة نحو اليهود أو غير اليهود و/ أو ممتلكاتهم، وتجاه مؤسسات المجتمع اليهودي والمرافق الدينية اليهودية"[١٠].

كما يتبع التعريف أمثلة توضيحية لتوجيه "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)" في عمله، وهي كالتالي كما جاءت في نص القرار:

"*قد تشمل المظاهر استهداف دولة إسرائيل، التي يُنظر إليها على أنها جماعة يهودية،*

---

[٧] يعد "المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكره الأجانب" EUMC أول من نشر "التعريف العملي لمعاداة الساميّة" في عام ٢٠٠٥ كمسودة غير رسمية على موقعه الإلكتروني، وفي عام ٢٠١٦ تم تبنيه رسمياً من قبل الهيئة العامة "للتحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست".

[8] "Anti-Semitism, The root of the Holocaust and a persistent scourge", International Holocaust Remembrance Alliance, accessed on 16/12/2020 at: https://bit.ly/3mqLTlE

[9] "Stockholm Declaration", International Holocaust Remembrance Alliance, accessed on 16/12/2020 at: https://bit.ly/3mqLTlE

[10] International Holocaust Remembrance Alliance, accessed on 16/12/2020 at: https://bit.ly/3mqLTlE

ومع ذلك، فإن الانتقاد الموجه لإسرائيل على غرار ذلك الموجه ضد أي دولة أخرى لا يمكن اعتباره معادياً للساميّة، غالبًا ما تتّهم معاداة الساميّة اليهود بالتآمر لإيذاء الإنسانية، وغالبًا ما يتم استخدامها لإلقاء اللوم على اليهود لأنهم سبب حدوث الخطأ، ويتم التعبير عنها في الكلام والكتابة والأشكال المرئية والعمل، وتَستخدِم الصور النمطية الشريرة والسمات الشخصية السلبية.

ويمكن أن تظهر الأمثلة المعاصرة لمعاداة الساميّة في الحياة العامة، ووسائل الإعلام، والمدارس، وأماكن العمل، وفي المجال الديني، مع مراعاة السياق العام، على سبيل المثال لا الحصر:

- الدعوة أو المساعدة أو تبرير قتل أو إيذاء اليهود باسم أيديولوجية متطرفة أو نظرة متطرفة للدين.
- إطلاق ادعاءات كاذبة أو تجريدية من الإنسانية أو شيطنة أو نمطية عن اليهود بصفتهم هذه، أو قوة اليهود كجماعة مثل- على وجه الخصوص ولكن ليس حصريًا- الأسطورة حول مؤامرة يهودية عالمية أو سيطرة اليهود على وسائل الإعلام أو الاقتصاد أو الحكومة أو غير ذلك من المؤسسات المجتمعية.
- تحميل اليهود كشعب المسؤولية عن مخالفات حقيقية أو متخيلة ارتكبها شخص أو جماعة يهودية واحدة، أو حتى عن أفعال ارتكبها غير اليهود.
- إنكار حقيقة وحجم وآليات (مثل غرف الغاز)، أو إنكار تعمد الإبادة الجماعية للشعب اليهودي (الهولوكوست) على يد ألمانيا الاشتراكية القومية ومؤيديها والمتواطئين معها خلال الحرب العالمية الثانية.
- اتهام اليهود كشعب أو إسرائيل كدولة باختراع الهولوكوست أو تضخيمه.
- اتهام المواطنين اليهود بأنهم أكثر ولاءً لإسرائيل أو للأولويات المزعومة لليهود في جميع أنحاء العالم من ولائهم لمصالح دولهم.
- إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير، على سبيل المثال من خلال الادعاء بأن وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصري.
- تطبيق معايير مزدوجة باشتراطها سلوك غير متوقع أو مطلوب من أي دولة ديمقراطية أخرى.
- استخدام الرموز والصور المرتبطة بمعاداة الساميّة الكلاسيكية، على سبيل المثال

ادعاءات اليهود بقتل يسوع أو (فرية الدم) لوصف إسرائيل أو الإسرائيليين.

- *رسم مقارنات بين السياسة الإسرائيلية المعاصرة وسياسة النازيين.*
- *تحميل اليهود المسؤولية الجماعية عن أفعال دولة إسرائيل"* [١١].

انتقادات حول "التعريف العملي لمعاداة الساميّة"

رغم محاولة "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)" شرح مفهوم معاداة الساميّة من خلال "التعريف العملي لمعاداة الساميّة"، إلا أن مصطلح "معاداة الساميّة" ما زال يثير مجموعة من الإشكالات في دلالته، منها:

- يخلط المصطلح بين اليهود كونهم أتباع ديانة أو كونهم مجموعة عرقية؛ حيث إن نسبة كبيرة من اليهود لا ينتمون عرقياً إلى الشعوب الساميّة، وينحدر جزء منهم من قبائل الخزر التي عاشت في منطقة بحر قزوين ودخلت الديانة اليهودية في القرنين التاسع والعاشر الميلادي، والذين يشكلون غالبية ما يعرف باليهود الأشكناز في إسرائيل اليوم[١٢]، بينما ينتمي معظم الفلسطينيين والعرب إلى الشعوب الساميّة، في حين يتم توجيه تهمة معاداة الساميّة لهم، ولا يتم وصف التمييز ضدهم أو ضد المسلمين لدواعٍ عنصرية وللاختلاف الديني أو العرقي بأنها معاداة للساميّة.
- يواجه "التعريف العملي لمعاداة الساميّة" وخصوصاً أمثلته التوضيحية انتقادات واسعة بدعوى أنه قد يؤثر سلباً على ديمقراطية دول "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)" وحرية التعبير وحرية البحث العلمي فيها، كما يُنتقد بأنه تعريف فضفاض يستغل للمساواة بين انتقادات سياسات الدولة الإسرائيلية و"معاداة الساميّة"؛ حيث إن ٧ من الأمثلة التوضيحية الأحد عشر تربط انتقاد إسرائيل بـ "معاداة الساميّة"، واثنان من الأمثلة يشيران إلى إسرائيل دون ذكر الشعب اليهودي، حيث يرى المنتقدون للتعريف أنه يحمي إسرائيل من الانتقاد أكثر من مواجهته لتهديدات اليمين المتطرف الأبيض "المعادية للساميّة"، وأنه لا يوجد حد فاصل بين ما يمكن توجيهه من

---

[١١] المصدر السابق.

[١٢] رشيد حسن، "أين اختفى يهود الخزر"، الدستور، ٢٠١٩/١٠/٣، شوهد في ٢٠٢٠/١٢/٢٠، في: https://bit.ly/2Wy89iQ

انتقاد لإسرائيل وما يتم اعتباره "معاداة للساميّة"، ويقول كينيث ستيرن، أحد الذين وضعوا مسودات تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست(IHRA)": إن هذه اللغة الجديدة "تُسلِّح" تعريف معاداة الساميّة[١٣].

- وتعبيراً عن هذه الانتقادات حذرت سلسلة من الرسائل المفتوحة التي وجهها مثقفون وعلماء وأكاديميون من كندا والمملكة المتحدة وغيرها من تبنّي هذا التعريف والاستخدام الخاطئ له، وذلك حماية لحريتهم الأكاديمية؛ حيث يرون أنه من شأنه تقييد العلماء الذين يجرون أبحاثًا حول فلسطين وإسرائيل، ويضع محددات كبيرة عليهم، كما وجه حوالي ٦٠ مثقفاً ومفكراً ألمانياً وإسرائيلياً رسالة إلى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في ٢٤ تموز/ يوليو عام ٢٠٢٠ يُعبِّرون فيها عن قلقهم من "استخدام تضخيمي لا أساس له من الصحة ولا يستند على أسس قانونية لمصطلح "معاداة الساميّة" الذي يهدف برأيهم إلى "قمع النقد المشروع لسياسة الحكومة الإسرائيلية"[١٤].
- ويُنتقد التعريف بأنه يخلط بين معاداة الصهيونية ومعاداة الساميّة؛ فـ "معاداة السامية" تستخدم للدلالة على "معاداة اليهود" في حين أن "معاداة الصهيونية" تدل على رفض الأيديولوجيا التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي تهدف إلى إنشاء وطن قومي لليهود ليتجمعوا فيه من كل أنحاء العالم، كما تم اعتبار الصهيونية عام ١٩٧٥ في الأمم المتحدة "شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري" بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٧٩، وطالب القرار جميع الدول بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية لتشكيلها خطراً على الأمن والسلم العالميين حسب القرار، والذي أُلغي لاحقاً عام ١٩٩١، كما أن الكثير من اليهود ينتقدون إسرائيل وسياساتها، وجزء منهم لا يعترف بها ويرفض الصهيونية، وهذا يفتح المجال أن يتم وصف هذه الفئة من اليهود بـ "معاداة الساميّة".

---

[13] **"Criticizing Israel is not anti-Semitic — it's academic freedom"**, the conversation, November 2020, accessed on 17/12/2020, at: **https://bit.ly/2J1JH6w**

[١٤] "انتقاد دولة إسرائيل.. الممنوع والمسموح به في ألمانيا"، دويتشه فيله، ٤/٨/٢٠٢٠، شوهد في: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/34uhf4t

آثار تبنّي واستخدام "التعريف العملي لمعاداة الساميّة"

يُثار الجدل حول الآثار العملية لتطبيق هذا التعريف على الحرية الأكاديمية والحرية السياسية، فعلى سبيل المثال:

- **في المملكة المتحدة**

- تواجه الجامعات تخفيضات في التمويل إذا لم تعتمد تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) ".
- مع تبنّي حزب العمال البريطاني لـ " التعريف العملي لمعاداة الساميّة" في عام ٢٠١٨ واجه الحزب انتقادات بتبنّي زعامات فيه لمواقف وصفت بأنها "معادية للسامية" من قبل جماعات الضغط البريطانية الداعمة لإسرائيل، وعلى إثر ذلك واجه الحزب أزمة داخلية أفضت إلى إيقاف العديد من مسؤولي وموظفي الحزب وصولاً إلى تعليق عضوية جيرمي كوربين الرئيس السابق للحزب في ٢٩ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٢٠ بسبب اتهامه بأنه لم يتخذ خطوات كافية لمواجهة "معاداة الساميّة" داخل الحزب أثناء رئاسته، ويأتي ذلك على خلفية هزيمة الحزب في الانتخابات العامة في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠١٩، وفي ١٧ تشرين ثاني/ نوفمبر عام ٢٠٢٠ أعيدت عضوية كوربين بدعم من تيار اليسار داخل الحزب، ويُعرف كوربين بمواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية وانتقاداته لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وإدانته لجرائمه بحق الفلسطينيين[١٥].

- **في الولايات المتحدة**

- تعرضت عضو الكونجرس عن الحزب الديمقراطي إلهان عمر مطلع عام ٢٠١٩ لانتقادات من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيسة الكونجرس نانسي بيلوسي وعدد من أعضاء الكونجرس الجمهوريين والديمقراطيين عن تصريحات أشارت فيها إلى أن المشرِّعين الأمريكيين يدعمون إسرائيل بسبب تمويل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) لهم، واتُّهمت تصريحاتها بأنها "معادية للساميّة" وطولبت بالاعتذار١٦.

---

[15] "A guide to Labour Party anti-Semitism claims", BBC, November 2020, Accessed on 17/12/2020, at: https://bbc.in/2KCzQF7

[16] "Minnesota Congresswoman Ignites Debate On Israel And Anti-Semitism", npr, March 2019, Accessed on 27/12/2020, at: https://n.pr/3mXU1dt

وكانت (AIPAC) قد تأسست عام ١٩٦٣ خلفاً للجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة التي تأسست عام ١٩٥٣، وتعد (AIPAC) من أكبر جماعات الضغط على الكونجرس الأمريكي في الولايات المتحدة، وتهدف بشكل رئيس إلى تحقيق الدعم الأمريكي لإسرائيل لضمان أمنها وبقائها، وذلك من خلال وسائل عديدة، منها تمكين القادة المؤيدين لإسرائيل في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وضمان حصول أعضاء الكونجرس والمرشحين الداعمين لإسرائيل على الدعم المالي من المجتمع المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة[١٧].

- أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٩ أمراً تنفيذياً لمنع المساعدات الاتحادية عن الجامعات التي تسمح بـ "معاداة الساميّة"، حسب التعريف الذي يتبناه "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)"[١٨].
- أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في ١٩ تشرين ثاني/ نوفمبر عام ٢٠٢٠ أن الإدارة الأمريكية ستعلن تصنيف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) معادية للساميّة وستتخذ إجراءات ضدها، وهي حركة دولية- فلسطينية المنشأ- تأسست عام ٢٠٠٥، تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعماره لكل الأراضي العربية، وتفكيك الجدار العازل، والاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الفلسطينية لفلسطينيي الداخل، والمطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤[١٩]، وتتخذ الحركة من المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية والثقافية لإسرائيل وسيلة لتحقيق مطالبها وأهدافها.

- **في كندا**

- اتّهم بعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة تورنتو في كندا عميد كلية الحقوق بإلغاء

---

[17] "About Us", AIPAC (Official website), Accessed on 27/12/2020, at: https://bit.ly/38E64HR

[18] "President Donald J. Trump Is Committed to Combating the rise of Anti-Semitism", White House Official website, Accessed on 29/12/2020, at: **https://bit.ly/34RY1WX**

[١٩] "ما هي حركة مقاطعة إسرائيل "BDS"؟، الموقع الرسمي لحركة مقاطعة إسرائيل "BDS"، شوهد في ١٧/ ١٢/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/2WyDdil

عـرض عمـل لـفالنتينا أزاروفـا (Valentina Azarova) وهـي يهوديـة مناهضـة للصهيونية في منصب مـديرة للبرنـامج الـدولي لحقـوق الإنسـان في الكليـة لانتقادهـا الأكاديمي لإسرائيل في مجال حقوق الإنسان[٢٠].

- **في ألمانيا**

– اتُّهم الباحث أشيل مبمبي (Mbembe Achille) بالعنصرية ومعاداة الساميّة من قبـل الشخصيات والمؤسسات العامة بسبب دعمه لـ (BDS)[٢١].

استغلال إسرائيل لـ "معاداة الساميّة"

تُتهم إسرائيل وجماعات الضغط الداعمة لها في العـالم بتـبني اسـتراتيجية فعالـة تسـعى لتحصين إسرائيل من الانتقاد بإسكات الأصوات المناهضة لجرائم الاحتلال وممارسـاته مـن خلال وسم هذه الأصوات بـ "معاداة الساميّة"[٢٢]، وتوصف هذه الاستراتيجية بـ "الاتخـاذ من الضعف قوة"، وذلك استناداً إلى التعاطف الكبير لما تعرّض له اليهود تاريخياً من اضـطهاد في أوروبا، والذي يُعدّ الهولوكوست من أكبر مظاهره في العصر الحديث؛ حيث تُعـدّ "معـاداة الساميّة" أحد أسبابه، كما أن معالجة أسباب "معاداة الساميّة" أو بمعنى أدق "معاداة اليهود" في أوروبا التي تعد شكلاً من أشـكال العنصـرية لا تعـني بالضـرورة محابـاة إسـرائيل وغـض الطرف عن خروجها على القـانون الـدولي وقـرارات الشـرعية الدوليـة، وذلـك بـالاحتلال والاستيطان والاستمرار في ممارساتها العنصرية كجدار الفصل العنصـري، وارتكـاب الجـرائم المختلفة تجاه الشعب الفلسطيني، بل إنّ المبررات الحقوقية والأخلاقية الـتي تـدفع إلى مواجهـة "معاداة الساميّة" هي ذاتُها تدفع إلى مواجهة السياسات الإسرائيلية سالفة الذكر.

آثار "التعريف العملي لمعاداة السامية" على القضية الفلسطينية

كما أشير سابقاً فإن "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)" لا يضم

---

[٢٠] فريدا ضيف، "جدل حول حقوق الإنسان في جامعة تورونتو الكندية"، هيومان رايتس ووتش، شوهد في ١٧/ ١٢/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/38M9iJk

[21] "Why Achille Mbembe was accused of anti-Semitism", DW, Accessed on 17/12/2020, at: https://bit.ly/2Jsmz14

[22] Gideon Levy, "How Israel's propaganda war has silenced Europe", MIDDLE EAST EYE, 3/7/2020, Accessed on 20/12/2020. at: https://bit.ly/3asFyDO

أي دولة عربية حتى الآن، وبذلك تبقى الآثار العملية لتبني "التعريف العملي لمعاداة الساميّة" أو إساءة استخدامه لا تشمل الدول العربية ولا تهدد حرية البحث والتعبير فيها كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة، واللذان يؤثران على حرية التعبير والبحث العلمي فيها بما يخص الصراع العربي/ الفلسطيني– الإسرائيلي، مما يشكل تحدياً لحالة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية ومع حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في أرضه ووطنه.

وبارتفاع وتيرة التطبيع بين إسرائيل ودول عربية برعاية أمريكية في عام ٢٠٢٠، فقد مهّد ذلك لإعلان الولايات المتحدة في ٢٢ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٢٠ توقيعها مذكرة تفاهم وصفتها بالتاريخية مع مركز الملك حمد العالمي التابع لمملكة البحرين لمحاربة "معاداة الساميّة" في الشرق الأوسط وخارجه، وتقضي الاتفاقية بالتعاون بين الطرفين "لمحاربة كافة أشكال معاداة الساميّة، بما فيها معاداة الصهيونية ونزع الشرعية عن دولة إسرائيل"، وفق "التعريف العملي لمعاداة السامية" الصادر عن "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست"[٢٣].

وتثير هذه المساعي مخاوف مستقبلية حول تبنّي دول عربية لـــ "التعريف العملي لمعاداة الساميّة" أو أي تعريف آخر يخلط بين معاداة الساميّة ومعاداة الصهيونية أو انتقاد الاحتلال الإسرائيلي، وما يشكله ذلك من تحديات أمام التضامن العربي مع القضية الفلسطينية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ومناهضة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية، على كافة المستويات الرسمية والإعلامية والأكاديمية، مما يدعو إلى رفض هذا التعريف، والتحذير من تبنيه عربياً لما فيه من التباسات ومغالطات تخدم الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني في المنطقة وتضر بحقوق الشعب الفلسطيني وبالأمن القومي العربي.

كما أن أي اتفاقات من هذا النوع تشكل خروجاً عن الإجماع العربي، وانحيازاً إلى الرواية الإسرائيلية وعداءً لحقوق الشعب الفلسطيني، مما يدفع إلى الحاجة إلى إطلاق تعريف جديد لـ "معاداة الشعب الفلسطيني" في مواجهة "التعريف العملي لمعاداة السامية" الصادر عن "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست"، والذي يستغل من قبل إسرائيل وجماعات الضغط التابعة لها في العالم.

---

[23] "Memorandum of Understanding on Anti-Semitism", U.S DEPARTMENT of STATE, October 2020, Accessed on 27/12/2020, at: https://bit.ly/2L22gbe

الندوة السنوية

"التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية

وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية"*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان ندوته العلمية السنوية يوم الثلاثاء ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٠ بعنوان **"التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية"**، وتضمّنت الندوة التي شارك فيها نحو ٣٠ من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة من ٥ بلدان عربية، تقديم ٧ أوراق بحثية تناولت التحولات الجارية في العلاقات العربية- الإسرائيلية، مركّزةً على الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، ودراسة تداعياتها على الأمن العربي بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

وأكدت الندوة على ضرورة دعم صمود الدول العربية أمام الضغط الأمريكي للتطبيع مع إسرائيل، وتقوية الموقف العربي في المحافل الإقليمية والدولية، مع التحذير من أن تفتح خطوات التطبيع الباب أمام نشوء نخب سياسية واقتصادية وأمنية عربية جديدة تتناغم مع إسرائيل، وما يشكله هذا من خطر في تعميق الانقسامات والمشاكل الداخلية في الدول العربية.

وقائع جلسة الافتتاح

بدأت أعمال الندوة بجلسة افتتاحية تحدث فيها كل من **السيد طاهر المصري**- رئيس الوزراء الأردني الأسبق، **والسيد عمرو موسى**- الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، **والأستاذ حمزة منصور**- رئيس سابق لكتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي البرلمانية، وعضو الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية، **والدكتور بيان العمري**- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

وكان من المفترض مشاركة **الدكتور صائب عريقات**- أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والزميل الأكاديمي في معهد فيشر- جامعة هارفرد، غير أنّ إصابته بفيروس كورونا منعته من المشاركة كلياً، وتمنّى له المشاركون الصحة والشفاء العاجل.

وفي كلمته الأولى أكّد **السيد طاهر المصري** على أن ما جرى مؤخراً من اتفاقيات مع

---

* **إعداد الأستاذ عبد القادر نعيم، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

إسرائيل من قبل بعض الأنظمة العربية على مبدأ السلام مقابل السلام جاء على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، لما تمثله هذه الاتفاقيات من دعم للسياسات الإسرائيلية التي تواصل عدوانها على الحقوق الفلسطينية، وذلك في ظلّ تمسّك إسرائيل بقانون يهودية الدولة الذي يشكل حجر الأساس لخطة تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

واعتبر المصري أنّ حل القضية الفلسطينية هو أساس معالجة أزمات المنطقة والوصول لحالة الاستقرار، وأن اتفاقيات التطبيع تتيح لإسرائيل الدخول إلى قلب النظام العربي واختراق المجتمعات العربية وبث بذور الفتنة والانقسام بداخلها، إضافة لاستنزاف أموال الدول النفطية تحت مسمى الاستثمار التكنولوجي، ودعا لموقف فلسطيني موحد وفق رؤية واضحة للتعامل مع المتغيرات الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، ومعالجة ما وصفه بحالة الضعف في الوضع العربي الرسمي.

فيما أشار **السيد عمرو موسى** في كلمته إلى أنّ أولويات الأمن القومي ومفهومه قد اختلفت وتغيّرت لدى عدد من الدول العربية، واختلف لديهم تعريف الخصم أو العدو، في ظل ما تشهده المنطقة من تغييرات إقليمية كبيرة ودخول مشاريع غير عربية إليها بقوة، مؤكداً أن الشعوب العربية لم تتقبل التغير العربي الرسمي في التعامل مع القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل، ما يؤكد على ضرورة وضع استراتيجية عربية للتعامل مع الواقع الجديد في المنطقة والسياسات الإسرائيلية والأمريكية الجديدة ووقف حالة الانقسام العربي في التعامل مع القضية الفلسطينية وحمايتها.

في حين دعا **السيد حمزة منصور** لبناء استراتيجية عربية للتعامل مع القضية الفلسطينية، مستندة إلى تمتين الجبهة الداخلية للدول العربية عبر الإصلاح والتنمية، وتحقيق المزيد من الوحدة الوطنية والتصالح مع الشعوب، والاستفادة من عدد من المواقف الإقليمية والإسلامية والدولية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، مثل الموقف التركي، محذراً من تطور اتفاقيات التطبيع إلى تحالف مع الكيان الإسرائيلي يزيد من الضغط على الشعب الفلسطيني ويشدد الحصار على مقاومته ويفتح الباب أمام إسرائيل للتغلغل في الوطن العربي.

وأكّد **الدكتور بيان العمري** في كلمته على أن منطلقات إسرائيل في بناء علاقاتها مع أي دولة عربية تكمن في زيادة النفوذ الإسرائيلي واختراق العالم العربي ومحاصرته وفق نظرية بن

غوريون منذ خمسينيات القرن الماضي، وأكد أن تجربة أربعين عاما من مسار التسوية والمعاهدات بين دول عربية وإسرائيل لم تحقق السلام والاستقرار في المنطقة ولم تحقق مصالح الشعب الفلسطيني، ما يستلزم الحذر من التحولات الجديدة ومخاطرها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية لصالح أمن إسرائيل ومصالحها.

وقائع الجلسات

الجلسة الأولى

التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية (وصفها ودوافعها وبيئتها)

ناقشت **الجلسة الأولى** التي أدارها **الدكتور فايز الخصاونة**- أستاذ الشرف والأمين العام الأسبق لمنتدى الفكر العربي، **واقع ودوافع التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية**، حيث تحدّث في الجلسة كل من **الدكتور مصطفى عثمان**- وزير الخارجية السوداني الأسبق، وعضو فريق الأزمات العربي- ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط، **والدكتور حسن المومني**- أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردنية.

أشار الدكتور عثمان في ورقته إلى أن العلاقات العربية- الإسرائيلية تميزت في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بتحولات كبيرة لم يحدث لها مثيل من حيث السرعة والتأثير والعلنية منذ بداية الصراع العربي- الإسرائيلي قبل أكثر من ٧٠ عاماً، رغم حدوث اختراقات محدودة في جدار العمود العربي قبل هذا التاريخ، والذي لم يكن خافياً على أحد؛ فقد أقامت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ووادي عربة مع الأردن، وأوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، علاقات فاترة بين الحكومات، ولم تتعدّها إلى الشعوب، بل إنها لم تؤثر أو تعدّل في المواقف القوية لمؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها مؤسسة الجامعة العربية التي عجزت لأول مرة خلال هذا العام أن تُدين التطبيع مع إسرائيل وأن تعيد المواقف التي تشكّل الإجماع العربي، لكننا اليوم نشهد إقامة بعض الأطراف العربية لعلاقات مع إسرائيل، مستفيدة من وقائع الانقسام الفلسطيني، والتشتت والتمزق العربي، والتراجع الإقليمي، والدعم اللامحدود الذي تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل، وصعود اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى الحكم في إسرائيل.

وأشارت الورقة إلى أن مواقف الدول العربية انقسمت فيما يخص التطبيع مع إسرائيل

إلى ثلاث مجموعات: مجموعة اندفعت نحو التطبيع غير عابئة بالانتقادات التي وجهت إليها، سواء من الجانب الفلسطيني أو من قطاع واسع من الشعوب العربية، وتَوّجت هذا الاندفاع بتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية بينها وبين إسرائيل. ومجموعة ثانية خطت خطوات في علاقاتها مع إسرائيل بتكرار زيارات ولقاءات، بعضها سريّ وبعضها علنيّ، وفتحت الأجواء لعبور الطائرات الإسرائيلية، وشاركت في بعض المناشط الرياضية والاقتصادية، لكنها لم تصل لمرحلة تطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية. ومجموعة ثالثة ما زالت ثابتة في مواقفها المتمثلة في الالتزام بالمبادرة العربية، ورافضة للتطبيع قبل معالجة القضية الفلسطينية حسب القرارات الدولية الداعية لحل الدولتين.

كما خلصت الورقة إلى أن ثمة خمسة عوامل رئيسة ساهمت في هذه التحولات الكبيرة، وهي: وصول اليمين الإسرائيلي المتطرف للسلطة في إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووصول الحزب الجمهوري للسلطة في الولايات المتحدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب، كما أن اعتبار الولايات المتحدة حليفاً ضد إيران وتدخلاتها في المنطقة العربية دعا بعض الدول إلى كسب رضا الولايات المتحدة عن طريق التطبيع مع إسرائيل، إضافة إلى واقع الانقسام الفلسطيني، وحالة التشتت العربي.

وتوقعت الورقة بأن تدفع البيئة القائمة عربياً وإقليمياً ودولياً باتجاه مزيد من التحولات الكبيرة في سياسات الدول العربية نحو إسرائيل، ما لم يتوحد الفلسطينيون، وما لم يخرج العرب بمشروع استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي.

وفي ورقته أشار الدكتور المومني إلى أهمية تعزيز الوحدة الوطنية، وبناء الدولة القوية، وما لذلك من دور أساسي في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، وتجاوز سلبيات التحولات الجارية في العلاقات العربية مع إسرائيل، كما أكدت الورقة عدم إمكانية تناول هذه التحولات من منظور واحد، فالأطراف العربية متعددة ومتباينة في موقفها من العلاقات مع إسرائيل سلماً وحرباً.

وبالحديث عن دوافع التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية خلال الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢٠، ترى الورقة أن معظم هذه الدوافع جاءت من خارج الصراع العربي-

الإسرائيلي، وأبرزها شيوعُ الاعتقاد لدى بعض النخب العربية الحاكمة، وبالأخص الجديدة منها، بأنّ إسرائيل طرف يمكن الاعتماد عليه في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبقدرتها على تقديم بعض الخدمات في المجالات التكنولوجية، وهو ما ترى الورقة أنه يتنافى بشكل واضح مع طبيعة المشروع الصهيوني الرامي إلى فرض القيود على الدول العربية وتأخير تقدّمها لإتاحة المجال لإسرائيل بأن تكون القوة الإقليمية المهيمنة على باقي دول المنطقة.

واختتمت الورقة بالتأكيد على أن الدول العربية، والأردن على وجه الخصوص، ستواجه تحديات مضاعفة جراء التوسع في مسار التطبيع الحالي، وأن التغيرات الجارية في النخب العربية الحاكمة ستكون عاملاً مهماً في هذه التحولات وما ستؤول إليه.

الجلسة الثانية

تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية على الأمن العربي والقضية الفلسطينية

ناقشت **الجلسة الثانية** التي ترأسها **الدكتور نظام بركات**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، وعضو فريق الأزمات العربي- ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط، ناقشت **تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية على الأمن العربي والقضية الفلسطينية**، وتحدث فيها كل من **الدكتور حسن نافعة**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، والأمين العام الأسبق لمنتدى الفكر العربي، **والدكتور أحمد سعيد نوفل**- أستاذ العلوم السياسية، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، **والدكتور أيمن يوسف**- أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين.

أشار الدكتور حسن نافعة في ورقته إلى أن مفهومَي "الأمن العربي" و"القضية الفلسطينية" يرتبطان بعلاقة عضوية يمكن النظر إلى طبيعتها من زاويتين: الأولى ما ترمز إليه إسرائيل كمصدر تهديد لأمن الدول والشعوب العربية كلها وليس فقط لأمن الشعب الفلسطيني وحده، باعتبار إسرائيل دولة غاصبة مرتبطة بالاستعمار، وذات أيديولوجية

توسعية، والثانية ما ترمز إليه القضية الفلسطينية باعتبارها أرضاً عربية مهددة ثم مغتصبة، وتحوّلها إلى قضية "قومية" لا يجوز لأي دولة عربية منفردة أن تتعامل معها إلا في الإطار الذي يحدده الموقف العربي المشترك وجامعة الدول العربية.

واستعرض نافعة التحولات الجارية في العلاقات العربية- الإسرائيلية ووضعها في سياق موجتَين سابقتَين من موجات تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، بدأت الأولى في عهد الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٧، بينما بدأت الثانية باتفاقيتَي أوسلو عام ١٩٩٣ ووادي عربة عام ١٩٩٤، في الوقت الذي يشكّل فيه تطبيع دولتَي الإمارات والبحرين بداية موجة ثالثة من هذه التحولات قد تمتد إلى دول عربية أخرى.

ومع التشابه الحاصل بين الموجة الحالية والموجتين السابقتين في بعض الجوانب، إلا أنها تختلف عن سابقتَيها في نقاط أساسية، أهمها أنها تتم مع دول عربية تقع خارج "دول الطوق"، وأنها تتم في وقت يبدو فيه النظام العربي الرسمي في أضعف حالاته، وفي حالة سيولة كاملة، ويفتقر للقيادة سواء كانت فردية أو جماعية، إضافة إلى أنها تبدو مدفوعة بعوامل أخرى غير البحث عن سلام ينهي حالة حرب قائمة، أو حتى لتشجيع إسرائيل على تبني مواقف أكثر مرونة في موضوع التسوية، لذلك يبدو أن هذه الموجة تعكس رغبة في إبرام حلف عسكري في مواجهة إيران، أكثر من كونها تعكس حرصاً على إبرام معاهدة سلام بين دولتين متصارعتين.

وتتوقع الورقة انطلاقاً من ذلك أن يكون لهذه الموجة من التطبيع آثار على أمن النظام العربي، بمختلف أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية، تبدو مختلفة نوعياً عن تلك التي خلّفتها الموجتان الأولى والثانية؛ **فعلى الصعيد السياسي** يتوقع أن تؤدي إلى مزيد من التعنت الإسرائيلي تجاه شروط التسوية، وأن تساعد على مزيد من تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية- الإسرائيلية، وأن تدفع النظام العربي إلى مزيد من الانقسامات والانهيارات بصورة أكبر مما هو عليه الآن. **وعلى الصعيد الأمني والعسكري** تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح إلى أن دولاً عربية أصبحت ترى في إيران، وليس إسرائيل، الخطر الأكبر على أمنها الوطني، ومن ثَمّ باتت مستعدة للتحالف العسكري مع

إسرائيل، ما يشكّل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، خاصة أن إيران ستجد في هذه الخطوة استفزازاً كبيراً لها، ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية. **وعلى الصعيد الاقتصادي** يتوقع أن يكون للتحولات الجارية تداعيات بالغة الخطورة على النظام الاقتصادي العربي ككل، وعلى الاقتصاد الخليجي بصفة خاصة، لأن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على اختراق بنى وهياكل اقتصاد الدول المطبّعة أكبر بكثير من قدرة اقتصاد هذه الدول على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد الإسرائيلي، ولأنّ تنامي العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وهذه الدول يمكن أن يشكل عقبة أو يضع المزيد من العراقيل أمام عملية التكامل الاقتصادي في العالم العربي. **وعلى الصعيد الثقافي والفكري والأيديولوجي** يمكن للتحولات الجارية أن تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على النسق العَقَدي للنظام العربي، بل وقد تضرب فكرة العروبة في الصميم وتؤدي إلى تهميشها تماماً، خاصة مع ما هيّأته من بيئة للترويج الإعلامي لأفكار تناقض كل أو معظم الأفكار العروبية التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عاماً.

فيما أكّد الدكتور أحمد سعيد نوفل في ورقته على أن الدعم العربي للقضية الفلسطينية منذ نشأتها كان نابعاً من فهم العرب أن المشروع الصهيوني موجه ضدّ الأمة العربية ككل وليس ضد الفلسطينيين وحدهم، وبناء على ذلك فإن التطبيع الجاري اليوم ليس من الممكن أن يصبّ في مصلحة الدول العربية، فضلاً عن أن يكون ذا عائد إيجابي على القضية الفلسطينية، وأن الظروف المحيطة بالتحولات الجارية تدلّ على شدّة خطورتها؛ فهي تأتي في ظل اشتداد انقسام البيت العربي الرسمي، وبدء أطراف عربية بشنّ حملات إعلامية لتشويه نضال الشعب الفلسطيني الذي طالما كان مدعاة للاعتزاز العربي، ما يدلّ على أنّ هذه التحولات قد تحمل تأثيرات سلبية استراتيجية على القضية الفلسطينية والأمن العربي.

وركّز نوفل على أن القضية الفلسطينية مع ما تتعرض له من تحديات كبيرة نتيجة هذه التحولات، إلا أنها لا تزال القضية الأولى للجماهير العربية، وهو ما يجعلها تتقدم وتحرز دعماً إضافياً مع كل تقدّم تستطيع الشعوب العربية إحرازه في مسار نضالها وفاعليتها وطنياً وقومياً.

وأوصى بضرورة دعم الشعب الفلسطيني للاستمرار في نضاله ومقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما دعا القيادات الفلسطينية إلى تعزيز مصادر قوة القضية الفلسطينية بالانفتاح

على حلفاء جدد، خاصة في ظل ما توليه بعض الدول الإسلامية من اهتمام للقضية الفلسطينية، كتركيا وإيران وماليزيا وباكستان.

الجلسة الثالثة

نحو استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي

وفي الجلسة الثالثة للندوة، والتي أدارها **الدكتور موسى بريزات**- السفير والدبلوماسي السابق، والمفوض العام السابق لحقوق الإنسان في الأردن، تحدث كل من **الدكتور فاروق طيفور**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر)، **والدكتور قاصد محمود**- النائب السابق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن، وعضو فريق الأزمات العربي- ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط، حول الاستراتيجية العربية الجديدة المطلوبة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي.

حيث **أشار الدكتور فاروق طيفور** في ورقته إلى أنه رغم مرور ما يزيد على ٢٥ عامًا من توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، و١٨ عامًا على إعلان مبادرة السلام العربية من بيروت، وما تلاها من اتفاقيات وخطط لاستكمال المسار السلمي الذي كان من المفترض أن ينتهي بقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إلا أن هذا المسار لم يحقق الهدف وبقي متعثرًا طيلة هذه السنوات، بل وتراجعت الأطروحات التي تتحدث عن حلّ الدولتين وقيام دولة فلسطينية إلى مشاريع باتت تعرف بالسلام الاقتصادي الذي يتجاهل الحقوق الشرعية والمشروعة للشعب الفلسطيني، ويفتح الأبواب أمام تطبيع العلاقات بين باقي الدول العربية والكيان الصهيوني دون أي مقابل، وهو الأمر الذي يهدد بتصفية القضية الفلسطينية حسب ما نص عليه مخطط ترامب للسلام تحت مسمى "صفقة القرن".

وقد ركّز طيفور على البحث في ثلاثة أبعاد، هي: تقديم نقد للاستراتيجيات السابقة، ومقارنة لمختلف الرؤى المتوفرة في ساحة فلسطين، وتقديم نظرة مستشرفة لعقد قادم من الزمن، وطرح إشكالية مركزية تتعلق بثلاثة متغيرات يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي

التالي: كيف السبيل الى صياغة رؤية استراتيجية عربية جديدة (مرتكزات وقيم واهداف ومشاريع) للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي لعقد من الزمن في ظل المتغيرات العربية والإقليمية والدولية الراهنة؟

وتناول طيفور الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو عام ١٩٩٥ باعتبارها محطة للموجة الثانية لاستراتيجيات التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي بعد الموجة الأولى عام ١٩٧٨ (التطبيع المصري)، ومختلف التطورات التي حدثت وحتى الإعلان عن الموجة الثالثة لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل عام ٢٠٢٠، مع استشراف المستقبل حتى عام ٢٠٣٠ بهدف اقتراح استراتيجية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي (٢٠٢٠-٢٠٣٠).

وأكّد على أنه لا بد لهذه الرؤية من أن تستفيد من إخفاقات وهزائم الماضي المتتالية وتجعل من ثغرات واختلالات العدو الصهيوني مدخلاً رئيسياً لصناعة مستقبل يصنع ميزان قوى جديد في المنطقة على المستوى الشعبي والرسمي، ويتيح فرصاً جديدة لإدارة ذكية للصراع العربي الاسرائيلي على مستويات مماثلة سياسياً واقتصادياً واعلامياً ودبلوماسياً توظف كل ما يتوفر لديها من عناصر القوى داخلياً وخارجياً تواجه بها التهديدات وترفع بها التحديات وتستثمر في عناصر الضعف التي تنخر جسم الكيان الصهيوني داخلياً وخارجياً، وتختار التحالفات الداخلية والخارجية الممكنة التي من شأنها دعم واسناد هذه الرؤية المتجددة.

فيما قدّم **الدكتور قاصد محمود** ورقته التي ترسم ملامح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي آخذةً في الاعتبار نقاطاً عدّة، أبرزها: تراجع أولوية وأهمية الصراع من سياسات وأجندات كثير من الدول العربية لحساب المصالح الوطنية الضيقة أو الارتباطات الإقليمية المصالحية أو الاقتراب المعلن من الكيان الإسرائيلي، إضافة إلى تقرير حقيقة أن سياسات ونهج القيادة الفلسطينية منذ أوسلو ثم الانقسام والخلافات الفلسطينية قد ساهمت بتوفير غطاء ومبرر للانفكاك التدريجي العربي عن القضية الفلسطينية وصولاً إلى ما نشهده اليوم من توسع بالعلاقات مع العدو الإسرائيلي، وأن الدول العربية لم يكن لها في أي مرحلة من مراحل الصراع العربي- الإسرائيلي استراتيجية عربية جامعة، بل

ظل الصراع أسير السياسات الوطنية للدول والحكومات والقادة العرب، لكن كان هناك حضور إعلامي عربي للصراع.

وأكّد محمود على أنّ ورقته تسعى من خلال الاستراتيجية التي تقترحها إلى الوصول لأفضل ما يمكن من الجهد والإجماع العربي الرسمي والشعبي (السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والعسكري) وتوظيفه استراتيجياً في مواجهة المشروع الصهيوني وإسرائيل لتحقيق أهداف عديدة، أبرزها: احتواء التمدد الإسرائيلي والمشروع الصهيوني في العالم العربي ومنعه من التوسع، وإنهاء الانقسام والخلافات الفلسطينية- الفلسطينية والخلافات العربية الداخلية والبينية، وتعبئة الشعوب العربية وتوعيتها بمخاطر وعدائية إسرائيل والمشروع الصهيوني على الدول والشعوب العربية خصوصا الدول التي تقيم علاقات مع هذا الكيان، وتأطير ومأسسة الجهود العربية المبعثرة في مقاومة التطبيع ودعم القضية الفلسطينية والاتفاق على مشروع وطني فلسطيني على أسس ومرتكزات وأهداف محددة وواضحة تؤكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستمرار العمل على استعادتها بكل الوسائل وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتثبيت وتعزيز المكتسبات الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية.

وبعد تحليل البيئات الدولية والإقليمية والعربية واستعراض نقاط القوة العديدة والمتنوعة للعالم العربي، اقترح محمود استراتيجية عربية شاملة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي تقوم على ثلاث نقاط أساسية، هي: إنهاء كافة أشكال الخلاف الفلسطيني الداخلي وصولًا إلى مشروع وطني للمقاومة بكافة أشكالها بالاعتماد على الإمكانات الفلسطينية مع ما يستدعيه ذلك من سياسات داخلية وخارجية وتعبوية شعبية فلسطينية وعربية بحيث يتم التحول من حالة أوسلو إلى حالة الشعب المقاوم للاحتلال، وردع إسرائيل ومنعها من الاستمرار بسياسات الضم والتهويد من خلال اتخاذ مواقف رافضة واضحة ومعلنة تجاه سياسات الضم والتلويح بإعادة النظر بالتموضع السياسي على ضوء الإجراءات الأحادية وسياسات التطبيع المجاني وتبنّي استراتيجيات وطنية لبناء القوة الشاملة استعدادًا لمرحلة شبه الحرب- إن لم يكن الحرب- التي ستفرضها سياسات إسرائيل الأحادية

والتلويح بإجراءات مضادة تهدد حالة السلم القائمة ومعاهداتها، واتخاذ مواقف صريحة ضد التطبيع من قِبَل الجامعة العربية كمؤسسة، ومن قِبَل الدول العربية بشكل منفرد.

الكلمة الختامية

في ختام الندوة قدّم الدكتور بيان العمري- المدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط، مجموعة من الخلاصات والتوصيات التي نوّه إليها المشاركون في الندوة، ومن أبرزها:

١. تفرض التحولات الأخيرة وبدء مسار تطبيع جديد للعلاقات مع إسرائيل تحديات حقيقية وكبيرة ومختلفة عمّا تواجهه القضية الفلسطينية منذ عقود.

٢. الدعوة إلى دعم صمود الدول العربية أمام الضغط الأمريكي للتطبيع مع إسرائيل بعيداً عن القضية الفلسطينية وتوحيد موقفها الداعم للشعب الفلسطيني في المحافل الإقليمية والدولية.

٣. يساهم تعزيز الوحدة الوطنية في كل دولة عربية في تقوية الدول والحكومات والشعوب العربية على مواجهة التحديات والضغوط والتهديدات الخارجية.

٤. ضرورة العمل على تفنيد الروايات والمقولات التي يسعى البعض إلى ترسيخها من أنّ تطبيع العلاقات وتقويتها مع إسرائيل هو الطريق إلى حل ما تعانيه الدول العربية من مشاكل داخلية، أو إلى تقوية علاقاتها مع القوى الدولية الفاعلة، والتأكيد على ضرورة فهم حقيقة المشروع الصهيوني الذي لا يكتفي باحتلال فلسطين وإنما يستهدف المنطقة العربية والشرق الأوسط.

٥. جاء جزء كبير من التغيرات في العلاقات العربية مع إسرائيل نتيجة تغيرات حقيقية في الثقافة السياسية لدى النخب الحاكمة الجديدة في بعض الدول العربية، في الوقت الذي نشهد فيه تغيرات عكسية في الثقافة السياسية في إسرائيل بشكل يعزز حضور اليمين الإسرائيلي في جميع الحكومات، ويسمح له بفرض أجندته المتطرفة على تعامل إسرائيل مع الشعب الفلسطيني.

٦. التأكيد على ضرورة ترتيب البيت الفلسطيني وحل مشكلة الانقسام فيه، ما يسدّ الباب أمام تبرير تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتغييب الصوت الفلسطيني بحجة انقسامه، والاتفاق على مشروع وطني فلسطيني على أسس ومرتكزات وأهداف محددة وواضحة تؤكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتعمل على استعادتها بكل الوسائل، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

٧. التأكيد على ضرورة دعم خيار المقاومة باعتباره حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني المحتل.

٨. الدعوة إلى تأطير ومأسسة الجهود العربية المبعثرة ودعم القضية الفلسطينية ومواجهة صفقة القرن ومدخلاتها.

٩. العمل على تثبيت وتعزيز مكتسبات القضية الفلسطينية في عدد من المحافل الإقليمية والدولية، والسعي لتجاوز ما يمكن لهذه التحولات أن تفرضه من خسارة دبلوماسية في تلك المحافل.

١٠. وضع خطط وبرامج وطنية فلسطينية لتأمين الخدمات الأساسية الاجتماعية اليومية بالاعتماد على المصادر والموارد الذاتية والدعم من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين ما أمكن.

١١. دعوة مركز دراسات الشرق الأوسط إلى استخلاص الأفكار الرئيسية من أوراق الندوة وأفكارها في بناء استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي، وتزويد صنّاع القرار العربي الرسمي والشعبي بها.

تقرير "الأزمة العراقية ٢٠١٩- ٢٠٢٠... استراتيجية الخروج"

في ظل ما شهدته الأزمة العراقية من تطورات واسعة ما بين عامَي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، ارتأى فريق الأزمات العربي- ACT* إعداد هذا التقرير حول الأزمة المستمرة والمتجددة، بعد أن أعدّ تقريراً سابقاً بعنوان "الأزمة العراقية إلى أين؟" في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، وقد سعى الفريق في هذا التقرير إلى التوصل لاستراتيجية واضحة تمثّل خارطة طريق لخروج العراق من أزمته المستمرة منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، حيث يتناول التقرير خلفيات الأزمة وطبيعتها وتوصيفها، والأطراف المحلية والخارجية المؤثرة فيها وأبرزَ مصالحها، وسيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف فيها، ومن ثم الاستراتيجية المقترحة للخروج من الأزمة.

تعدّ الأزمة في العراق نمطًا من الأزمات المركبة التي تدخل في تفاصيلها عواملُ دولية وإقليمية ومحلية، وتستند في مجملها إلى المعطيات الأساسية التالية: البُعد الطائفي في النظام السياسي القائم على المحاصصة مع الاختلال الكبير في إدارة موارد الدولة بكفاءة وعدالة، والبُعد الأمني في تداخل وتعارض أعمال الجيش والأمن الرسمي مع المليشيات المسلحة، والتدخل الدولي والإقليمي في الشئون العراقية بشكل مباشر وعبر قوى عراقية.

يناقش التقرير التحولات الأساسية التي شهدتها الأزمة العراقية خلال عامَي ٢٠١٩- ٢٠٢٠، وأبرزها اندلاعُ احتجاجات شعبية واسعة ومتنوعة طائفياً ومناطقياً في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في مناطق نفوذ الأحزاب الحاكمة الرئيسية ذات العلاقة الخاصة مع إيران،

---

* فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. أعضاء الفريق: **جواد الحمد** رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)، **قاصد محمود** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن، **محمد العدينات** أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن، **نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية- الأردن، **عاطف الجولاني** الكاتب والمحلل السياسي- الأردن، **مصطفى عثمان** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة- جنيف، **حامد القويسي** أستاذ العلوم السياسة في جامعة لندن- بريطانيا، **صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق، **عبد القادر عامر** مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (مقرر الفريق).

وضعفُ دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والسيطرة على مصادر القوة العسكرية والأمنية، وعجزُ الحكومات المتعاقبة عن إدارة موارد الدولة والخدمات الأساسية فيها، وتعمّقُ التدخل الإيراني والأمريكي المباشر عسكريًا وأمنيًا في العراق بحجة محاربة تنظيم "داعش"، إضافة إلى البُعد الاقتصادي الذي يُعدّ من أبرز المظاهر الفاعلة للأزمة.

تفجّرت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في العراق منذ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠١٩، واستمرت خلال عام ٢٠٢٠ حتى في ظل أزمة كورونا والتحديات التي يواجهها المتظاهرون من هذا الوباء، وكان من أهمّ مطالبها: بناء بيئة سياسية بديلة غير طائفية، وتعديل الدستور وتغيير هيكليات مجالس المحافظات، واستقلال المؤسسة العسكرية واحتكارها وحدَها للقوة المسلحة والسلاح، وتوفير الخدمات الأساسية في البلاد، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة نزيهة وفق قانون انتخاب وطني غير طائفي، وغيرها من المطالب.

ورغم عدد من المؤثرات التي أضعفت من قوة هذا الحراك الشعبي، إلا أنه استطاع تحقيق عدة نجاحات، أبرزها استمراره رغم الصعوبات، وتوزعه في مناطق العراق المختلفة، ونجاحه في إقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة جديدة (حكومة السيد مصطفى الكاظمي)، كما حافظت الاحتجاجات على سلميتها رغم كل العنف الأمني الذي واجهته.

ويعتقد التقرير أن ثمّة أطرافاً داخلية وخارجية ذات تأثير أساسي في هذه الأزمة، ويخلص التقرير إلى أن سياسات واتجاهات القوى المحلية قد أصبحت انعكاساً لطبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية ومصالحها في العراق، الأمر الذي أضعف الإرادة الوطنية المستقلة، وجعل هذه الأطراف تواجه تحدياً كبيراً في قدرتها على حل الأزمة في حال لم تحدث توافقات دولية وإقليمية لإنهائها، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والجمهورية التركية، كما يخلص التقرير بعد تحليل مواقف وسياسات هذه الأطراف ومصالحها إلى أن تدخلاتها في الأزمة العراقية قد أدّت إلى تعقيدات إضافية داخلية وخارجية للأزمة.

ويناقش التقرير السيناريوهات المتوقعة للأزمة، ويحدّدها بثلاثة سيناريوهات، هي: سيناريو الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي، وسيناريو تفاقم الأزمة سياسيًا ومجتمعيًا ومعيشيًا، وسيناريو تحقيق التوافق الوطني والخروج من حالة الأزمة. وبعد مناقشة شروط

تحقق كل واحد منها وأبرز تداعياته، يضع التقرير عدّة محددات لترجيح السيناريو المتوقع من بينها. ويخلص بعد دراسة هذه المحدّدات وإسقاطها على مسار الأزمة العراقية الحالية إلى أن الأزمة تبدو مرشحة للمراوحة بين السيناريو الأول (الجمود واستمرار الأزمة بوضعها الحالي) الذي يبقي احتمالات الانزلاق باتجاهات خطرة قائمة وغير مستبعدة، وبين السيناريو الثالث (التوافق الوطني والخروج من الأزمة) والذي يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط المهمة التي تمّ ذكرها كي تتجه الأزمة باتجاهه.

في ظل ما تم طرحه من سيناريوهات تشير إلى إمكانية انجرار العراق إلى واقع أليم ومعقّد، تبرز الحاجة إلى طرح استراتيجية تشكّل إطاراً لرسم ملامح طريق الخروج من الأزمة الحالية إلى وضع أفضل من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

استراتيجية الخروج من الأزمة

وتنطلق الاستراتيجية المقترحة من ضرورة معالجة ثلاث مشاكل أساسية تنبثق عنها مشاكل في اتجاهات عدة، وهي: غياب التوازنات الطائفية بين الأحزاب والطوائف، والنفوذ الإيراني والأمريكي، والمشاكل المعيشية المتفاقمة في المجتمع، والتي تمثل الدافع المباشر لخروج الناس إلى الشارع.

كما يرى التحليل في هذا التقرير أن كل ما يدور في العراق اليوم يدور حول ثلاث قوى: القوى السياسية الحزبية والطائفية والمليشيات المسلحة، وإيران والقوى الموالية لها في العراق، والولايات المتحدة الأمريكية كلاعب دولي وحيد، ويرى التحليل أن محصلة توجهات هذه القوى هي التي ستقرر مصير الشعب والدولة العراقية، وإن بأوزان مختلفة.

١. الأهداف

بناء على التحليل الوارد في التقرير ومعطياته فإن العراق يحتاج إلى مشروع جادّ أو خارطة طريق واستراتيجية تخرج به من أزماته المختلفة، وتهدف هذه الاستراتيجية المقترحة أساسًا إلى استعادة العراق لقدراته الداخلية ولدوره الإقليمي والخليجي والدولي، ولدوره العام العربي اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، ولدوره القومي في القضية الفلسطينية، ما يتطلب تحقيق

الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، ووضع الأسلحة تحت سيطرة الدولة وحلّ الميليشيات المسلحة، وتركيب معادلة تدفع مختلف الأطراف لتقديم تنازلات بما يحقق جزءًا من مصالحها دون إعاقة الاستراتيجية التي يقترحها التقرير للخروج من الأزمة إلى وضع جديد، وحلّ معضلة الداخلي والخارجي إقليميًا ودوليًا، وحلّ معضلة البُعد الإثني والطائفي بتوافقات تحقق المصالح العليا للجميع.

ويأمل الفريق أن تكون هذه الاستراتيجية جديرةً بالقبول اجتماعيًا وشعبيًا وسياسيًا، ومستندةً بشكل أساسي إلى إيجاد توافق على برنامج وطني يؤمّن دستورًا عادلًا، ويحافظ على السيادة الوطنية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وبما يضمن إعادة دور الدولة الجامعة صاحبة القرار المستقلّ التي تؤمّن بدورها العدالةَ الاجتماعية؛ فالتوافقات التي تحدث بين القوى العراقية تبقى المفتاح لخلق توافق عربي ودولي على الحلّ.

٢. المحاور الرئيسة

تطرح الاستراتيجية المقترحة مجموعة من الآليات والوسائل والطرق، والتي تتوزع في ٣ محاور رئيسة هي: المحور السياسي، والمحور الاجتماعي والاقتصادي، والمحور الأمني والعسكري.

أ. المحور السياسي

- تشجيع انطلاق عملية سياسية بحوار عراقي- عراقي موسّع يشمل الأطراف العراقية كافة للتوصل إلى ميثاق وطني عراقي جامع يُستند إليه في تعديل الدستور والقوانين اللازمة لاستئناف حياة سياسية آمنة وشاملة وفاعلة وديمقراطية (قانون الانتخاب، قانون الأحزاب، قانون اقتناء السلاح، المحكمة الدستورية، قانون مراقبة الدولة وديوان المحاسبة...)، على أن تهدف جميع هذه التعديلات إلى إرساء مبدأَيْ: المساواة والمواطنة، بين جميع المواطنين العراقيين.
- عقد مؤتمر وطني عراقي جامع لتوحيد الدولة والشعب العراقي بلا إقصاء لتحقيق ما يلي:
  - وقف الاستنزاف الداخلي والخارجي للعراق وموارده وطاقاته.

- توحيد العراق أرضًا وشعبًا كدولة مستقلة كاملة السيادة على كل أراضيها الخالية من الوجود الأجنبي المسلح.
- حشد الجهود الوطنية العراقية والعربية والإسلامية لعمليات البناء والتطوير والتنمية الشاملة وإعادة الإعمار خاصة في البنى التحتية.
- الاتفاق على خارطة طريق محددة لإخراج العراق من هذه الأزمة المستمرة والمتجددة، بما في ذلك الضغط لتحقيق التوافق العربي والدولي والاقليمي على خارطة الطريق هذه لحلّ الأزمة بتصورات ناضجة أو بحياد إيجابي.
- اتخاذ قرارات فعّالة لمعالجة البُعد الاقتصادي في الأزمة بوصفها رافعةً للبُعدَين الاجتماعي والسياسي وحل مشاكلهما الأساسية.

- تحقيق التوافق الوطني على استقلال الحكومة وأجهزة الدولة، ورفض الهيمنة الخارجية أو الاستقواء الداخلي أو الإقليمي أو الدولي بالمليشيات المسلحة، وتشجيع مختلف الأطراف على تحييد الخلافات والمحاصصات الطائفية عن إدارة الدولة، بما يضمن الحفاظ على السيادة الوطنية واحترام حقوق الإنسان.
- تطوير النظام السياسي ليكون نظامًا منفتحًا بلا محاصصة إثنية أو طائفية، وتوحيد الوزن السياسي للمواطنة العراقية بعيدًا عن الدّين والطائفة والعِرق وغيرها، والمباشرة بعمليات الإصلاح الشامل، وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش، وبناء نظام سياسي ديمقراطي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد، ومعالجة الفقر والبطالة الحقيقية أو المقنّعة في جهاز الدولة.
- إجراء انتخابات عادلة وفق المقاييس العالمية الحرّة ووفق نظام انتخابي عادل ومتكافئ.
- معالجة مشاكل الانقسامات بين الكتل السياسية والتوصل إلى توافقات تحقق أغلب مصالح الكتل.
- استعادة العراق لهويته الوحدوية العربية والإسلامية، والتخفف من الهويات الفرعية

الأخرى لتكون تحت هذه الهوية الجامعة مهما كانت مسمّياتها (إثنية، طائفية، مناطقية، دينية.. إلخ).

- التوصل إلى أسس عملية لحلّ المليشيات المسلحة وضبط السلاح بين أيدي المدنيين بنظام متكامل.
- إعادة التموضع في العلاقات الخارجية العراقية، الإقليمية والدولية، بما يضمن للعراق الحفاظ على سيادته واستقلاله، ولا يعيق التقدم نحو دولة العراق الخالية من المحاصصات الطائفية والتهميش الطائفي.
- تفعيل الدور العربي الإيجابي لصالح إعادة التوازن في العراق ولجميع قواه الفاعلة بغضّ النظر عن لونها الطائفي أو الإثني.
- تحقيق تراجع أساسي في التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي نظرًا لخطورة استمرار الوضع الحالي على أمن العراق ودوره ومصالحه الإقليمية، وبوصف إيران دولة جوار أساسي للعراق يمكن أن تحظى بمكاسب اقتصادية وتجارية كبيرة معها في حال وقف تدخلها في شؤونه الداخلية.

ب. المحور الاجتماعي والاقتصادي

- تحقيق العدالة الاجتماعية بتوفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين (الكهرباء، الماء، الصحة، التعليم، المواصلات ...).
- تهدئة الاحتقان الطائفي، وتعزيز وحدة المجتمع والبلاد، ووقف الملاحقات الطائفية بتهم غير حقيقية مثل الإرهاب والاجتثاث والتعاون مع النظام السابق وما شابه.
- تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية وإعادة تأهيل البُنى التحتية المهترئة ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بوجه عام، خاصة في ظل أزمة وباء كورونا.
- ضبط الموازنة العامة وتخفيض نفقات الدولة من النفقات الجارية والإدارية، والتوسع بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية في القطاعَين الزراعي والصناعي إضافة إلى القطاعات الخدمية الرئيسية.

- تعزيز موارد الدولة من القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، ورفد الاعتماد على النفط بتعظيم نشاط القطاعات الأخرى غير النفطية، وتهيئة المناخ الإنتاجي والاستثماري المناسب، وتعزيز دور القطاع الخاص ليحتلّ مكانته في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة تنظيم القطاع النفطي في كل مراحل الإنتاج والتصدير بما يضمن استعادة السيادة الوطنية لهذا القطاع.
- مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتخفيف عبء البطالة المقنّعة في الجهاز الحكومي (التضخم الوظيفي) بإطلاق شركات ومشاريع بشراكة بين القطاعَين العام والخاص بمختلف المحافظات، والعمل على توفير فرص عمل والحدّ من البطالة بتشجيع نشاط القطاع الخاص، وعدم الاعتماد على استيعاب القوى العاملة في جهاز الدولة، وتوجيه الأعداد الفائضة من العاملين في أجهزة الدولة إلى ميادين العمل وتحفيزهم لذلك.
- ترشيد عمل السلطات بتعزيز أنظمة الإدارة الرقابية والحوكمة والتقاضي والشفافية والمساءلة الشاملة، والتي تَحدّ من الفساد والهدر، ووضع الخطط المبتكرة والحيوية الضامنة لإشراك الجمهور بشكل دائم، وخلق شراكات بالقرار مع منظمات المجتمع التخصصية على تنوعها.

ج. المحور الأمني والعسكري

- إعادة بناء العقيدة الأمنية والعسكرية العراقية وفق مقومات العراق الفكرية والاجتماعية والتاريخية والحضارية وتراثه العتيد.
- حلّ كافة المليشيات المسلحة، مهما كانت دوافع تشكيلها، لصالح جيش الدولة الواحد، وتحقيق الأمن الشامل في المجتمع (دولة بلا مليشيات).
- توسيع استقطاب العناصر الكفؤة لإدارة أجهزة الأمن العراقية.
- إعطاء الأولوية لمواجهة المخاطر الاستراتيجية التي تتعرض لها البلاد.
- وقف أي تدخلات عراقية في الدول الأخرى، ووقف أي تعاون مع أطراف تهدد أمن الدول الأخرى.

٣. التحديات

سعى فريق الأزمات العربي- ACT في صياغته لهذه الاستراتيجية أن تكون شاملةً وقابلةً للتطبيق، إلا أنّ هناك بعض التحديات والعوائق التي تواجه تطبيقها وغيرها من المقترحات الهادفة إلى الخروج من الأزمة العراقية، ومن أهمّها:

- غياب أفق الحل السياسي الشامل في برنامج مختلف الأطراف الداخلية والخارجية.
- غياب هيئة أو مؤسسة عراقية تقود حوارًا صريحًا ومعمّقًا بين مختلف الفرقاء الفاعلين في العراق، وبكل ألوان الطيف السياسي والفكري والطائفي والديني والمناطقي والإثني.
- قدرة هذه الاستراتيجية على إقناع مختلف الفرقاء الداخليين والخارجيين بأنها تحقق جزءًا كبيرًا من مصالحهم، وعلى طمأنتهم بألّا تجعلهم خارج المعادلة، أو تستهدفهم بشكل خاص.
- غياب الإرادة الإقليمية والدولية لإنهاء الأزمة العراقية.
- غياب الدور العربي الإيجابي والفاعل لإعادة العراق إلى دوره العربي المستقلّ عن التدخلات الإقليمية والدولية.
- استمرار التدخل الأمريكي العسكري والأمني والاقتصادي والسياسي في العراق.
- استمرار إيران بسياسة التدخل العميق اقتصاديًا ومذهبيًا وأمنيًا وعسكريًا في العراق.
- الموقف الشعبي من بعض الخطوات الإصلاحية التي تمسّ الوضع الاقتصادي المباشر للمواطنين، كالتوجه لعلاج مشكلة البطالة المقنّعة في جهاز الدولة، وتوجيه القوى العاملة فيها إلى القطاع الخاص.

جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية

مسيرة ٢٢ عاماً ١٩٩٨- ٢٠٢٠*

جاءت فكرة جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية عام ١٩٩٨ إثر دراسة قام بها مركز دراسات الشرق الأوسط حول واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية عموماً، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية خصوصاً، ووجد أن نسبة البحوث المقدّمة من أساتذة هذه العلوم متواضعة للغاية، ولا تشكل أكثر من ٢٥٪ من مجموع الأساتذة، ولا ترقى لتشكيل بيئة علمية رائدة تساهم في خدمة الإنتاج العلمي والمعرفي، ولا لتأهيل باحثين أكفياء يساهمون في التنمية والازدهار، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير للغاية على طلبة هذه العلوم ومستواهم البحثي، فضلاً عن مستواهم العلمي، ما جعل المركز يفكر ببرنامج علمي يستهدف المجالات العلمية الإنسانية التي تفتقر للرعاية والتحفيز مقارنة بالمجالات العلمية التطبيقية، كما يستهدف طلبة الجامعات وليس الأساتذة الأكاديميين، لما لذلك من تأثير علمي مباشر على الطلبة، ولما يشكله من تأسيس جيل بحثي رائد في المستقبل كل في مجال اختصاصه وعمله.

وبالتعاون مع عدد من الجامعات الأردنية أطلق المركز عام ١٩٩٨ هذا المشروع باسم "مسابقة البحوث لطلبة الجامعات الأردنية"، وهدف إلى تزويد الطلبة بأدوات البحث العلمي وتنمية روح البحث العلمي وملكته لديهم وفق المنهج العلمي الصحيح، وتشجيع الطاقات المبدعة لديهم ودعمها في المؤسسات الأكاديمية بإعطائها فرصة لتقديم آرائها ضمن بحوث علمية في جملة من الظواهر والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية على المستوى المحلي الأردني أو العربي أو الإسلامي أو الدولي، كما يسعى المشروع من خلال المجالات المطروحة والبحوث المقدّمة للمساهمة في خدمة التنمية والتطوير في الأردن.

بدأت الجائزة بطرح عدة عناوين وموضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية أمام الطلبة في أي جامعة أردنية، حكومية أو أهلية، وعلى حد سواء لمراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتم تقسيم العناوين في أطر ثلاثة: الإطار المحلي الأردني، والإطار

* إعداد الأستاذ عدلي الكيالي، منسق جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية.

العربي والإسلامي والصراع العربي- الإسرائيلي، والإطار الدولي، وفي الدورة السابعة من عمر الجائزة عام ٢٠٠٥ أضيف لهذه الأطر مسار العلوم المالية والمصرفية الإسلامية الذي استمر لإحدى عشرة دورة حتى عام ٢٠١٥.

ومع استمرار المشروع زاد عدد الجامعات المساهمة مع مركز دراسات الشرق الأوسط في تنظيم دورات الجائزة، حيث بدأ عام ١٩٩٨ بجامعتين، وصولاً إلى ١٢ جامعة، وبشكل متفاوت في كل دورة، وهي الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية الخاصة وجامعة العلوم التكنولوجيا الأردنية وجامعة فيلادلفيا وجامعة عمان العربية وجامعة الزرقاء والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وجامعة الإسراء وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة وجامعة آل البيت والجامعة الهاشمية.

وقد اعتمد المشروع في إدارته على اللجنة العليا المشرفة على الجائزة كل عام، وتتشكل اللجنة برئاسة مركز دراسات الشرق الأوسط وعضوية عمداء البحث العلمي والدراسات العليا وشؤون الطلبة في الجامعات المنظّمة، وقد بلغ الأعضاء في اللجنة العليا على مدار دورات الجائزة الاثنتين والعشرين ٤٩ عضواً.

ومن ناحية أخرى، اعتمدت الجائزة في ميزانيتها على مساهمات الأعضاء السنوية، إضافة إلى تلقي بعض الدعم من مؤسسات وطنية اقتصادية ونقابية وثقافية، من أهمها البنك العربي الإسلامي الدولي وغرفة تجارة عمان وصندوق حياة للتعليم ونقابة المهندسين الأردنيين وبنك الأردن دبي الإسلامي ومؤسسة عبد الحميد شومان وأمانة عمان الكبرى ورابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم الجامعي وشركة البوتاس العربية.

استهدفت الجائزة جميع طلبة الجامعات من مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، ومع مرور الوقت كان طلبة الدكتوراه يحصدون الجوائز، ما استدعى إعادة النظر في شمولهم بالجائزة، فصارت مستهدفة طلبة البكالوريوس والماجستير وحدهم.

كما ابتدأت الجائزة بتقديم ثلاث جوائز في الأطر الثلاثة المشار لها آنفا (المحلي الأردني، والعربي والإسلامي والصراع العربي الإسلامي، والدولي)، ثم خُصِّصت جائزة للعلوم المالية والمصرفية من الدورة السابعة وحتى السابعة عشرة.

وفي عام ٢٠١٠، إثر ندوة علمية وفنية متخصصة في دراسة المشروع وتقييم مسيرته خلال ١٢ عاماً، تقرر تعديل الاسم من مسابقة البحوث لطلبة الجامعات الأردنية إلى "جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية"، وزيادة قيم الجوائز لتصبح الجائزة الأولى (١٠٠٠ دينار أردنيّ) بدلا من (٧٥٠ ديناراً)، والثانية (٧٥٠ ديناراً) بدلاً من (٥٠٠ دينار) والثالثة (٥٠٠ دينار) بدلاً من (٤٠٠ دينار)، وإضافة جائزة رابعة بقيمة (٤٠٠ دينار).

وخلال دورات الجائزة الاثنتين والعشرين في الفترة من (١٩٩٨– ٢٠٢٠) حققت الجائزة تطوراً واضحاً في أعداد الطلبة المتقدمين لها، فقد بدأ العدد يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً بعد الدورة الأولى عام ١٩٩٨، حتى وصل في الدورة الحادية والعشرين مثلاً إلى ٣٠٠ طالب، مع تفاوت هذا العدد من دورة لأخرى، والشكل (١) يوضح هذه الأعداد.

الشكل (١)

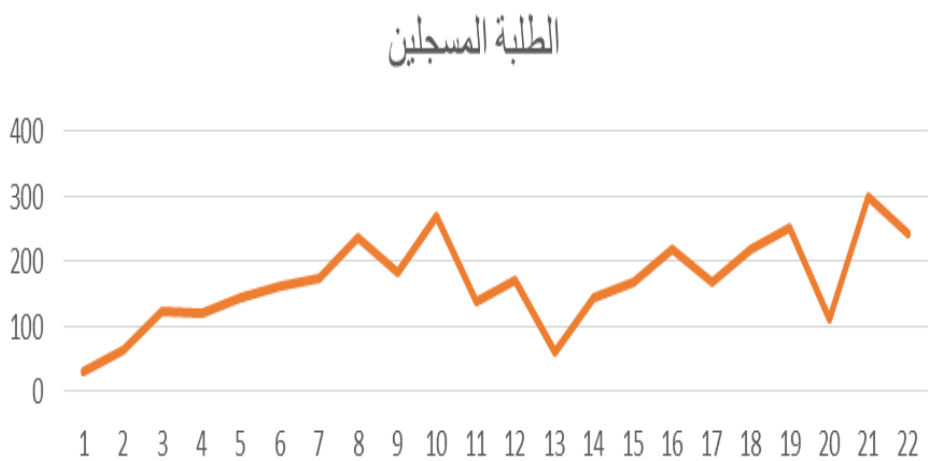

أما نسبة الطلبة الذين سلّموا خططاً بحثية للتنافس فقد وصلت إلى ١٧٪ من مجموع المتقدمين للجائزة، مع تفاوت بين دورة إلى أخرى، والشكل (٢) يوضح هذه النسب.

وبخصوص عدد الطلبة الباحثين المتنافسين في دورات الجائزة، فقد ازداد بعد الدورة الأولى، مع تفاوت بين دورة وأخرى؛ حيث بلغ في الدورة السادسة مثالاً ٣٥ طالباً باحثاً، ووصل مجموع الباحثين المتنافسين في جميع الدورات ٣٤٦ باحثاً، فاز منهم ٨٠ باحثاً، من ٢٠ جامعة أردنية.

الشكل (٢)

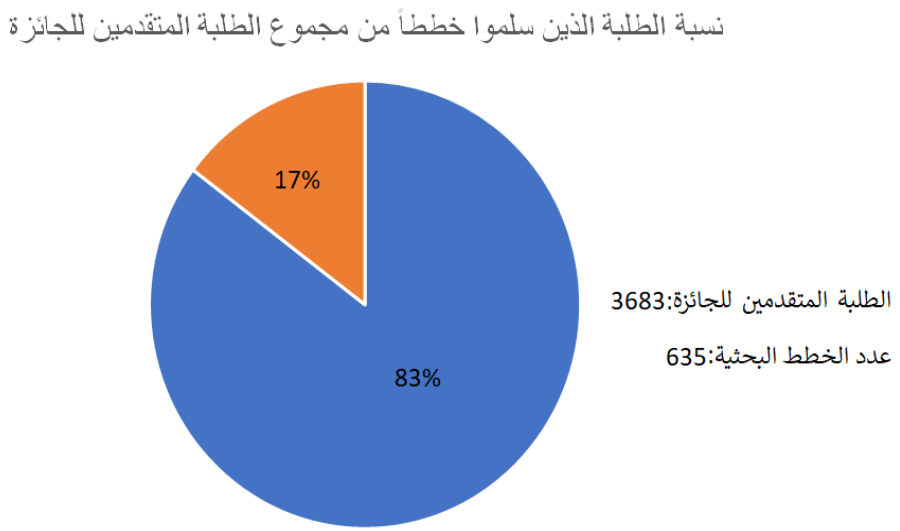

وبخصوص عدد الطلبة الباحثين المتنافسين في دورات الجائزة، فقد ازداد بعد الدورة الأولى، مع تفاوت بين دورة وأخرى؛ حيث بلغ العدد في الدورة السادسة مثالاً ٣٥ طالباً باحثاً، ووصل مجموع الباحثين المتنافسين في جميع الدورات ٣٤٦ باحثاً، فاز منهم ٨٠ باحثاً، من ٢٠ جامعة أردنية.

ومن جهة أخرى، تعتمد الجائزة نظام تحكيم علمياً دقيقاً في استقبال الخطط البحثية والبحوث، وإخضاعها لعملية تقييم أولية من قبل اللجنة العليا شكلاً وموضوعاً ومنهجية، حيث تدخل البحوث على نظام اقتباس علمي وكشف السرقات، ثم يرسل كل بحث لمحكّمين اثنين من الأساتذة الأكاديميين أصحاب الاختصاص والمشهود لهم بالأمانة والدقة العلمية، وكل بحث يجتاز الحد الأدنى للمنافسة يخضع لمقابلة علمية من لجنة متخصصة أيضاً، ثم يُجمع معدل درجة التحكيم مع معدل درجة المقابلة العلمية وتقدّم النتائج للجنة العليا المشرفة على الجائزة لدراستها واعتماد الباحثين الفائزين في الجائزة.

وقد بلغ عدد الأساتذة في عضوية لجان تحكيم على مدار دورات الجائزة حتى الآن ٦٨ عضواً من ١٤ جامعة أردنية و٣ مؤسسات أردنية من القطاع الخاص، من مختلف

التخصصات الإنسانية والعلمية ذات العلاقة بمجالات الجائزة وعناوينها المطروحة أمام الطلبة للمنافسة، وقد ساهم معظم المحكّمين بالتحكيم لأكثر من دورة.

أما الإجراءات الإدارية والفنية لأعمال كل دورة فتتمثل في خطة زمنية سنوية وبرامج عمل تفصيلية، تبدأ بالتواصل مع اعضاء اللجنة العليا ولجان التحكيم وعدد من الزملاء الأكاديميين في الجامعات الأردنية لاقتراح عناوين بحثية متخصصة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لطرحها في كل دورة، ثم يعلن عن بدء الجائزة بمؤتمر صحفي بحضور أعضاء اللجنة العليا والمؤسسات والجهات الإعلاميّة الأردنية، ثم تدشين حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، وبزيارات ميدانية لإدارة الجائزة مع توزيع ملصقات ودعايات مناسبة في كافة الجامعات الأردنية.

وأثناء الحملة وبعدها تبدأ عملية استقبال طلبات التسجيل في الجائزة والتواصل مع كل طالب مسجّل لتأكيد تسجيله، ثم تزويده بنظام الجائزة ومتطلبات المشاركة فيها.

وقبيل انتهاء فترة التسجيل تعقد اللجنة العليا ورشة علمية متخصصة بعنوان "تنمية المهارات البحثية" يدرّب فيها أساتذة مختصون في هذا المجال، ولمدة ٦ ساعات، وتكون مجانية للطلبة المسجّلين ولغيرهم.

وفي المرحلة التالية تبدأ اللجنة العليا باستقبال الخطط البحثية واعتمادها، أو طلب تعديلها أو رفضها إن كانت غير متوافقة مع نظام الجائزة وشروطها، وتستمر اللجنة بالتواصل مع الطلبة وتشجيعهم على المنافسة والاستمرار، حتى مرحلة استلام البحوث، حيث يحدد الموعد النهائي لتسليم البحوث في كل دورة، وعندها يسلم الباحث بحثه ويكتب تعهّداً علمياً بأنه على مقاعد الدراسة في الجامعة وأنه صاحب البحث.

وتبدأ بعد ذلك مرحلة تحكيم البحوث ثم المقابلات العلمية، ثم يعقد اجتماع لأعضاء اللجنة العليا المشرفة على الجائزة لاعتماد نتائج التحكيم والمقابلات وإقرارها، وترتيبات إعلانها، وتكريم الطلبة الباحثين الفائزين والمشاركين.

الملف البيبلوغرافي

الإسـلاموفوبيـا

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الإســـلاموفوبيـــا*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- أبوبكر، عبدالله صالح. **حوار الحضارات: تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا**. هيئة الأعمال الفكرية، (٢٠١٤).
- البنا، رجب. **صناعة العداء للإسلام**. (القاهرة: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ٢٠٠٣).
- بيتـرو باسو، فابيو بيروكو. **ضد الإسلاموفوبيا: العنصرية ضد المسلمين في أوروبا وآثارها الاجتماعية**. ترجمة: زينب سعيد وربيع ونيش، (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).
- جايسر، فينسين. **الإسلاموفوبيا: المخاوف الجديدة من الإسلام في فرنسا**. ترجمة: محمد الغامدي (٢٠١٦).
- حجازي، وسام. **الإسلاموفوبيا وأبعادها في النظام الدولي**. (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١٦).
- حسانين، أحمد. **الغرب وصناعة الكراهية: "في نقد الإسلاموفوبيا والعولمة"**. (القاهرة: دار اكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).
- رضوان، محمد. **أوهام الغرب عن الإسلام: بحث في جذور معاداة الثقافة الإسلامية في الغرب**، (الشارقة: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣).
- شاكر، إياد. **ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في الغرب: أسبابها، مظاهرها ونتائجها**. (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٩).
- صليبا، لويس. **الإسلاموفوبيا: نحو صدام بين عالمين بحث علاقات الإسلام المعاصر بالمسيحية والغرب**. دار ومكتبة بيبليون، (٢٠١٨).

---

* **إعداد أ. عمر الجبالي، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- عبدالرحمن، أحمد. **مرض كراهية الإسلام: الإسلاموفوبيا**. دار الجمهورية، (٢٠٠٣).
- عربي، محمد فلاح. **الإسلاموفوبيا، أو، الخوف المرضي من الإسلام**، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).
- عمارة، محمد. **ظاهرة الإسلاموفوبيا: الجذور التاريخية والنهايات المنتظرة**. دار البشير، (٢٠١٨).
- القحطاني، ريا. **الإسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية** . العربي للنشر والتوزيع، (٢٠١١).
- المنصوري، المبروك. **صناعة الآخر: الإسلام في الفكر الغربي المعاصر من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا**. (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٤).
- مؤلف جماعي. **الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة**. (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩).
- موهيتش، فريد. **المكوِّنات الإسلامية لـهُويَّة أوروبا**. ترجمة: كريم الماجري، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦).

٢. مقالات الدوريات

- أفروجن، كهينة. "الإسلاموفوبيا في الإعلام المكتوب الغربي: بحث في مصادر الصورة النمطية المعادية للإسلام". **مجلة العلوم الاجتماعة والإنسانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة** .(٢٠١٧): ٢٩٦-٢٧٣.
- بخوش، نجيب وسراي، سعاد. "تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في الإعلام الغربي الإعلام الفرنسي أنموذجاً." **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية.** (2016): 250-233.
- بوزبرة، عبدالسلام. "الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات: مفارقة الضرورة والامتناع." **مجلة الإناسة وعلوم المجتمع** العدد ١ .(تموز -يوليو ٢٠١٧).

- بوعنان، أسماء. "صورة الإسلام والمسلم الآخر في الإعلام الغربي عوامل التشكيل وسبل التغيير". **مجلة العلوم الإنسانية.** العدد ٤٧ (حزيران- يونيو ٢٠١٧):٢٧٩-٨٨.
- بولكعيبات ،ادريس و بولكعيبات، ليلى. "الصورة النمطية السلبية عن المسلمين لدى الغرب." **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية** (٢٠١٦): ٢٤-٩.
- حافظ، فريد."أزمة اللاجئين والإسلاموفوبيا". **مجلة رؤية تركية- مركز سيتا للدراسات،** مج ٥ العدد ١ (٢٠١٦).
- حسام كصّاي. "الإسلاموفوبيا: إشكالية الخوف المتقابل بين الغرب والإسلام". **مجلة الناقد** العدد ٢ (٢٠١٩): ٣٥-٦٤.
- زغوني، رابح. "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية" .**مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية** (٢٠١٤).
- الزيدي، وليد. "جذور الإسلاموفوبيا في الغرب ومآلاتها المستقبلية: فرنسا أنموذجاً". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد ٧٧ (خريف ٢٠١٦). السنة ٢٠. ١٥-٣٧.
- شحاته، محمد. "الأساليب النبوية في علاج ظاهرة الخوف من الإسلام وتطبيقاتها المعاصرة". **مجلة جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم** (٢٠٢٠): ٢٩٣-٣٢٦.
- عبدالمنعم، جمال جمعة. "دور التربية الإسلامية الحضارية في مواجهة الإسلاموفوبيا والرينوفوبيا. " **مجلة الثقافة والتنمية** العدد ٨، (كانون الثاني -يناير ٢٠٠٤).
- عرامة، كريمة. "اتجاهات المواقع الإلكترونية في مواجهة الإسلاموفوبيا: دراسة تحليلية لموقعي الألوكة و CCIF". **المجلة الجزائرية في الإنثوبولوجيا والعلوم الاجتماعية** العدد ٢ .(٢٠١٨): ١٨٠-١٥٩.

- عطوات، عبد الحاكم. "تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المهاجرين المسلمين في الدول الأوروبية". **كراسات السياسة والقانون**. جامعة قاصدي مرباح. (٢٠٢٠).
- القُـرجُي، عثمان محمد دفع الله علي."الغرب وظاهرة الإسلاموفوبيا."**مجلة معالم الدعوة الإسلامية المحكمة** العدد ٧.(كانون أول- ديسمبر ٢٠١٤): ٣٥٢-٣١٠.
- كريم، يوسف. "المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب". **مجلة العلوم السياسية والقانون** العدد ٣.(حزيران -يونيو ٢٠١٧).
- مروفل، مختار. "الإسلاموفوبيا في فرنسا من الموروث الكولونيالي إلى ازدواجية المعايير العلمانية: قراءة نقدية." **مجلة نقد وتنوير** العدد ٣٤٠. (2016): 20-1.

٣. الرسائل الجامعية

- أحلام، صيد وبوفجي، دنيا. "الإسلاموفوبيا وأثرها على الفكر السياسي المعاصر في المجتمع العربي الراهن."رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. ٢٠١٨.
- اسباعي، محمد وباحمان، فاطمة. "فضائيات الإعلام وفوبيا الإسلام: دراسة تحليلية وصفية لمحتوى برنامج "في فلك الممنوع" قناة فرانس ٢٤ أنموذجاً". رسالة ماجستير. جامعة أحمد دراية. (٢٠١٨).
- الدفروي، نهال أحمد." تصاعد الإسلاموفوبيا عند الغرب ومواقفه تجاه الثقافة الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية لبعض الكتابات الغربية." رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس (٢٠١٨).
- موساوي، فاروق قويدر. "تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على الأمن في أوروبا ٢٠١٧-٢٠٠١.. رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة (٢٠١٩).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Allen, Christopher. *Islamophobia*. Ashgate Publishing, Ltd.. 2010.
- Ansari, Humayun. *From the far right to the mainstream: Islamophobia in party politics and the media*. Campus Verlag, 2012.
- Bayraklı, Enes, and Farid Hafez, eds. *Islamophobia in Muslim Majority Societies*. Routledge, 2018.
- Beydoun, Khaled A. *American Islamophobia: Understanding the roots and rise of fear*. Univ of California Press, 2018.
- Bunzl, Matti. *Anti-Semitism and Islamophobia: Hatreds old and new in Europe*. Prickly Paradigm Press, 2007.
- Choudhury, Cyra Akila, and Khaled A. Beydoun, eds. *Islamophobia and the Law in the United States*. Cambridge University Press, 2020.
- Elseikh, Elsadig, Basima Sisemore, and Natalie Ramirez Lee. "*Legalizing Othering: The United States of Islamophobia.*", (2017).
- Ernst, Carl, ed. *Islamophobia in America: The anatomy of intolerance*. Springer, 2013.
- Gottschalk, Peter, Gabriel Greenberg, and Gary Greenberg. *Islamophobia: making Muslims the enemy*. Rowman & Littlefield, 2008.
- Green, Todd H. *The fear of Islam: An introduction to Islamophobia in the West*. Fortress press, 2019.
- Kazi, Nazia. *Islamophobia, Race, and Global Politics*. Rowman & Littlefield, 2018.

- Kincheloe, Joe L., Shirley R. Steinberg, and Christopher Darius Stonebanks, eds. *Teaching against Islamophobia*. Vol. 346. Peter Lang, 2010.
- Kumar, Deepa. *Islamophobia and the Politics of Empire*. Haymarket Books, 2012.
- Kundnani, Arun. *The Muslims are coming!: Islamophobia, extremism, and the domestic war on terror*. Verso Trade, 2014.
- Love, Erik. *Islamophobia and racism in America*. NYU Press, 2017.
- Morgan, George. *Global Islamophobia: Muslims and moral panic in the West*. Routledge, 2016.
- Pratt, Douglas, and Rachel Woodlock, eds. *Fear of Muslims? International Perspectives on Islamophobia*. Springer, 2016.
- Renton, James, and Ben Gidley, eds. *Antisemitism and Islamophobia in Europe: a shared story?* Palgrave Macmillan, 2017.
- Sayyid, Salman, and AbdoolKarim Vakil. *Thinking through Islamophobia: global perspectives*. Hurst, 2010.
- Sheehi, Stephen. *Islamophobia: The ideological campaign against Muslims*. SCB Distributors, 2010.
- Shryock, Andrew, ed. *Islamophobia/ Islamophilia: Beyond the politics of enemy and friend*. Indiana University Press, 2010.
- Wolfreys, James, and Jim Wolfreys. *Republic of Islamophobia: The rise of respectable racism in France*. Oxford University Press, 2018.
- Zempi, Irene, and Imran Awan, Eds. *The Routledge international handbook of Islamophobia*. Routledge, 2019.

2. Articles

- Abbas, Tahir. "Islamophobia as racialized biopolitics in the United Kingdom." *Philosophy & Social Criticism* 46, no. 5 (2020): 497-511.

- Akbarzadeh, Shahram. "The Muslim Question in Australia: Islamophobia and Muslim Alienation." *Journal of Muslim Minority Affairs* 36. No. 3, (2016): 323-333.
- Alimahomed-Wilson, Sabrina. "Invisible violence: Gender, Islamophobia, and the hidden assault on US Muslim women." *Women, gender, and families of color* 5.no. 1 (2017): 73-97.
- Allen, Chris. "An overview of key Islamophobia research." *London, National Association of Muslim Police* (2010).
- Allen, Chris. "Islamophobia and its consequences". *European Islam. Challenges for Public Policy and Society*. pp. 144-167. CEPS Centre for European Policy Studies, 2007.
- Allen, Chris. "Islamophobia and the problematization of mosques: A critical exploration of hate crimes and the symbolic function of “old” and “new” mosques in the United Kingdom." *Journal of Muslim Minority Affairs* 37. no. 3 (2017): 294-308.
- Awan, Imran. "Islamophobia and Twitter: A typology of online hate against Muslims on social media." *Policy & Internet* 6. No. 2 (2014): 133-150.
- Awan, Imran. "Islamophobia on Social Media: A Qualitative Analysis of the Facebook's Walls of Hate." *International Journal of Cyber Criminology* 10. No. 1 (2016).
- Bazian, Hatem. "Islamophobia, “Clash of Civilizations”, and Forging a Post-Cold War Order!." *Religions* 9. No. 9 (2018): 282.
- Beydoun, Khaled A. "Islamophobia: Toward a legal definition and framework." *Colum. L. Rev. Online* 116 (2016): 108.

- Beydoun, Khaled A. "Rethinking Islamophobia." *Al Jazeera* 12 (2018).
- Ciftci, Sabri. "Islamophobia and threat perceptions: Explaining anti-Muslim sentiment in the West." *Journal of Muslim Minority Affairs* 32. No. 3 (2012): 293-309.
- Davids, M. Fakhry. "The impact of Islamophobia." *Psychoanalysis and history* 11. No. 2 (2009): 175-191.
- Ekman, Mattias. "Online Islamophobia and the politics of fear: Manufacturing the green scare." *Ethnic and Racial Studies* 38. No. 11 (2015): 1986-2002.
- Fritzsche, Lauren, and Lise Nelson. "Refugee resettlement, place, and the politics of Islamophobia." *Social & Cultural Geography* 21. No. 4 (2020): 508-526.
- Gardner, Rod, Yasemin Karakaşoğlus, and Sigrid Luchtenberg. "Islamophobia in the media: A response from multicultural education." *Intercultural education* 19. No. 2 (2008): 119-136.
- Garner, Steve, and Saher Selod. "The racialization of Muslims: Empirical studies of Islamophobia." *Critical Sociology* 41. No. 1 (2015): 9-19.
- Ghanea Bassiri, Kambiz. "Islamophobia and American History.". *Islamophobia in America*. pp. 53-74. Palgrave Macmillan. New York, 2013.
- Hafez, Farid. "Unwanted Identities: The 'Religion Line' and Global Islamophobia." *Development* 63. No. 1 (2020): 9-19.
- Hajjat, Abdellali. "Islamophobia and French academia." *Current Sociology* (2020).
- Hassan, Oz. "Trump, Islamophobia and US–Middle East relations." *Critical Studies on Security* 5. No. 2 (2017): 187-191.

- Hopkins, Nick, and Vered Kahani-Hopkins. "Minority group members' theories of intergroup contact: A case study of British Muslims' conceptualizations of Islamophobia and social change." *British Journal of Social Psychology* 45. No. 2 (2006): 245-264.
- Hopkins, Peter. "Gendering Islamophobia, racism and White supremacy: Gendered violence against those who look Muslim." *Dialogues in human geography* 6. No. 2 (2016): 186-189.
- Imhoff, Roland, and Julia Recker. "Differentiating Islamophobia: Introducing a new scale to measure Islamoprejudice and secular Islam critique." *Political Psychology* 33.no. 6 (2012): 811-824.
- Iqbal, Zafar. "Understanding Islamophobia: conceptualizing and measuring the construct." *European Journal of Social Sciences* 13. No. 4 (2010): 574-590.
- Johnston, Douglas M. "Combating Islamophobia." *Journal of Ecumenical Studies* 51. No. 2 (2016): 165-173.
- Jung, Jong Hyun. "Islamophobia? Religion, contact with Muslims, and the respect for Islam." *Review of religious research* 54. No. 1 (2012): 113-126.
- Kalin, Ibrahim. "Islamophobia and the Limits of Multiculturalism." *Islamophobia: The challenge of pluralism in the 21st century*, (2011): 3-20.
- Kalmar, Ivan, and Tariq Ramadan. "Antisemitism and Islamophobia." *Routledge Handbook of Muslim-Jewish Relations. New York* (2016): 351-71.
- Kaya, Serdar. "Islamophobia in Western Europe: a comparative, multilevel study." *Journal of Muslim Minority Affairs* 35. No. 3 (2015): 450-465.

- Klug, Brian. "The limits of analogy: comparing Islamophobia and antisemitism." *Patterns of Prejudice* 48, no. 5 (2014): 442-459.
- Lajevardi, Nazita, and Kassra AR Oskooii. "Old-fashioned racism, contemporary Islamophobia, and the isolation of Muslim Americans in the age of Trump." *Journal of Race, Ethnicity and Politics* 3. No. 1 (2018): 112-152.
- Larsson, Göran, and Åke Sander. "An urgent need to consider how to define Islamophobia." *Bulletin for the Study of Religion* 44. No. 1 (2015): 13-17.
- Linehan, Thomas. "Comparing antisemitism, Islamophobia, and asylophobia: The British case." *Studies in Ethnicity and Nationalism* 12. No. 2 (2012): 366-386.
- Love, Erik. "Confronting Islamophobia in the United States: framing civil rights activism among Middle Eastern Americans." *Patterns of Prejudice* 43. No. 3-4 (2009): 401-425.
- Martín-Muñoz, Gema. "Unconscious Islamophobia." *Human Architecture: Journal of the Sociology of Self-Knowledge* 8. No. 2 (2010): 21-28.
- Meer, Nasar, and Tariq Modood. "For “Jewish” read “Muslim”? Islamophobia as a form of racialisation of ethno-religious groups in Britain today." *Islamophobia Studies Journal* 1. No. 1 (2012): 34-53.
- Meer, Nasar. "Islamophobia and postcolonialism: continuity, Orientalism and Muslim consciousness." *Patterns of Prejudice* 48. No. 5 (2014): 500-515.
- Moosavi, Leon. "The racialization of Muslim converts in Britain and their experiences of Islamophobia." *Critical Sociology* 41. No. 1 (2015): 41-56.

- Najib, Kawtar, and Peter Hopkins. "Veiled Muslim women's strategies in response to Islamophobia in Paris." *Political Geography* 73 (2019): 103-111
- Perocco, Fabio. "Anti-migrant Islamophobia in Europe. Social roots, mechanisms and actors." *REMHU: Revista Interdisciplinar da Mobilidade Humana* 26. No. 53 (2018): 25-40.
- Pickel, Gert, and Cemal Öztürk. "Islamophobia without Muslims? The "Contact Hypothesis" as an Explanation for Anti-Muslim Attitudes–Eastern European Societies in a Comparative Perspective." *Journal of Nationalism, Memory & Language Politics* 12, no. 2 (2018): 162-191.
- Ramarajan, Dhaya, and Marcella Runell. "Confronting Islamophobia in education." *Intercultural Education* 18. No. 2 (2007): 87-97.
- Rana, Junaid. "The story of Islamophobia." *Souls* 9. No. 2 (2007): 148-161.
- Saeed, Amir. "Media, racism and Islamophobia: The representation of Islam and Muslims in the media." *Sociology Compass* 1. No. 2 (2007): 443-462.
- Sayyid, Salman. "A measure of Islamophobia." *Islamophobia Studies Journal* 2. No. 1 (2014): 10-25.
- Sunar, Lütfi. "The long history of Islam as a collective "other" of the west and the rise of Islamophobia in the US after Trump." *Insight Turkey* 19. No. 3 (2017): 35-52.
- Yilmaz, Ihsan. "The nature of Islamophobia: Some key features.", *Fear of Muslims?*. pp. 19-29. Springer, Cham, 2016.
- Zaal, Mayida. "Islamophobia in classrooms, media, and politics." *Journal of Adolescent & Adult Literacy* 55. No. 6 (2012): 555-558.

- Zia-Ebrahimi, Reza. "When the Elders of Zion relocated to Eurabia: conspiratorial racialization in antisemitism and Islamophobia." *Patterns of Prejudice* 52. No. 4 (2018): 314-337.

3. Reports

- Bayraklı, Enes, and Farid Hafez, eds. "European Islamophobia report 2015." Seta, (2016).
- Hafez, Farid, Enes Bayrakli, Léonard Faytre, Amina Easat-Daas, Anna-Esther Younes, Natalia Kutuzova, Hikmet Karčić et al. "European Islamophobia Report 2018." (2019).

ثالثًا: أحدث الإصدارات

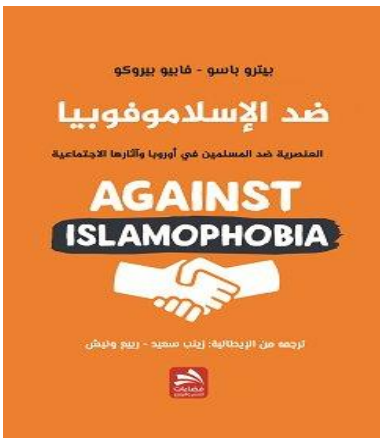

بيترو باسو، فابيو بيروكو، **ضد الإسلاموفوبيا : العنصرية ضد المسلمين في أوروبا وآثارها الاجتماعية**، ترجمة :زينب سعيد وربيع ونيش، (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

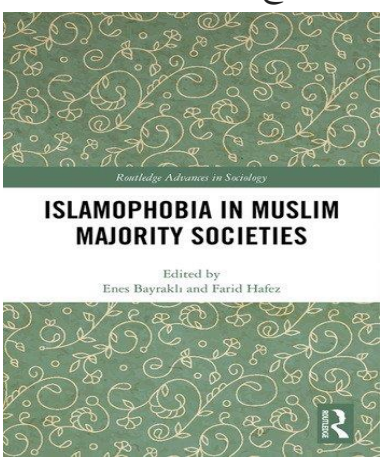

Bayraklı, Enes, and Farid Hafez, eds. *Islamophobia in Muslim Majority Societies*. Routledge, 2018.

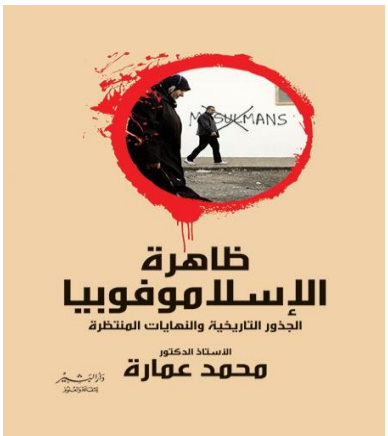

محمد عمارة، **ظاهرة الإسلاموفوبيا: الجذور التاريخية والنهايات المنتظرة**، دار البشير، (٢٠١٨).

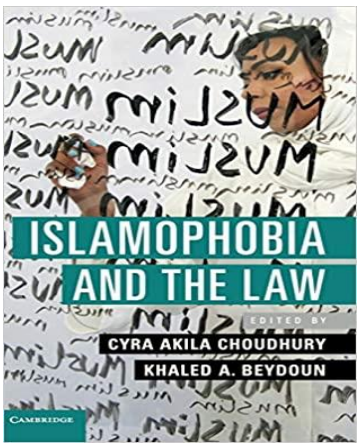

Choudhury, Cyra Akila, and Khaled A. Beydoun, eds. *Islamophobia and the Law in the United States*. Cambridge University Press, 2020.

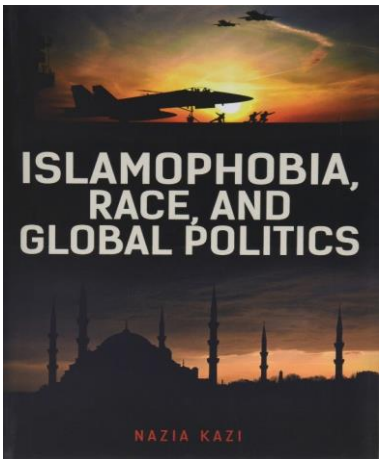

Kazi, Nazia. *Islamophobia, Race, and Global Politics*. Rowman & Littlefield, 2018.

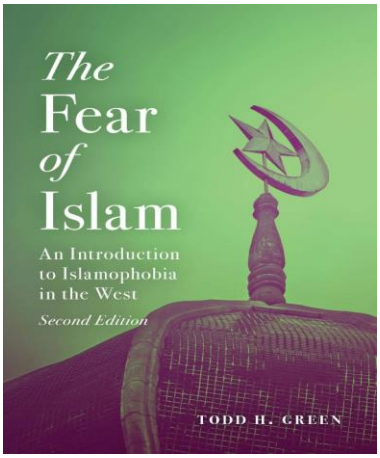

Green, Todd H. *The fear of Islam: An Introduction to Islamophobia in the West*. Fortress press, 2019.

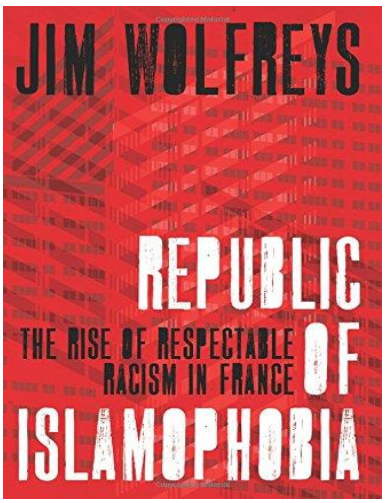

Wolfreys, James, and Jim Wolfreys. *Republic of Islamophobia: The rise of respectable racism in France*. Oxford University Press, 2018.

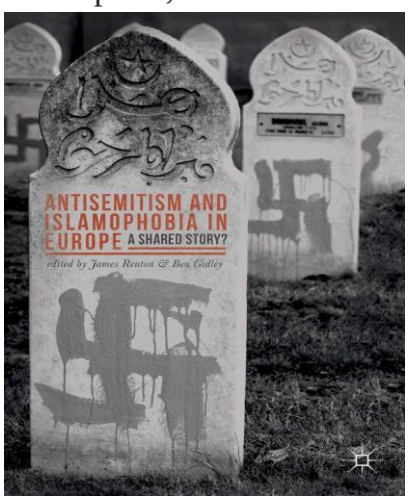

Renton, James, and Ben Gidley, eds. *Antisemitism and Islamophobia in Europe: a shared story?*. Palgrave Macmillan, 2017.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

تقرير

الانتخابات النيابيّة الأردنيّة ٢٠٢٠: الاتجاهات والتداعيات

مروان الأسمر*

يتناول هذا التقرير آلية تنفيذ انتخابات مجلس النوّاب الأردني التّاسع عشر، والذي عُقد أثناء جائحة كورونا، حيث يقدم تحليلاً تفصيليًا لملامح استطلاع الرّأي، وفائزيه، وخاسريه، وناخبيه، وأحزابه، ومرشّحيه من الإناث.. إلخ.

ويركز التقرير على كلٍ من نتيجة الانتخابات، آخذاً بعين الاعتبار حقيقة أن ٩٨ نائبًا جديدًا قد دخل مجلس النوّاب الأردنيّ لأولّ مرّة، وعلى حيل العمليّات السياسيّة والتوجهات الانتخابيّة التي أطلقها النّاخبون يوم العرس الوطنيّ.

كما يقدم لنا التقرير "نظرة حقائقيّة" موفّرةً معلوماتٍ حول محطّات الاقتراع، والدّوائر الانتخابيّة الأردنيّة الـ٢٣، واستطلاعات الرّأي، والمرّشحين المشاركين، وتوزيع الأصوات بين الرّجال والنّساء على مستوى الوطن.

ويتحدث التقرير فيما بعد عن الأحزاب السياسيّة التي شاركت في الاقتراع، مفرقةً بينها وبين المرشّحين المستقلّين. ولم تُحصر المشاركات بمرشّحي الأحزاب الإسلاميّة وحسب، بل زاد عدد المرشّحين من أحزابٍ سياسيّةٍ في الانتخابات عن أيّ زمنٍ مضى في تاريخ الأردنّ السّياسيّ.

وأخيرًا، تناول التقرير آمال وتطلّعات ووعود النّاخبين المختلفة، اليافعين على وجه الخصوص والآمال التي يعقدونها على نوّابهم في المجلس.

وقد خلُص التقرير إلى أن الاستطلاعات أظهرت التّغيرات المحتملة التي لن تطال النّاخبين وحسب، بل النّواب المنتخبين حديثي العهد بالمجلس كذلك، ممّا يشير إلى وجود سياسيّين جدد بخبراتٍ وتجاربَ جديدة. هنالك أمل في ظهور صنفٍ جديدٍ من السّياسيّين، لكن علينا الانتظار والتّرقّب.

---

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

ورغم جميع ادّعاءات "شراء الأصوات"، أظهر النّاخبون درجة من النّضج يوم الاقتراع مدلين بأصواتهم للمرشّحين لأسباب مختلفة، منها البيئة العائليّة، والقبيلة، والقرارات السّياسيّة التي تنطوي تحتها "الخدمات المقدّمة"، وهو ما على الدّوائر الانتخابيّة التّركيز عليه.

وقد بدا اهتمام الدّولة والقضاء في عقد الانتخابات باعتبارها ممارسةً سياسيّةً جيّدةً واضحًا، ويتجلّى ذلك في إصرارهما في القضاء على مشكلة "شراء الأصوات" بمقاضاة المرشّحين الذين يسعون لرفع أعداد أصواتهم بالطّريقة المذكورة.

كما أكد التقرير في خاتمته على أن الدولة كانت حريصةً على توسيع نطاق الأحزاب السّياسيّة في الانتخابات. بينما جرت العادة فيما مضى أن يتقدّم المرشّحون الذين يمثلون أحزابًا سياسيّة بأنفسهم مستقلّين عنها، إلا أنّ السّنوات الآنفة قد شهدت تغييرات واضحة. بناءً على قانون ٢٠١٩، حيث ازدادت رغبة الدّولة في توفير التّمويل للأحزاب السّياسيّة التي يتوجب عليها التقدّم بستّة مرشّحين في ٣ دوائر انتخابيّة، وقد يوضح هذا سبب تسجيل انتخابات ٢٠٢٠ النّيابيّة أعلى عدد من المترشّحين من الأحزاب السّياسيّة على الإطلاق.

تقرير

الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٠

خالد صفوري*

جاء هذا التقرير كقراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٠، حيث أُعلن المرشح الديمقراطي جو بايدن الرئيس المنتخب للولايات المتحدة بعد تحصيله ٢٧٠ صوت من أصوات المجمع الانتخابي في الانتخابات الرئاسية. وقد تقرر استلام كل من نائب الرئيس السابق، جو بايدن، والنائب الحالي مكتب الرئاسة في العشرين من يناير ٢٠٢١.

وقد أكد التقرير على أن بايدن كان ناجحًا في حملته هذه للبيت الأبيض، والتي باتت محاولته الثالثة، إذ تقدم للرئاسة سابقًا في عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٨. وكان آخر ما شغله في مكتب الرئاسة هو نيابة رئاسة الرئيس باراك أوباما بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٦، وقد كان قبل ذلك عضوًا في مجلس الشيوخ من ديلاوير. تخطّى بايدن مجموع الأصوات الـ٢٧٠ المطلوبة من أصوات المجمع الانتخابي رسميًا يوم السبت بعد أيام استمرت في فرز الأصوات، ليُعلن فائزًا في ولاية بنسلفانيا، ساحة المعركة الحاسمة.

كما أشار التقرير إلى أنه كان من الصعب معرفة إحدى نتائج السباق الرئاسي يوم الاقتراع من قِبل المحللين، نظرًا لأعداد بطاقات الاقتراع المهولة القادمة عبر البريد هذا العام بسبب جائحة كورونا الحالية. إضافة إلى أن انتخابات ٢٠٢٠ قد سجلت أعلى نسبة إقبال على الاقتراع خلال أكثر من قرن، إذ جمع كل من المرشحين ما يزيد عن ٧٠ مليون صوت. فقد حصّل الرئيس المنتخب ٨٠,١٠٠,٠٠٠ صوت، بينما حصّل الرئيس دونالد ترامب ٧٣,٩٠٠,٠٠٠ صوت. في المجمع الانتخابي بالغ الأهمية، استطاع بايدن أن يعيد بناء "الجدار الأزرق" بنجاح، وهو ائتلاف من الولايات المحرّكة متضمنة كلا من ولاية بنسلفانيا، وميشيغان، وويسكونسن، والذي كان سابقًا سر إدخال المرشحين الديمقراطيين إلى البيت الأبيض. وقد استطاع بايدن كذلك استعادة الولايات التي حاز عليها الرئيس ترامب عام

* رئيس جمعية المصلحة الوطنية في واشنطن.

٢٠١٦، كأريزونا وجيورجيا. من جانبه، حاز ترامب على فلوريدا وأوهايو، الولايتان اللتان كانتا مفتاح تشكيل فرصة أخرى لنجاحه في الانتخابات.

وقد أوضح التقرير بأنه بالرغم وصول الرئيس المنتخب وتخطّيه مجموع الـ٢٧٠ صوت في المجمع الانتخابي، إلا أنّ الرئيس ترامب قد أشار إلى أنه لن يعترف بالخسارة دون معركة قانونية. وقد ادّعى الرئيس بلا دليل انتشار تزوير الناخبين لبطاقات الاقتراع عبر البريد واقتراع الغائبين، وقد أقسم على تحدّي نتيجة السباق في عدّة ولايات، بما في ذلك جيورجيا، وبنسلفانيا، وويسكونسن، ونيفادا. هذه التحديات القانونية لن تلعب دورًا في تغيير نتيجة السباق، رغم أنه يحق للرئيس طلب إجراء التحقيق. لم تُذكر أيّة تحديات قانونية حول أعداد الأصوات أو إقرار بإعادة فرزها. على أيّ حال، فإن أفضلية الرئيس المنتخب بايدن في الولايات المتسابقة تصل إلى عشرات الآلاف، وبالعودة إلى التاريخ فإن إعادة الفرز، في أحسن أحوالها، ستؤثر على هامش بضع مئات من الأصوات وحسب إن نُفّذت.

The state has been keen to widen the scope of political parties in elections. Whereas before candidates representing political parties ran as independents, the past few years have seen changes. As per the 2019 law, the state has become more willing to provide funding to political parties that field at least six candidates in three electoral districts, and this may explain why the number of political parties running in the 2020 elections was highest than at any time before.

population, but the general trend appears to be upward judging from the different voters that were spoken to on the day of the polls.

The Jordan government has encouraged the vote among youngsters to encourage their participation in the political system. For instance, the voting age has been reduced from 18 to 17 years old, meaning a more significant political premium is being put on young people[13]. Further, it is no longer necessary to register beforehand to vote, and all that is required is an ID card for the young to go to the polls.

In the previous 2016 Elections, IEC Chairman Dr. Khalid Al Kalaldeh appealed to the young to go to the polling stations and vote.

It can be argued that the 98 new deputies elected this time has come to reflect the positions of the new young voters who want to see new faces in Parliament and are looking for "true change" in the affairs of the country.[14]

Young voters still had different demands ranging from a better education, tackling unemployment, comprehensive development to empowering the youths, doing away with poverty, and fighting corruption.

Conclusion

The 2020 Parliamentary Elections were fought under extraordinary circumstances. The polls showed both trends and potential changes among the electorates and the new deputies who entered the Jordan Lower House. There is hope that new types of pf politicians will emerge.

Elections have been consistent with Jordan's political life and likely to continue to do so as parliamentary life continued since 1989 with one full stretch. Despite allegations of "vote-buying"– and government interference, the electorates have come to show a degree of maturity on polling day casting their votes to candidates on different tickets, including family background, tribe, and policy decisions, including that of "services."

[13]https://www.disorient.de/magazin/parliamentary-elections-jordan-competition-mixed-messages

[14]https://www.jordantimes.com/news/local/jordanian-women-turn-elections-celebration-hard-earned-voting-rights

The Tribal Vote

Jordan is highly urbanized, but it is also a highly "tribal" society. The tribes' power is being translated into the governance system and has dominated elections and electoral politics. Many observers still saying that voters cast their ballots according to family ties rather than political affiliations.

Although talking about it in a different context Faisal Al Fayez, the chair of the higher house of Parliament, put it this way: "Our society is tribal, but we have to encourage people to vote. I appeal to them to head to the ballot boxes to make a change," he said on the day of the 2020 elections[10].

To this extent, as well the electoral system has always been made to reflect this equation. Despite the trappings of civil society, many observers and politicians suggested the electoral system in its various forms, the last being "the closed list" method has been drawn up not to reflect the political powers of the society.

Youthful Voters

It can be argued more young voters cast their ballots in the 2020 elections than ever before. As well, and despite the Coronavirus and its implications on society and the economy, because of the intermittent lockdowns, restrictions, loss of jobs, and weak purchasing power, young voters were optimistic on the day of the voting.

It was estimated around 577,000 new young voters would cast their vote on the day of the parliamentary elections[11]. Put another way, the Jordan Independent Elections Commission (IEC) stated there was record participation of voters from the 17 till 30 age group in the last polls[12]. It further stated this was only 9.7% of the total voters and showed some disappointment considering that this group was made up 28.5% of the

[10] https://fr.reuters.com/article/jordan-election-parliament-idINL8N2HW1ZH
[11] https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=29829&lang=en&name=en_news
[12] https://en.royanews.tv/news/23394/2020-11-10

had put up 382 prospective deputies, around 20% of the total candidates, and included Arab nationalists, Nassarists, Baathists, leftists and Islamists, and pro-establishment figures.

However, despite their weakness, the Islamists remain a relatively strong force – in 2016, only 7% fought under the banner of political parties, and in this last election, only 16% were returned. This time around, however, the traditional Islamists fought under the "National Reform Alliance." However, their seats were cut from 15 in 2016 to just 10 won in the last 2020 elections under the list system.

The IAF – which had long been the Muslim Brotherhood's political arm – established in 1992 when the Kingdom legalized political parties– became part of Jordan's mainstream parliamentary system despite it boycotted elections in 1997, 2010, 2013. Nevertheless, and over the years, it had proved a strong 'participatory bloc' starting in 1989 when it won 22 deputies in the Lower House. At the time, the Lower House had only 80 parliamentary seats, which meant that the Islamists represented a substantial number and power.

However, the IAF lost eight seats in the 1993 Elections to just 16 deputies, and when they returned to parliamentary life in 2003, they increased their intake to 17 seats. Nevertheless, this number dropped as Islamist deputies decreased further in the 2007 elections, winning just six seats in the controversial elections that many accused of as fraud elections, including some governmental figures.

However, another Al Wasat Center Party, considered Islamist, was formed in 2001 but won just two seats in the 2003 Elections[9]. It only made a breakthrough in the 2013 elections, and this was mainly due to the IAF's 'checkered' boycott, and won 16 seats but slowly went back to just seven seats in the 2016 elections. In the 2020 polls, Wasat Party got only five seats but was not on the party lists; instead, it was mostly on tribal lists.

[9] https://www.wilsoncenter.org/article/the-islamist-spectrum-jordans-mosaic

However, elections tend to create, for instance, a certain amount of fanfare right from the start of electoral campaigns, on the actual day of the elections, and afterward. Moreover, in the 2020 polls, around 4.64 million voters were eligible to vote, with 1,387,696 people casting their vote, divided between 749,621 males and 638,075 females. This time around, the women casting their votes stood at 25.29 % compared to 33.1% percent for male voters.

Also, 1,693 candidates stood in the last elections, including 360 women from all social classes, including activists, NGOs, political parties, and establishment figures[5]. In the 2016 elections, the number of prospective candidates stood at 1,293, with 257 women .This time around, women candidates fought on 294 electoral lists with a 15-seat women's quota, nine seats for Christians, and three seats for the minority Chechens and Circassians communities.

However, the women's vote decreased in this election, but they could not get other than their allocated seats in the quota of 15 seats as the election of in 2003 when women were allocated only six parliamentary seats[6]. The result is considered a drawback for women's power in the election because, in the 2016 elections, they could get five extra-parliamentary seats outside their allocated quota. In Jordan, women had been given the right to vote in 1974[7] ،but their representation continued to be weak.

Political parties and Islamists

Despite their "general" weakness in Parliament, except for the Islamists, 41 of the registered political parties fought in the 2020 elections.[8] The political parties only won around 18 seats, mostly Islamists. The parties

[5]https://www.barrons.com/news/women-islamists-lose-seats-in-jordan-vote-01605201905

[6]https://www.idea.int/sites/default/files/publications/building-democracy-in-jordan.pdf

[7]https://www.oecd.org/mena/governance/womens-political-participation-in-jordan.pdf

[8]https://www.aa.com.tr/en/middle-east/jordan-elections-see-low-turnout-amid-virus-spread/2040736

met with 20 deputies and started to increase slowly after that. In 1989 the democratic experiment was resumed after a 22-year absence. The Lower House increased to 88 seats, and by 2012, it had shot up to 150, but by 2015 it decreased to 130[1].

Poll swings

The 2020 Elections will be remembered because it was held during the coronavirus pandemic and may have affected polling day's political dynamics .Nationwide polling stations numbering 1,824 in the Kingdom across 23 electoral districts opened at 7 am and continued for the next 12 hours with two hours' further extension to increase the low turnout, which at the end registered at 29.9% of the vote[2] with balloting reaching as low as 16.62% in Amman, 21.8% in Zerqa and 39.2% in Irbid which are considered many urban conurbations .

It was a slow "electoral' day over the country, and by 2 pm (Amman local time), only 15.8 percent of the electorate nationwide had voted, and these figures had crept up to 21.5 percent two hours later[3].

Amman, previously vibrant cut-throat, electoral Third District voter turnout was very as low as 11.66 percent, probably the lowest in Jordan's electoral history. However, still, a lower figure in the Amman First District was registered at 8 percent. Nevertheless, the highest turn was in the southern Badia districts at a high of 65.74% .

Although the low turnout was blamed on Covid-19, many experts refer this decrease of voting to the closed list system, government interference in the election process, and the decreasing confidence in the country's political system. For instance, in the 2016 General Elections, voter turnout hovered around 36% of the electorates[4].

[1]https://www.disorient.de/magazin/parliamentary-elections-jordan-competition-mixed-messages
[2]https://www.france24.com/en/live-news/20201112-women-islamists-lose-seats-in-jordan-vote
[3] https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=29842&lang=en&name=en_news
[4] https://www.aljazeera.com/news/2020/11/12/women-lose-seats-in-jordan-vote

Report

Jordan's 2020 Parliamentary Election– New Trends and Political Ramifications

Marwan Asmar*

Despite the soaring Covid-19 cases, Jordan has managed to beat the Coronavirus and hold its 19th parliamentary elections. The polls come at the end of a four-year constitutional period to hold elections for its House of Representatives in Jordan's bicameral Parliament with the 65-member Senate chosen and appointed by the Kingdom's King Abdullah II.

This article centers on the 2020 elections per se and provides a detailed analysis of the polls' features, winners, losers, voters, parties, women participants, etc.

A New House

The 2020 Jordan Parliamentary Elections produced 98 new deputies entering the Lower House for the first time, standing as independent deputies. This phenomenon is unprecedented.

Only 22 Deputies/Members of Parliament were re-elected this time around in the 130-member house even though 89 of the deputies in the last Lower House stood for re-election. At around 24 percent, this is the lowest figure for returnees. Moreover, there are 14 candidates from previous parliaments also stood in the elections and won.

However, it can be said these first-timers come to Parliament with fresh perspectives and new ideas, political and constituency demands, and a new way of doing things vis-à-vis the voters who elected them to be their representatives for the next four years. However, it is early days, and the new Parliament will only start to meet with a full parliamentary agenda. The new elections are scheduled for 2024.

The Jordan legislature first met in 1947, one year after independence. It

* **A political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

margins in many states and races– both at the presidential and congressional level– were a lot narrower than had been predicted.

In sharp contrast from typical presidential tradition, President Trump has yet to make a concession speech or contact the new president-elect. The race has been called in Biden's favor by multiple news and media outlets, and Trump trails by a range of 10,000 to 146,000 votes in even the closest margin states like Georgia, Wisconsin, Nevada, Pennsylvania, and Michigan. The president has filed lawsuits challenging votes in several states and has requested a recount in Wisconsin. As mentioned, Trump is behind Biden by tens to hundreds of thousands in these places, and at best, recounts only change the margin by a few hundred votes – if any. Trump has also not presented viable or substantiated evidence to back his "election fraud" claims, and therefore legal experts contend that any challenges will not hold merit in a court of law. Free and fair elections, and the seamless transition of power, are fundamental aspects of American democracy, and as such, analysts lament the president's reaction and his attempts to undermine the electoral process.

while also holding a lead of around 4,000 votes in the state of Georgia. Finally, late Saturday morning, just before noon, multiple networks and outlets were able to safely conclude that Biden's lead in Pennsylvania had become insurmountable. By projecting him as the winner in the Keystone State, Biden had now surpassed the needed 270 Electoral College vote-threshold and was officially declared the president-elect of the United States.

The victory of president-elect Joe Biden and vice-president-elect Kamala Harris is significant in several different ways. Firstly, the expected final vote total marks the highest turnout among eligible citizens in a presidential race since 1900, and the 75+ million ballots that were cast for the Biden-Harris ticket are the most ever for a presidential and vice-presidential candidate. The high turnout numbers are even more impressive and commendable considering that this year's race took place amid a global health pandemic. While it is difficult to know whether voter enthusiasm was up due to the high stakes of the election or simply because citizens were given more opportunities to participate in the process as a result of the current health climate, there is certainly an argument to be made that the latter helped lead to more civic engagement this time around. The historic number of people who either voted early or by mail may lend itself to the idea that officials should expand access to these methods even during normal times. Secondly, this year's election is noteworthy because Vice President-elect Harris becomes the first person of color to be elected vice president and the first woman to be elected as either president or vice president in American history.

Additionally, the 2020 race witnessed a sitting president fail to win re-election to a second term in office, something that had not happened since President George H.W. Bush fell short of doing so almost 30 years ago back in 1992. Lastly, one final important takeaway is that, unfortunately, this election is sure to increase skepticism towards pollsters and political forecasters, a sentiment that had already been growing since 2016. Like they were four years ago, and arguably to an even further extent, the actual

former vice president over the top against Trump as election officials concluded their counts. The same began to happen in Michigan, where Biden was boosted on Wednesday morning and afternoon by the slower vote returns in Detroit's heavily populated city and its metropolitan area. Once the final results began to be calculated in Michigan, Biden was able to jump ahead of Trump and was projected to be the winner shortly after a similar trend transpired in Wisconsin.

After former vice president Biden was declared the winner in both Wisconsin and Michigan; all eyes shifted focus to the critical uncalled states of Pennsylvania, Georgia, Arizona, and Nevada. At this point in the race, Biden had clinched a total of 253 electoral votes, while Trump sat at 214 in each candidate's quest for the needed 270. The four states mentioned above are worth 20, 16, 11, and 6 electoral college votes. In Pennsylvania and Georgia, Trump was attempting to lead, while Biden was steadily making up ground on the incumbent president. Contrastingly, in Arizona, the opposite was taking place, as the former vice president had established a notable lead on election night and was trying to fend off Trump as each new batch of votes was reported in the southwestern state. In Nevada, a state that has trended Democratic for years, Biden got out to a lead early on and gradually grew his advantage in the subsequent days after the election.

By the early hours of Friday morning and unsurprisingly to political analysts based on how the vote tallies were consistently trending, Biden had caught up and taken the lead in Pennsylvania and Georgia's vital electoral prize states. He was also increasing his lead in Nevada, and while Trump was able to narrow his deficit a bit in Arizona, the former vice president still maintained an advantage there as well – leaving Biden ahead in all 4 of these yet-to-be-decided states. A winner had not yet been determined in the states of Alaska and North Carolina, where Trump was leading, but there was less of a focus on those two states because they were not game-changers in the overall outcome of the presidential race; other aforementioned four were. Following continuing vote tabulations throughout the day last Friday, Biden entered the early hours of Saturday morning with a 20,000+ ballot lead in Pennsylvania, Arizona, and Nevada,

quickly make up ground on Biden, eventually surpassing him in the overall statewide vote totals and winning the state by a sizable margin of around eight percentage points, 53.4%-45.2% .

The flip side of this "blue mirage" in Ohio happened in other key battleground states like Wisconsin, Michigan, and Pennsylvania, where "red mirages" showed Trump with significant leads, which slowly began to evaporate over time. In these states, officials had decided not to begin processing early votes and mail-in votes until around Election Day, meaning that the results from these types of ballots would not take shape until after those cast on the day itself. In Wisconsin, the first returns on election night and into the late hours of the evening showed Trump with a healthy advantage over the former vice president, but the order of tabulating votes in addition to the increased surge of mail-in voting this year due to the coronavirus pandemic allowed Biden to gain ground on the president steadily. As the tallying continued and we entered into the morning hours last Wednesday, the former vice president officially pulled ahead of Trump at around 5 am, at a point where approximately 89% of the expected vote had been reported. Biden was projected the winner of Wisconsin later on Wednesday afternoon in a very close race, proving that Trump's highly skewed early returns there were indeed a "red mirage".

While Biden was making headway and ultimately winning the state of Wisconsin, the vote count trends were progressing similarly in the critical neighboring state of Michigan as well. Like Wisconsin, Michigan was a state that Democrats had prioritized winning back in this year's presidential election after Trump narrowly won both states back in 2016. The most expected "red mirages" in the two states, analysts also understood another essential factor in monitoring vote returns because of the order of tallying ballots. It would initially appear to show Trump taking a substantial early lead over Biden: Democratic stronghold areas tend to be higher population centers that usually take longer to report their results. This factor was a noticeable occurrence in both Wisconsin and Michigan. In the former, the final vote tabulations in the state came from Milwaukee and its surrounding counties, areas that are reliably Democratic-leaning and which put the

Before the election, Democrats had grown increasingly hopeful of flipping Texas in what would have been a significant coup. Part of the Democrats' strategy was pinned on increasing voter turnout and running up the margins of victory in solidly Democratic urban areas. The first part of this strategy was successful, as Texas counted roughly two million more votes this year than in 2020. However, the new voters were roughly split between President Trump and President-elect Biden, with both candidates securing over five million votes. Despite the uptick in turnout, President Trump won the same percentage of the vote in the last two elections, with 52.2%.

Interestingly, Trump's path to victory in Texas was similar to that of Florida. Increased Latino support for the president surprised Democrats, significantly increasing Republican votes cast by Mexican-Americans in rural counties across Texas. Moving forward, Democrats are warning of the danger of adopting a "one-size fits all" policy toward Latino voters, as it is an incredibly diverse group comprising of several different ethnic backgrounds, all of which prioritize different issues.

In the lead up to Election Day, political analysts had warned Americans to expect what they called "red and blue mirages" when the first presidential race results started to come in. These referred to situations in which, early on, certain states would incorrectly appear to be highly in favor of one candidate over the other ("red mirages" for Trump and "blue mirages" for Biden). These phenomena came about because states varied in ballots that they would tabulate first once the polls closed on election night. Since, as a generality, Democrats were more likely to vote early or by mail and Republicans more likely to vote on Election Day, these "red and blue mirages" would appear based on which kind of votes were counted first in a respective state. So, in Ohio, for example, where early ballots were tallied before those that were cast on Election Day, a "blue mirage" took shape, which showed former Vice President Biden with a substantial lead over President Trump in the hours directly following the closing of polls on election night. However, once election officials finished tabulating these votes and then moved to count those cast on Election Day, Trump began to

In particular, in Florida, President Trump could not afford to lose the state and its 29 electoral votes. Trump won Florida in 2016, and it provided his campaign with momentum through the rest of the night on his way to winning the White House. This year, the president performed even better in the state due to increased support among minorities. Latinos and African-Americans had strongly backed Hillary Clinton in 2016, and while Joe Biden still did well among these communities, the president's numbers strengthened significantly. In the all-important county of Miami-Dade, President Trump picked up over 200,000 more votes this year than in 2016. Such development was extremely positive for the president, and his campaign harbored hopes this would indicate a larger trend of President Trump improving his standing among minorities across the country.

Ohio was another state that President Trump secured on Election Day and could not afford to lose. Like Florida, Trump carried Ohio in 2016 and, based on polling, and he needed to win the state once again to have a chance at winning a second term. The president ended up winning Ohio by about a 470,000-vote margin, which was similar to his margin of victory in 2016. Experts on Ohio elections have indicated that the president's surprisingly comfortable victories in 2016 and 2020 show a demographic shifting rightward and providing evidence of Ohio becoming less of a battleground state. Ohio's urban areas of Columbus, Cincinnati, and Cleveland all predictably went for Joe Biden, but the growth of Ohio's working class and rural population propelled the president to a comfortable victory in the state.

Adding to the trend of states who tilted the election in President Trump's favor early was North Carolina. Joe Biden had harbored hopes of winning the state and indeed got out to an early advantage. However, as more votes were counted, the president took the lead, and it became increasingly more pronounced as the night progressed. Republicans had carried North Carolina in nine of the last ten elections, with the exception coming in 2008 when President Obama won the state. In 2016, President Trump won 51% of the vote, and despite his margin of victory shrinking marginally this year, the president did enough to win the state.

concede defeat without a legal fight. The president has baselessly claimed that voter fraud is rampant in mail-in and absentee ballots and has vowed to challenge the race outcome in several states, including Georgia, Pennsylvania, Wisconsin, and Nevada. These legal challenges will play no role in altering the race's outcome, although it is within the president's right to request an investigation. Legal challenges and recounts over vote counts are not unheard. However, President-elect Biden's advantage in the contested states is in the tens of thousands, and historically – even at best – recounts only affect the margin by a few hundred votes, if any.

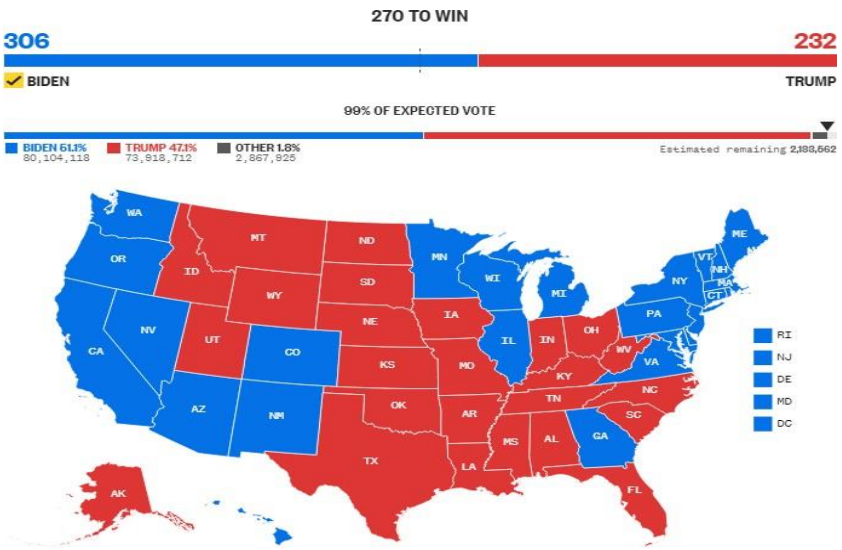

Former Vice President Biden has surpassed the 270 Electoral College votes needed, and has been declared president-elect of the United States. (Photo from NBC News)

On Election Day itself, President Trump got out to a promising lead over Joe Biden. Important battleground states such as Florida, Ohio, North Carolina, and Texas all showed substantial advantages for the incumbent. These important states contributed to a "red mirage" in which the ballots cast in person on Election Day skewed heavily Republican, which in turn showed the president with a commanding advantage before mail-in and absentee ballots were counted. The early returns also showed a strong Republican turnout, although this was offset by the disproportionate number of Democrats who cast absentee ballots or voted by mail.

Report

United States Presidential Election 2020

Khaled Safouri *

On Saturday, Democratic nominee Joe Biden was named President-elect of the United States after securing 270 Electoral College votes in the 2020 presidential election. Biden, the former vice president, and his running mate, Vice President-elect Kamala Harris, are slated to take office on January 20th, 2021. Biden was victorious in his campaign for the White House on the third attempt. He previously ran for president in 1988 and 2008. His last stint in public office was as President Barack Obama's vice president from 2008-2016 and served before that as a U.S. Senator from Delaware. Biden officially surpassed the 270 Electoral College votes needed on Saturday following several days of continuing vote tabulations when he was projected to be the winner in the critical battleground state of Pennsylvania. Analysts had anticipated that an outcome in the presidential race might not be known on Election Day itself, considering many mail-in ballots this year because of the ongoing coronavirus pandemic.

Overall, the 2020 election had the highest voter turnout in over a century, with both candidates getting over 70 million votes. President-elect Biden has secured over 80,100,000, with President Trump winning over 73,900,000. In the all-important Electoral College, Biden successfully rebuilt the "blue wall," a coalition of swing states including Pennsylvania, Michigan, and Wisconsin, that have previously been key to catapulting Democratic candidates to White House. Biden was also able to re-take battleground states that President Trump won in 2016, such as Arizona and Georgia. For his part, President Trump won both Florida and Ohio, two states that his campaign had identified as being key to potentially winning re-election.

Despite President-elect Biden reaching and significantly surpassing 270 electoral college votes, President Trump indicated that he would not

* **Director of the National Interest Foundation – Washington.**

English Section

It then talks about the political parties that took part on the polls apart from the independent candidates. Rather than just Islamists, candidates from political parties have participated in the elections more than any time in Jordan's political history.

Finally, the article talks about hopes and aspirations of different voter trends – the young people and what they hope from their deputies in Jordan's parliament.

The report concluded that the 2020 parliamentary elections took place in exceptional circumstances. The polls has showed that both trends and potential changes not only affects the electorates but also among the new deputies who entered the Jordan Lower House, which points to new politicians with fresh experiences and experiments. There is hope that new types of politicians will emerge, yet we will have to wait and see.

Elections have been consistent with Jordan's political life and likely to continue to do so as parliamentary life continued since 1989 with one full stretch. Despite allegations of "vote-buying,"– the electorates have come to show a degree of maturity on polling day casting their votes to candidates on different tickets, including family background, tribe, and policy decisions, which includes that of "services," which is what electoral district deputies should be all about.

The state and judiciary have been forthright to maintain the holding of elections as a good political practice, as shown by the fact they are determined to stamp out the issue of "vote-buying" by prosecuting those candidates who seek to boost their vote-count this way.

The state has been keen to widen the scope of political parties in elections. Whereas before, candidates representing political parties ran as independents, the past few years have seen changes. As per the 2019 law, the state has become more willing to provide funding to political parties that have to field at least six candidates in three electoral districts. This may explain why the number of political parties running in the 2020 elections was highest than at any time before.

The report also stressed that the early days of political parties have not made much progress yet, but they will gain more ground in the coming years, especially if they know that more government funding is available for them.

Biden has secured over 80,100,000, with President Trump winning over 73,900,000. In the all-important Electoral College, Biden successfully rebuilt the "blue wall," a coalition of swing states including Pennsylvania, Michigan, and Wisconsin, that have previously been key to catapulting Democratic candidates to the White House. Biden was also able to re-take battleground states that President Trump won in 2016, such as Arizona and Georgia. For his part, President Trump won both Florida and Ohio, two states that his campaign had identified as being key to potentially winning re-election.

Despite President-elect Biden reaching and significantly surpassing 270 Electoral College votes, President Trump indicated that he would not concede defeat without a legal fight. The president has baselessly claimed that voter fraud is rampant in mail-in and absentee ballots and has vowed to challenge the race outcome in several states, including Georgia, Pennsylvania, Wisconsin, and Nevada. These legal challenges will play no role in altering the race's outcome, although it is within the president's right to request an investigation. Legal challenges and recounts over vote counts are not unheard of. However, President-elect Biden's advantage in the contested states is in the tens of thousands, and historically– even at best– recounts only affect the margin by a few hundred votes, if any.

Report

Jordan's 2020 Parliamentary Election – New Trends and Ramifications

Marwan Asmar

This article examines the holding of Jordan's 19th parliamentary elections held during the Covid-19 pandemic and provides a detailed analysis of the features of the polls, its winners, losers, voters, parties, women participants and so on.

It focuses both on the outcome of the elections– the fact that 98 new deputies has entered Jordan's Lower House for the first time, the dynamics of the political processes and on the electoral trends made by voters on elections day.

In this sense, it provides a "factual view" providing information on polling stations, Jordan's 23 electoral districts, poll swings, candidates involved and how the votes were divided between men and women nationwide.

Moreover, the number of professors in membership of arbitration committees through all rounds has attained 68 members from 14 different Jordanian universities and 3 Jordanian private institutions. Arbitrators specialize in various humanitarian and scientific fields related to the themes and provided award titles to the students. Most arbitrators have judged more than once.

Bibliography

Islamophobia

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Omar Al-Jabali

English Section

Report

United States Presidential Election 2020

Khaled Safouri

On Saturday, Democratic nominee Joe Biden was named President-elect of the United States after securing 270 Electoral College votes in the 2020 presidential election. Biden, the former vice president, and his running mate, Vice President-elect Kamala Harris, are slated to take office on January 20th, 2021. Biden was victorious in his campaign for the White House on the third attempt, having previously run for president in 1988 and 2008. His last stint in public office was as President Barack Obama's vice president from 2008-2016 and served before that as a U.S. Senator from Delaware. Biden officially surpassed the 270 Electoral College votes needed on Saturday following several days of continuing vote tabulations when he was projected to be the winner in the critical battleground state of Pennsylvania. Analysts had anticipated that an outcome in the presidential race might not be known on Election Day itself, considering a large number of mail-in ballots this year because of the ongoing coronavirus pandemic.

Overall, the 2020 election had the highest voter turnout in over a century, with both candidates getting over 70 million votes. President-elect

civilizational principles of Iraq. It is to cuff-hand from Iraqi interference in other countries, to control and stop any Iraqi party's cooperation with any parties threatening other countries' security.

Scientific Research Award for Jordanian University Students

A journey of 22 years: 1998 – 2020

Adli Al-Kayyali

In 1998, the Middle East Science Center (MESC) has launched the "Scientific Research Award for Jordanian University Students" with several Jordanian universities, aiming at providing students with scientific research tools, developing the spirit of scientific research and skills according to the proper scientific method and contributing to the service of Jordanian development through the suggested fields and researches presented.

When launched, the contest has started by cooperating with 2 universities. It kept growing until it cooperates now with 12 universities. Moreover, the award has launched with three themes; local Jordanian, Arab Islamic and the Islamic Arab conflict, and international. Later, an award for banking and finance was added.

After holding a scientific and technical seminar in 2010 to study and assess the project's journey during the past 12 years, it had been decided to change the name from Research Contest for Jordanian University Students to "Scientific Research Award for Jordanian University Students". It had also been concluded to raise the value of the awards so the first award turns to 1000 JD rather than 750 JD, and the 2nd award turns to 750 rather than 500 JD, and the 3rd award to be 500 JD rather than 400 JD. A 4th award also has been added with a value of 400 JD.

During the 22 years past, the award has achieved an outstanding growth in the numbers of students participating. Numbers has been rising since 1998 until it marked a total of 300 students participating, a number which has varied between rounds.

As for the percentage of students who have submitted competing research plans, it has attained 17% among all participants, noting that this percentage varies between the rounds. Numbers of competing research students have multiplied. In the 6th round, for example, number of research students has marked 35 students. The sum of students participated in all rounds was 346 researcher; 80 of which have won from 20 Jordanian universities.

The report proposed an exit strategy based on the need to address three fundamental causes that emanate problems in several directions:

1. The absence of sectarian balance between parties and sects
2. Iranian and American influence
3. The aggravating living problems of people including the lack of essential services

The report provides Several recommendations in three main axes: the political, the social and economic axis, and the security and military axis.

Among the most important of these recommendations is to hold an inclusive Iraqi national conference that unites the state and the Iraqi people without exclusion. The conference aims to stop the internal and external depletion of Iraq's role and its resources. The suggested conference would reinforce the Iraqi state's sovereignty over all its territories free of the foreign armed presence. The conference ought to agree on a specific roadmap to get Iraq out of this ongoing and renewed crisis. The road map includes developing the political system to be an open system without ethnic or sectarian quotas and unifying Iraqi citizenship's political weight, away from religion, sect, race, and others.

Iraq would restore its Arab and Islamic unitary identity and relieves other sub-identities. The government has to dissolve armed militias and seize weapons in civilians' hands in an integrated system. The government would draw the re-positioning of Iraqi foreign, regional and international relations to guarantee Iraq the preservation of its sovereignty and independence and does not hinder its progress. The measurements have to satisfy the need to calm sectarian tensions and stop the sectarian prosecutions on false charges such as terrorism, eradication, cooperation with the former regime... etc. It is to control the general budget, reducing state expenditures from current and administrative expenditures, expanding investment in productive projects as the agricultural and industrial sectors. Moreover, to encourage investments in the primary service sectors and reorganizing the oil sector from production to export to ensure the restoration of national sovereignty over this sector. The government ought to combat administrative and financial corruption and reduce the government apparatus's masked unemployment burden.

The report recommends, in particular, to rebuild the Iraqi security and military doctrine according to the intellectual, social, historical, and

changing the structures of provincial councils, the independence of the military establishment and its monopoly alone of armed forces and arms, the provision of essential services in the country, and the conduct of new parliamentary elections to be fair under national non-sectarian election law.

Despite several factors that weakened the strength of this popular movement, it was able to achieve several successes, most notably its continuation despite the difficulties, its distribution in the various regions of Iraq, and its success in dismissing the existing government and forming a new government (the government of Mr. Mustafa Al-Kazemi). The protests also succeeded in maintaining their peacefulness, despite all the security violence it faced.

The report believes that there are internal and external parties that have a significant influence on this crisis. The report concluded that local forces' policies and trends had become a reflection of the nature of relations between regional and international powers and their interests in Iraq. This relation has weakened the independent national will and made these parties face a significant challenge in reaching any settlement for many issues. The report analyzed the positions, policies, and interests of these parties and concluded that their Iraqi affairs interventions have led to this crisis's additional internal and external complications.

The report discussed the typical scenarios for the crisis. It identifies three possible scenarios:

1. The stalemate and the continuation of the crisis in its current state
2. The scenario of intensifying the crisis politically, socially, and in living conditions
3. The scenario of achieving national consensus and getting out of the state of this crisis
4. The team discussed the conditions for achieving each of these scenarios and highlighted their implications. The report set out several determinants to favor the more expected possible scenario. The report concluded that the crisis seems likely to alternate between the first scenario (stalemate and the continuation of the crisis in its current state) and the third scenario (national consensus and exit from the crisis). That might keep the possibilities of slipping into dangerous trends, if not reaching stability and unity among Iraqis on the road map to exit the crisis.

The Iraqi Crisis 2019-2020: Towards an Exit Strategy

Arab Crises Team

In light of the Iraqi crisis's overall developments between 2015 and 2020, the Arab Crises Team– ACT at the Middle East Studies Center in Jordan decided to publish this report on the current crisis. The team has published an earlier report on the Iraqi crisis in September 2015. The new report aims to reach an exit strategy as a roadmap for Iraq to emerge from its ongoing crisis since the American occupation in 2003. The report considered the background of the crisis, its nature and description, and the local and external influential players. It provided the possible scenarios and the player's possible options as such.

The Iraqi crisis is considered complex, whose details include international, regional, and local factors. The main crisis pillars are:

1. The sectarian dimension in the political system based on quotas with the significant imbalance in managing state resources efficiently and justly,
2. The security dimension that overlaps between militias, the military and security apparatuses,
3. The international and regional interference in Iraqi affairs, directly and through Iraqi forces.

The report discussed the fundamental transformations that the Iraqi crisis witnessed during the years 2019-2020, most notably the outbreak of widespread and varied sectarian and regional popular protests in various parts of Iraq, especially in the primary ruling parties' cities' influence.

The motives behind this development in the Iraqi crisis are referred to the weak role of the state in achieving social justice and controlling resources, the inability of successive governments to manage the state's essential services, the deepening of direct Iranian and US military and security intervention in Iraq under the pretext of fighting ISIS, in addition to the economic dimension, which is one of the most prominent manifestations of the crisis.

The widespread popular protests erupted in Iraq in October 2019, even in light of the Corona epidemic challenges that the demonstrators face. Furthermore, among its most essential demands: building an alternative, non-sectarian political environment, amending the constitution and

Annual Symposium

Impacts of Shifts in Arab-Israeli Relations on Arab Security and Palestinian Cause

Adelkader Na'eem

On Tuesday 13 October 2020, the MESC organized its annual scholarly symposium titled **Impacts of Shifts in Arab-Israeli Relations on Arab Security and Palestinian Cause**. The event was joined by about 30 experts, academics and politicians from 5 Arab states. Seven papers were presented on the current developments in the Arab-Israeli ties, especially in the period 2015-2020, and their impacts on the Arab security and the Palestinian cause.

The gathering highlighted supporting the Arab countries against the US pressure to normalize relations with the Hebrew State and adopting a stronger Arab position in regional and international forums. On the other hand, it is warned that the normalization steps pave the way for Arab political, economic and security segments which go in line with Israel. That would cause threats to the Arab states in terms of further internal problems and divides.

The final statement contained a set of conclusions and recommendations made by the participants, mainly:

1. Working hard on refuting the sayings some attempt to consolidate that normalizing relations with Israel is the way to solve the Arab countries' internal issues
2. Highlighting the Palestinian internal reform and ending the divide, which would prevent any relevant justifications
3. Asserting support to resistance as a legal right for the Palestinian people under occupation
4. Calling for the institutionalization of the scattered Arab efforts to back the Palestinian cause and counter the Deal of the Century in all its forms
5. The MESC's call to extract the main thoughts of the symposium to set a new pan-Arab strategy in handling the conflict with Israel and deliver it to Arab public and official decision makers.

The report concluded that:

- The term "anti - Semitism "reflects Bach all the more precisely about the phenomenon of" anti - Semitism ؛"It is also a modern term that appeared in the late quarter of the nineteenth century in Europe . It highlights the historical causes of the phenomenon of" anti - Semitism" in Europe and its manifestations on different discrimination behaviors, the most notably in the modern era was the" Holocaust".
- The "practical definition of anti-Semitism "،especially its illustrative examples ،faces widespread criticism, most notably are:
  - It negatively affects the democratic countries regarding the freedom of expression and academic research.
  - Preconception between the Jews because they are followers of a religion or being a group of ethnic, and Israeli discrimination against other Semitic peoples as Arabs with significant behaviors.
  - It confuses "anti-Semitism" with "anti-Zionism".
  - A broad definition is being used by Israel and its lobby groups worldwide to equate criticism of Israeli state policies with " anti-Semitism."
  - Israel supporters use this terminology to silence dissenting voices to Israel and fortify its racist policies against the Palestinian people from criticism. The legal and moral justifications that lead to confronting "anti-Semitism" are the same that lead to confrontation these Israeli policies.

The report warns against adopting this definition after the increase in normalization between Israel and Arab countries. The memorandum of understanding between the Kingdom of Bahrain and the United States on combating "anti-Semitism" according to the "practical definition of anti-Semitism" signals the warning eligibility. The report iterates that it creates confusion and fallacies that serve the Israeli occupation and its approach to the region. It would cause many foggy international understandings of the Palestinian people's legitimate rights. The report confirms that any such memorandum of this kind constitutes a fracture in the Arab consensus. It works biasedly to favor the Israeli narrative and hostility to the Palestinian people in their occupied territories.

Reports and Articles

Racism: Religious and Intellectual Standards and Islamic Civilization Practise

Odeh Al-Jayyousi

Racism is a complex religious, social, political and cultural phenomenon based on ethnic, biological differentiation. Racial discrimination was introduced in the 18th century to justify colonization and hegemony on the Other.

As the world witnessed dangers resulting from the practise of racism like wars and oppression, international covenants were set to safeguard human rights and reduce all the forms of racial discrimination.

The present report sheds light on the religious and intellectual standards concerning racism, focusing on the Islamic civilization practise to get rid of it.

The study attempts to identify the principles set by the Islamic thought to eliminate racism. Over its long history, the Islamic civilization presented an advanced model which institutionalizes human rights and combats this problem.

The threat of the phenomena lies in the organic association with colonization. The latter departs from ethnic, biological superiority to account for the occupation of the Other on the pretext of liberation, modernization and development.

Finally, the report emphasizes the refutation of the narration of racism and anti-Semitism in light of the Islamic perspective of human rights. It is also necessary to build an economic depth through alliances for the Organization of Islamic Cooperation countries.

Anti-Semitism: Concept, Practical Definition, and Use

Saeed Al-Lahham

The report aims to explain the term "anti - Semitism" and explores the historical background and appearance reasons. The report discusses the practical definition of "anti - Semitism" issued by the" international coalition to revive the memory of the Holocaust IHRA "in 2016. It analyzes the problems and ambiguities in its connotations, especially in the optimal for its posed illustrations, including the monitors report criticism of the broad definition and the effects of its adoption on the freedoms at academic and political levels concerning the Arab/Palestinian - Israeli conflict.

Independent Election Commission (IEC) have declared the 10th of November 2020 to be the day.

The elections have been held in an unprecedented exceptional health circumstances, due to Covid-19 pandemic. Despite IEC's efforts in providing safe polling stations, elections have been met poorly by the citizens.

This report provides an analytical and statistical perusal for the 2020 parliamentary outcomes. It states that the elections have recorded a 70% reluctance among who has the right to proceed to the ballot boxes, despite all efforts expended by the IEC and the government encouraging citizens to vote. The elections have also experienced a drastic drop in voting percentage within the largest governorates; Amman, Az Zarqa' and Irbid.

2020's parliamentary election has witnessed great political parties' participation when being compared to 2016 elections. Despite that, its outcomes were very humble. 4 of 41 political parties only have managed to secure seats in the lower house of the Jordanian parliament.

As for women candidates, the report has affirmed the definite drop witnessed. Not a single woman has secured a seat other than the quota system. However, in 2016, 5 women have competed and managed to secure their seats.

Moreover, ¾ of the late house representatives has failed to keep their seats. Outcomes have shown that 98 representatives are new to the house, which means ¾ of the lower house now doesn't have a parliamentary experience.

The report has deduced that the entire outcome points out a behavior which can be described by a punishment the citizens have brought down on everybody everywhere; starting with the official institutions (the government and the independent body) by its 70% reluctance, passing by the late house of representatives, ending with women, parties and tribes. At the end, it concluded with a sum of recommendations capsulated in inviting people to read the election's outcomes thoroughly, study the causes behind those outcomes, and adjuring the independent body to maximize its efforts in constricting the phenomena of buying votes which has spread widely during the elections.

File Issue: The Jordanian Parliamentary Elections and the New Government

Analysis of King Abdullah II's Letter of Designation to Al-Khasawna's Government

Abdullah Al-Majali

On 7 Octobor 2020, a royal decree was issued to entrust Dr Bishr Al-Khasawna with forming a new government in the Hashemite Kingdom of Jordan, to succeed that of Dr Omar Al-Razzaz.

Al-Khasawna's appointment comes as a constitutional step upon Al-Razzaz's cabinet's resignation on 3 November 2020, a week after a royal decree of dissolving the Parliament whose term came to an end.

Al-Khasawna is the twelfth figure to become a PM and his is the nineteenth government under King Abdullah II.

It is found that the COVID 19 crisis dominated the new Letter of Designation, in which it was described as an extraordinary situation unprecedented for decades. Therefore, health was the major aspect and the main function of the letter, in addition to relevant economic concerns.

It is concluded that, due to the exceptional conditions, the decree contained unique actions, which often accompanies governments forged for exceptional circumstances. On the other hand, the economic file was supposed to balance between firm procedures aimed at countering the spread of the virus and maintaining different sectors.

The letter also elaborated on directing the cabinet to revive such fields. Although the new government was formed in the general election atmosphere, the letter never mentioned the political aspect. For the first time in the monarch's reign, the government designation did not refer to politics, in terms of reform, development, action, process improvement or laws, or even partisan experience, parliamentary government or life.

Perusal of 2020 Parliamentary Election Outcomes

Ayman Khater

Abdullah Al-Majali

In the 29th of July 2020, the royal will has decreed holding the 19th parliamentary election. On account to the royal will, commissioners of

It is concluded that this extremely difficult situation can be fixed. However, it requires time, effort, patience, wisdom and prioritization of higher interests and public benefits – which is the business of all parties (governments, elites and the public).

Civilizational Context of the Palestinian-Israeli Conflict: Indications and Requirements

Abdussalam Mu'alla

The present study sheds light on the essence and features of the current conflict in Palestine, in a bid to refresh memory of what has happened and foresee the future of the land. It is supposed that the conflict is purely civilizational. Therefore, it enjoys broader facets than the direct geographical space, narrow time frame and action by a single generation.

The problem of the study lies in the way Muslims, Arabs and Palestinians handle the issue. When they, intentionally or unintentionally, ignore the civilizational context, the efforts aimed at winning and repelling aggression are negatively affected.

Both the descriptive and content analysis methodologies are adopted to define Conflict and Civilizational Conflict as well as explore the indications of the civilizational aspect. The investigation also covers the extent of response by the Muslims, Arabs and Palestinians, in terms of perspectives and behaviour, to this fact and how such responses influence the approaches and developments of the conflict.

The following conclusions are made:

- There is a lack of proper analysis of the conflict in Palestine by the defeated until the moment.
- The conflict is civilizational in the first place. Hence, as the Muslims lost the battle when they were lagging behind in terms of civilization, the true approach to restore Palestine is through civilizational renaissance.
- The current Muslims' civilizational backwardness does not serve any solution to the conflict, as it consolidates their defeat and the superiority of the Israeli occupation.

crystalize the process of restoring stability to the region. It would also obstruct other players to play within the Kingdom or pressure it through the economic or security gate. Jordan should be reassured to accelerate the transformation process into a democratic state model in the region, as the successive democratic administrations aspired.

Research & Studies

Arab Political Powers: Partisan, Intellectual and Tribal Fanaticism vs Building National State

Abdussalam Baghdadi

The present study has recorded 3 intertwined phenomena in the Arab World in the last decade (2010-2020). The first is extremism, fanaticism or hate, related to violence in all its political and terrorist forms. The second is ethnic (racial/cultural) introversion in connection to religious or sectarian backgrounds, while covered by a minority alliance or by a proposal of integration in states and assuming their issues in partnership with the other citizens. The third is the national state crisis.

It is argued that the last one, in its complexities, constitutes the main reason for the other two. Due to the regimes' despotism and interests, hunger, unemployment, decline of basic services and lack of development, issues like extremism, fanaticism and violence have taken the shape of aggressive, hardline radical religious groups, which aim at excluding or, eliminating, the Other.

Therefore, the Arab national state is going through hard times, in terms of internal and external circumstances. However, there are major interconnected factors which lead to the state of collapse, such as economic crises, terrorism and growing ethnic minorities' sentiments in self-defence. Another element is the rise of secularism as opposed to nationalism, which represents a medium- and long-term obstacle mainly in leading the society, maintaining public order and achieving peace and security at national and international levels. The regimes have also consolidated dilemmas of chauvinism and spread of hate and extremism among many community segments. The adoption of oppression has made violence a permanent environment, a function to discriminate between the basic societal components and a way for them to weaken each other. Then, they have employed such backgrounds to foster their own hegemony and maintain their power.

Therefore, Jordan in front of an opportunity to develop its regional and Arab role during the next four years. Before the decision-makers in Jordan today, the central question of how ready is Jordan to deal with these variables with an open mind on the one hand, and concrete programs and appropriate policies on another?

In terms of self-capacity ،Jordan has historically been a pivotal country with a geopolitical dimension and a vital strategic ally for US administrations (except Donald Trump's era) .Today Jordan is looking forward to restoring its various internal-external cards and its role in the Palestinian issue. It is trying to restore its geopolitical strength, performance, and rationality. Jordan is working to move away from aligning itself in conflicting axes or quarreling friends, as in the late Gulf crisis.

Jordan's strong relations with the US Democratic Congress and some Republicans can initiate communication, contribute to shaping these trend considering Jordanian's broad, balanced and in-depth understanding during King Hussein's and King Abdullah II reigns. Looking at this transformation realistically without exaggeration on the one hand ،and without diminishing its importance, on the other hand ،leads to serious consideration of preparing practical Jordanian projects ، and taking measures that ultimately lead to achieving stability and internal balance in society. It also includes encouraging economic development while practicing the utmost degree of transparency. It would activate the role of the new House of Representatives in the decision-making process. The government is to restore confidence to state institutions and the political process.

It is also expected to crystallize a coherent Jordanian vision for cooperation with the new US administration in resolving the region's crises with a balanced and robust role in Libya, Syria, Yemen, and Iraq away from the zero positions that other states tried to push Jordan to during the Trump era. Such a dynamic is essential for resolving the Arab-Israeli conflict in its Palestinian and Arab dimensions and tracks. Jordan would contribute to creating a state of defusing internal wars and violence to preempt extremist and terrorist groups to use it to create an incubating environment or deceive the Arab youth, as happened in the past decade 2010-2020.

On the other hand ،the new US administration ought to strengthen the Jordanian role based on its historical experience and success. The US would ease the pressure on Jordan to revive the internal situation and its economy and create political and social stability. Such achievement would

Editorial

Jordan in the Era of the New US Administration Led by Joseph Biden

Editor

Joseph Biden, the Democratic candidate in the US presidential election in 2020, won as a shift key in the nature of the politics of US behavior for foreign policy during the new administration for four years. The shift in the US administration policy towards the world and the Middle East will cast a shadow on international relations worldwide and Jordan in specific. Jordan has been pressured to blackmail its political stance by the US administration over the Palestinian cause and subjected to multiple Arab pressure at different levels under the US administration through 2016-2020.

Jordan suffered from severe pressure during former US President Donald Trump's era regarding the peace process and friend countries' growing role at the expense of Jordan. The imposition of the normalization process by stake and carrot on several Arab countries caused an evident marginalization of Jordan's role in the peace process, the Palestinian issue, and relations with Israel, especially in the Israeli governments' era, led by the extremist-right Prime Minister Benjamin Netanyahu.

There are significant shifts expected regarding some Arab ally countries' role would be declining due to geopolitical and geostrategic considerations for the US and the Middle East. On the other hand, the Israeli political system lives a gloomy time for Netanyahu's government and his party's weakening by his opponent Saer who split to form a new party. Moreover, Israel is preparing for early elections in March 2021 that might not serve Netenyahu's ambitions.

Jordan is returning to its natural role in the region as a moderate player. Jordan would return to a better internal democratic and political path. It would strengthen public freedoms, revitalize partisan life, and engage the Islamic movement and other opposition parties in the political system. Jordan is to strengthen parliamentarians' role. It would allow political opposition parties to have broader participation in the state's main body through the government and parliament. It would not intervene in the civil society organizations, including the syndicates. Jordan understands that these steps are in common with the significant foundations of the Democratic Party's philosophy regarding the Middle East.

English Abstracts

133	*Annual Symposium: Impacts of Shifts in Arab-Israeli Relations on Arab Security and Palestinian Cause* ***Adelkader Na'eem***
145	*The Iraqi Crisis 2019-2020: Towards an Exit Strategy* ***Arab Crises Team***
153	*Scientific Research Award for Jordanian University Students* *A journey of 22 years: 1998 – 2020* ***Adli Al-Kayyali***
161 165 173	***Bibliography*** ***Islamophobia*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Omar Al-Jabali***
177	Arabic Abstracts (for English Section)
181	***English Section*** **Report** *United States Presidential Election 2020* ***Khaled Safouri***
189	**Report** *Jordan's 2020 Parliamentary Election – New Trends and Ramifications* ***Marwan Asmar***
--	English Abstracts (for Arabic Section)

Contents

page	
7	***Editorial*** *Jordan in the Era of the New US Administration Led by Joseph Biden* ***Editor***
17	***Research & Studies*** *Arab Political Powers: Partisan, Intellectual and Tribal Fanaticism vs Building National State* ***Abdussalam Baghdadi***
43	*Civilizational Context of the Palestinian-Israeli Conflict: Indications and Requirements* ***Abdussalam Mu'alla***
67	***File Issue: The Jordanian Parliamentary Elections and the New Government*** *Analysis of King Abdullah II's Letter of Designation to Al-Khasawna's Government* ***Abdullah Al-Majali***
77	*Perusal of 2020 Parliamentary Election Outcomes* ***Ayman Khater*** ***Abdullah Al-Majali***
113	***Reports and Articles*** *Racism: Religious and Intellectual Standards and Islamic Civilization Practise* ***Odeh Al-Jayyousi***
121	*Anti-Semitism: Concept, Practical Definition, and Use* ***Saeed Al-Lahham***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman– Winter 2021

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 24 **No. 94** **Winter 2021**

This Journal (MESJ)

The **Middle Eastern Studies Journal (MESJ)** is the first Jordanian academically reviewed journal that is widely distributed throughout Jordan. The journal, which takes a special interest in changes taking place in the region, is multidisciplinary in nature and includes international relations, political, historical, sociological, strategic, and economic studies focusing on the Middle East - defined as the Arab world, Iran, and Turkey. The journal also covers conferences, discusses current issues and publishes book reviews relating to the region. The review committee includes professors from different parts of the Arab world.

The Middle East Studies Centre (MESC) and the Jordanian Institute for Research & Information (JRI) jointly publish MESJ. It has had an independent legal standing since March 7, 2000. It is published four times a year: (January-April-July-October).

MESJ is the modified model of the "**Middle Eastern Issues**" journal that was published individually by the MESC from March, 1996 through December, 1999.

The **MESJ** is managed by an editor-in-chief along with an editing committee. The consultation committee consists of different Jordanian and Arab ex-officials, experts and academics.

The Price:

3.000 JD's in Jordan
$5.00 in other Countries

TO Subscribe:

Contact us or by the website on the Internet
www.mesj.com